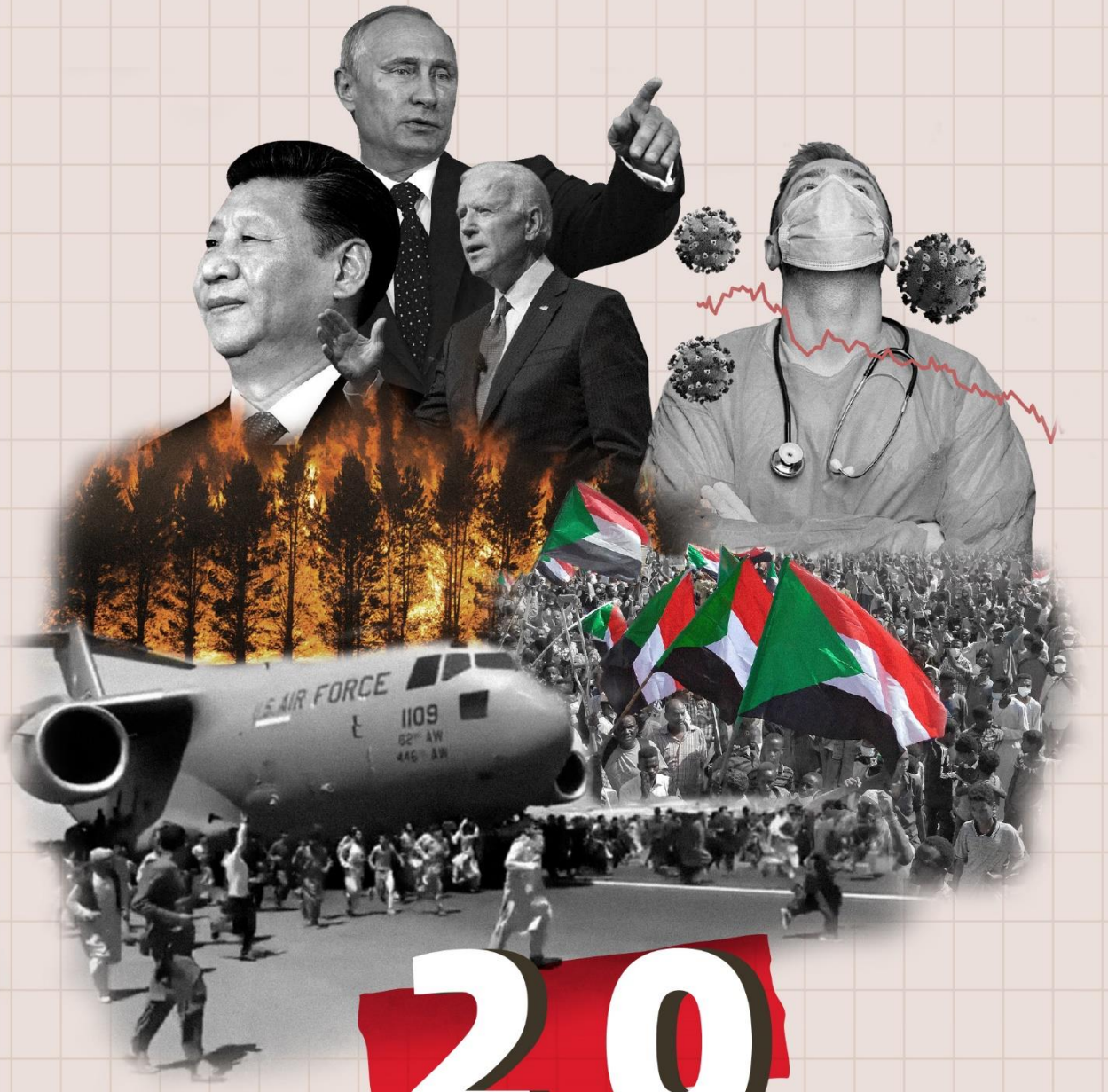

2020

عام 2021 الأزمات

INDEPENDENT عربية

المقدمة

عام المتحورات القلق!

أشاعت "أوميكرون" الرعب في أنحاء العالم قبل أن يطوي عام 2021 صفحاته الأخيرة، هبط النفط من بحر الثمانين دولاراً إلى السبعين، واهتزت البورصات ليومين لكنها عادت إلى التعافي. سباق مستمر لنشرات الأخبار منذ ذلك اليوم لنشر حصيلة ارتفاع إصابات كورونا، وحتى اللحظة لم يستطع أحد هزيمة بريطانيا التي تجاوزت إصاباتها 120 ألفاً في يوم واحد.

لكن المتحورة الثانية بعد "دلتا" ليست النهاية، وليست هي المقلقة للعالم فحسب، بل الأزمة المتصاعدة بين روسيا والغرب على حدود أوكرانيا، والمصير المجهول للأفغان الذين التهمتهم الأخبار العاجلة وقذفت بهم إلى آخر الطابور بعد أن كانوا يحتلون مقدمة العناوين.

متحورات كثيرة منذ بداية العام المنصرم 2021 كانت تشد الانتباه، أعادت توجيه البوصلة إلى نشرات الأخبار، وألغت الحديث عن نهاية الإعلام.

كانت السعودية منذ بداية العام حاضرة في مشهد الأحداث، بدءاً من تصريحات الرئيس الأميركي جو بايدن المتكررة، وليس انتهاء بمبادرتها الخضراء التي كانت حديث العالم. واستبقت الرياض هجوماً عالمياً وموجة ابتزاز سياسي قادم لعقود عبر التلويح بالتغير المناخي، فكانت المبادرات الخضراء التي تعطي للخليج لوناً أخضر، وتكافح التصحر، وتئد الابتزاز القادم غرباً.

اختطفت العلا السعودية الأنظار، فأصبح المختلفون متصالحين، والمقاطعون والمُقاطَع عادوا للاجتماع ووقعوا اتفاق العلا، وانتهى خلاف رباعي على مضض، لا تزال البحرين متحفظة في جوانب عدة، لكن قطار المصالحة عززته قمة الرياض الأخيرة وثبتت أركاناً، كانت جماعة الإخوان ومن يدعمها ينخرونها.

ومن العلا إلى واشنطن، مشاهد اقتحام الكونغرس من مناصري دونالد ترمب عجيبة، أثبتت للعالم ما يرفض بعض الناس تصديقه، أن أميركا دولة كباقي الدول، لها ما لها وعليها ما عليها. صعد بايدن للحكم، وكان قد هدد السعودية ومصر بإجراءات قاسية، لكنه وجد نفسه أمام واقع قوتين عربيتين تفرضان نفسيهما على المشهد والعالم، فكان منه التعامل "مضطراً" حتى استعاد ماء الوجه، ومرر صفقات الأسلحة مع السعودية، وتحدث مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وانتهت حكاية التهديدات الانتخابية.

وبالعودة إلى أفغانستان، حوّل هذا الملف "حقوق الإنسان" من ذريعة للتصريحات إلى مثار سخرية عالمية تجاه واشنطن، حين كان الأفغان يتساقطون من على طائرات الجيش الأميركي، التي حملت جنودها وتركت المساكين في مواجهة الوحوش.

هذا الحدث أزاحته أحداث أخرى، سياسية بنكهة الدم، جعلت من عودة "طالبان" أمراً اعتيادياً، فمثلاً كانت إثيوبيا تهدد السودان ومصر بنهضة السد، فقررت قبائل تيغراي الانقضاض على أديس أبابا وآبي أحمد علي، الذي وجد نف سه في موضع الدفاع بعدما تصدر الهجوم، إذ أصبح محاصراً بين جبهات داخلية جعلت من قضية "السد" قضية مؤجلة، وموضوعاً لا يمكن نقاشه قبل تأمين كرسيه.

وشرارة إثيوبيا كانت مغرية للسودانيين، فقوى الحرية والتغيير التي استنشقت هواء الثورة، ظنت أن رئتها تستطيع تنفسه لفترة أطول، قبل أن يقرر الجيش تنقية الهواء بالتعاون مع مجلس السيادة، ويزيح الثوار عن التحكم بالقرار.

وبين أفغانستان والسودان وإثيوبيا، أنهت تونس حكم الإخوان بإمضاء الرئيس قيس سعيد. لكن هذا الإمضاء امتد إلى المغرب الذي أطاح "العدالة والتنمية" عبر صناديق الاقتراع، وبذلك أنهى قرار رئاسي في تونس والصناديق في المغرب مشهد الإسلام السياسي في شمال أفريقيا.

هذا الاستعراض السريع لا يكفي لسرد كل الأحداث، لا يكفي لشرح كيف كاد اقتصاد العالم يختنق وأصيب بشلل مؤقت حين انسدت قناة السويس، ولا يكفي لشرح قصة ميانمار، ولا الصين وتايوان. هذا الاستعراض لا يكفي لشرح متحورات السياسة والاقتصاد في عام المتحورات، عام القلق المشاع والإغلاق، نسي العالم أن الصين هي مصدر كورونا، وأصبح يفكر متى تنتهي "أوميكرون"، منظمة الصحة العالمية تركت جميع أوبئة العالم واهتمت بنشر وباء القلق.

كان بان كي مو ن الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة يعبر عن قلقه دائماً تجاه أي أزمة، انتقلت العدوى إلى منظمة الصحة العالمية، ثم إلى العالم.

نأمل بأن يكون العام الجديد عام الانفراجات والآمال المحققة، وتنتهي المتحورات عند "أوميكرون"... كل عام وأنتم بخير.

عضوان الأحمري

رئيس تحرير "اندبندنت عربية"

المحتوى

قضايا شغلت العالم 1

أفغانستان "صداع مزمن" لواشنطن 2

التحالف الغربي في البحر الصيني 5

الأزمة الإثيوبية بدأت دستورية فسياسية وتحولت إنسانية 8

أزمة الهجرة واللجوء ملف إنساني أم سياسي؟ 10

العالم في مواجهة التغيّر المناخي... الرعب والخلاص 14

الأزمات العالمية الناتجة عن كورونا ترافق عام 2022 17

أزمات العالم العربي 20

سنة جديدة في عشرية الأزمة السورية 21

لبنان العالق في عنق زجاجة الأزمات 23

الحصاد العراقي: انتخابات مبكرة ومحاولة لاغتيال الكاظمي 26

2021 عام الأزمات الأطول على السودانيين 29

ليبيا بين ساحات الحروب وملاعب السياسة 32

"سد النهضة"... أزمة تحمل فتيل اشتعالها في 2022 35

اقتصاد 2021 41

خسائر "بريكست" في عامها الأول أكثر من المكاسب 42

تعثر في أعوام "الفأر" و"الثور"... فهل ينقذ "النمر المائي" اقتصاد التنين عام 2022؟ 45

سنة أفريقيا الصعبة: متلازمة الفقر والوباء 49

كيف أظهر عام التعافي أهمية الطاقة كمحرك رئيس للاقتصاد؟ 53

هل يعود اقتصاد العالم إلى المربع "صفر" في 2022 بعد تعاف هش؟ 55

INDEPENDENT عربية

INDEPENDENT عربية

قضايا شغلت العالم

أفغانستان "صداع مزمن" لواشنطن

استطاعت حركة "طالبان" السيطرة على عشرات المناطق الريفية في أفغانستان (رويترز)

لم يغلق الانسحاب الأميركي باب الصراع مع الإرهاب بل فتح نافذة جديدة للأزمات

إنجي مجدي
صحافية

في 14 أبريل (نيسان) الماضي، أنهى الرئيس الأميركي جو بايدن، أطول حرب في تاريخ الولايات المتحدة، معلناً أن آخر القوات الأميركية المتبقية في أفغانستان ستغادر بحلول الذكرى الـ20 لهجمات 11 سبتمبر (أيلول)، وهو ما تم قبل الموعد المحدد بنحو أسبوعين. وفي الأسابيع التالية لذلك الخطاب، استطاعت حركة "طالبان" السيطرة على عشرات المناطق الريفية، وأغلقت المدن الكبرى. وبحلول منتصف أغسطس (آب)، كانت قد أحكمت السيطرة على العاصمة كابول والقصر الرئاسي، وغادر الرئيس أشرف غني البلاد، لتعود الحركة المتطرفة إلى سُدّة الحكم بعد عقدين من إسقاطها على يد القوات الأميركية.

المشهد في أفغانستان ينطبق عليه المثل الشعبي القائل: "كأنّك يا أبو زيد ما غزيت"، فبعد حرب طويلة استنزفت الخزائن الأميركية والأرواح من المدنيين والعسكريين، قدرت تكاليفها الإجمالية بتريليوني دولار، ومقتل ما يزيد على 48 ألف مدني أفغاني و2500 من الجيش الأميركي و1144 من القوات الحليفة، فضلاً عن نحو 66 ألف من قوات الأمن الأفغانية، أخفقت الولايات المتحدة في القضاء على الحركة المتطرفة.

أزمة إنسانية ونكسة نسائية

وتتذكر شهرزاد أكبر، رئيس اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، صدمتها خلال لقائها في واشنطن، في يونيو (حزيران) الماضي، مع عدد من الأميركيين العاملين في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، عندما سمعت أن عديداً من الأميركيين قد "خلصوا بالفعل إلى أن أفغانستان قضية خاسرة". وتضيف أكبر في تعليقاتها لمجلة "نيويوركر" الأميركية، الأسبوع الماضي، أنها عند سماعها خطاب بايدن في الرابع من يوليو (تموز) يتحدث عن المستقبل المشرق للولايات المتحدة، انتهى بها الأمر "بالبكاء كثيراً في ذلك المساء".

بالنسبة للأفغان البالغ عددهم نحو 38 مليون نسمة، فإن الهزيمة أكثر مرارةً، وأشد وطأةً، وليس أبلغ دليل من تلك المشاهد في مطار العاصمة كابول الذي اكتظ بالحشود الراغبة في الفرار من حكم "طالبان"، والمشاهد الأقسى بسقوط مدنيين من طائرات مقلعة، ثم تفجيرات إرهابية أودت بحياة عشرات المدنيين و13 جندياً أميركياً خلال عمليات الإجلاء في أغسطس الماضي، والتي ستبقى جميعها في الذاكرة، وستلقي بآثارها على المستقبل. ووفقاً لوكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، فإنه بحلول نهاية 2021، يكون أكثر من نصف مليون أفغاني قد فروا من البلاد منذ عودة "طالبان" للحكم.

وفي نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، حذر برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أن ملايين الأفغان يواجهون خطر المجاعة، إذ إن نحو 23 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية، فضلاً عن

أن 97 في المئة من السكان يواجهون خطر الفقر. وهناك توقعات بانكماش اقتصادي إلى 4 مليارات دولار، أو أقل. وبحسب قول عبدالله الدردري، ممثل برنامج التنمية في أفغانستان، فإن "البلاد على شفا أسوأ كارثة إنسانية شاهدناها على الإطلاق".

عناصر "طالبان" في كابول (رويترز)

الوضع أكثر مأساوية بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يتحملن ظلماً مضاعفاً، سواء بسبب أحكام الحركة المتطرفة المناوئة للمرأة، أو جرّاء الفقر الذي دفع بأب لبيع طفلته ذات السنوات الـ9 كعروس لرجل يكبرها بأكثر من أربعة عقود، وفق ما ورد بالقصة التي نشرتها شبكة "سي أن أن" مطلع نوفمبر. كما لم يعد الصغيرات من الفتيات قادرات على الالتحاق بالمدارس، وتمت إقالة النساء من وظائفهن بما في ذلك من يعملن في الإعلام، وبلغ الأمر إلى قتل شرطية حامل بالرصاص أمام زوجها وطفلها في مقاطعة غور، غرب أفغانستان، وقامت عناصر الحركة بمحو كل صور النساء من الشوارع، حتى إن النساء أنفسهن بتن يظهرن نادراً وتحت غطاء كامل من الرأس حتى القدمين.

المشهد لم يكن غريباً على الأفغانيات، بل كان تكراراً لتلك الأحداث التي وقعت عام 1996، عندما استولت الحركة المتطرفة على الحكم للمرة الأولى. وفيما كان العقدان الماضيان بمثابة أمل جديد للمرأة الأفغانية، استطاعت خلالهما استرداد بعض من حقوقها وتحسين الكثير من الأوضاع، وجاء الـ15 من أغسطس لينشر الظلام مجدداً.

دائرة مفرغة

وعندما شنّت الولايات المتحدة حربها في أفغانستان في السابع من أكتوبر (تشرين الأول) 2001، أعلنتها تحت عنوان "الحرب على الإرهاب"، مستهدفةً القضاء على التنظيمات الإرهابية، وتحديداً تنظيم "القاعدة" الذي شن هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والتخلص من حركة "طالبان" التي كانت تؤوي عناصر التنظيم الإرهابي وزعيمه أسامة بن لادن، آنذاك، غير أن ما أظهره عقدان من الحرب، جنباً إلى جنب مع حرب العراق، هو تلك الدائرة المفرغة من الصراع بين الولايات المتحدة والتنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط.

وقد أثار الاستيلاء السريع لحركة "طالبان" على أفغانستان بعد 20 عاماً من إطاحتها، التوقعات بفتح المجال أمام غيرها من التنظيمات المتشددة في المنطقة لاستعادة نشاطاتها، والصعود مجدداً. وربما كانت الترجمة الأسرع لهذه التوقعات، تلك التفجيرات التي استهدفت مطار كابول في 26 أغسطس خلال عمليات الإجلاء الدولية.

وتتزايد المخاوف الدولية بالفعل من أن تصبح أفغانستان مرة أخرى أرضاً خصبة للتطرف والإرهاب، لا سيما في عالم تحكمه التقنيات الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي. ففي حين يختلف المتخصصون حول الكيفية التي قد تحكم بها "طالبان"، ومدى حجم التهديد الذي قد يمثلونه، حتى في الوقت الذي تحاول فيه الحركة إقناع العالم بأنهم مختلفون عن قبل، لكنهم يتفقون في أن انتصار "طالبان" مثّل دفعة دعائية ضخمة للإرهاب في جميع أنحاء العالم، سواء تنظيم "القاعدة" الذي ارتبط بعلاقة وثيقة بالحركة المتشددة، أو "داعش" الذي ربما يبحث عن موطئ قدم جديد لتأسيس دولته المزعومة بعد هزيمته في العراق وسوريا، وبالفعل تقف جماعة "داعش - ولاية خراسان" وراء تفجيرات مطار كابول.

"داعش" و"القاعدة"

وفي أواخر أكتوبر الماضي، قال كولين كال، وكيل وزارة الدفاع الأميركية للشؤون السياسية، أمام الكونغرس، إن وكالات الاستخبارات الأميركية ترجح أن تنظيم "داعش - ولاية خراسان" قد يصبح قادراً على مهاجمة الولايات المتحدة خلال 6 أشهر

على أدنى تقدير. وأضاف أن تنظيمي "داعش - ولاية خراسان" و"القاعدة" لديهما النية لتنفيذ عمليات خارجية، بما في ذلك ضد الولايات المتحدة، لكنهما لا يمتلكان حالياً القدرة على ذلك.

وقال كايل شيديلير، المدير المتخصص بالأمن ومكافحة الإرهاب لدى مركز سياسات الأمن، في واشنطن، في تعليقات لـ"اندبندنت عربية"، إنه ستكون هناك عواقب تحتاج واشنطن ودول المنطقة إلى التعامل معها، متوقعاً أن يستخدم تنظيم "القاعدة" أفغانستان لتوسيع نفوذه مجدداً، في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا، بالنظر إلى أن "طالبان" تحتفظ بعلاقات جيدة مع التنظيم الإرهابي.

ويعتقد مراقبون أن "طالبان" من شبه المؤكد أنها ستكرر تشجيعها الجماعات الإرهابية، ويعتقدون أن فرص هجوم آخر على الولايات المتحدة وحلفائها بات أعلى بكثير الآن. فبحسب شيديلير، فإنه في حين هناك بعض الدلائل على أن "طالبان" قد تعلمت التلاعب بوسائل الإعلام بحرص أكبر، "إلا أنها بالتأكيد لم تغير وجهة نظرها العامة، أو أجندتها. من المحتمل أن يستمروا في أن يكونوا قاعدة، إذ يمكن للإرهابيين من جميع أنحاء العالم أن يأتوا للتدريب والتواصل".

ويجادل منسق وزارة الخارجية السابق لمكافحة الإرهاب، الزميل لدى المجلس الأطلسي، ناثان سيلز، بأن "مخاطر الإرهاب على الولايات المتحدة ستزداد سوءاً بشكل كبير". وقال إنه مع عودة "طالبان" إلى السلطة، "من المؤكد تقريباً أن "القاعدة" ستعيد إنشاء ملاذ آمن في أفغانستان، وتستخدمها لمؤامرة جديدة ضد الولايات المتحدة وغيرها".

التحالف الغربي في البحر الصيني

هل سيشعل معسكر "أوكوس" فتيل حرب عالمية جديدة؟

محمد غروي
صحافي

شكل النزاع في بحر الصين الجنوبي فصلاً طويلاً لصراعات إقليمية في منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا ارتد صداها على المستوى العالمي، وتكمن أهمية بحر الصين عالمياً لتأثيره المباشر في الاقتصاد العالمي، فثلث حركة النفط والتجارة البحرية العالمية يمر عبر المسطح المائي الصيني، كما أن المناوشات السياسية الأميركية - الصينية التي احتدمت بين الجانبين في الآونة الأخيرة ترجمت على أرض الواقع بتزايد الوجود العسكري في المنطقة، فمع إعلان الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا تحالف "أوكوس AUKUS" العسكري، وهو التحالف الثلاثي الأمني التاريخي الأبرز منذ الحرب العالمية الثانية في محاولة غربية لوقف المد الصيني المتزايد في المنطقة، استنكرت الصين الاتفاق الثلاث واصفة إياه بغير المسؤول، مؤكدة أن التحالف الغربي في البحر الصيني يقوض السلام والأمن في المنطقة ويزيد من سباق التسلح، متهمة الدول الغربية المشاركة في "أوكوس" بالرجوع إلى عقلية الحرب الباردة.

وتباينت ردود أفعال دول "أسيان" خصوصاً التي لها نزاع مع الصين حول البحر الجنوبي، فالتحالف الغربي الجديد خلق انعكاساً متبايناً واختلافاً في الرؤى عن مدى جدوى التحالف الغربي الجديد في حلحلة التنازع البحري في المنطقة.

تكمن أهمية بحر الصين عالمياً لتأثيره المباشر في الاقتصاد العالمي (رويترز)

نزاع جيوسياسي متجدد

ويحد بحر الصين الجنوبي بروناي وكمبوديا وإندونيسيا وماليزيا والفيليبين وسنغافورة وتايوان وتايلاند وفيتنام، ويلعب البحر الجنوبي دوراً جيوسياسياً كبيراً في منطقة المحيط الهادئ والهندي، إذ يمر عبر هذه المياه العديد من السفن التجارية، كما يعتبر بحر الصين منفذاً لإمدادات الطاقة لدول صناعية كبرى مثل كوريا الجنوبية واليابان، ويمتاز بحر الصين الجنوبي بوفرة الثروة السمكية والغاز والبترول مما يجعله بيئة خصبة للنزاع.

وللمنطقة البحرية أهمية اقتصادية ضخمة، ويمر في البحر الصيني الجنوبي حوالى أربعة تريليونات دولار من إجمالي التجارة العالمية سنوياً، في وقت نقلت ناقلات النفط ما يقرب من 30 في المئة من النفط العالمي عبر البحر المتنازع عليه، ويكنز البحر الصيني أكثر من 190 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و11 مليار برميل من البترول.

وتعود النزاعات في المنطقة البحرية إلى السيادة الإقليمية في الجزر في بحر الصين الجنوبي لفترة طويلة، وتسببت في خلق توترات واضطرابات في المنطقة، وعملت الأمم المتحدة على الحد من هذه النزاعات بإقرار معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1994، التي تعد الإطار القانوني الذي وضعته الأمم

المتحدة لموازنة المصالح الاقتصادية والأمنية للدول التي تطل على البحر.

وتنص هذه المعاهدة على امتلاك الدول المطلة على البحر بما يعرف بـ "المنطقة الاقتصادية الخالصة"، فهي المنطقة التي تمتد لـ 200 ميل بحري من ساحل البلد، ووفقاً لقانون الأمم المتحدة للبحار، منح المنطقة الحصرية الاقتصادية حقوقاً خاصة تابعة لتلك الدول، والامتياز الحصري لها بالاستكشاف والتنقيب في المنطقة البحرية والاستفادة من مواردها البحرية، مع إتاحتها للمرور البحري للسفن الدولية.

أذرع عسكرية صينية

وترتفع أصوات الشجب والتنديد من قبل مسؤولي دول جنوب شرقي آسيا على التجاوزات والاختراقات الصينية للمنطقة الاقتصادية الحصرية، وتتكرر الدعوات إلى احترام معاهدة قانون البحار التي تنظم الوجود الإقليمي للدول في المنطقة البحرية، فلم تخل القمة الأخيرة التي عقدت بين الصين و"أسيان"، في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي من آثار هذا النزاع، فقد أكد الرئيس الفيليبيني رودريغو دوتيرتي عن المخاوف الخطرة من التدخلات الصينية، ووصف حادثة اعتراض خفر السواحل الصيني الإمدادات الغذائية إلى العسكريين بـ "المقيت".

الصين التي تسعى إلى بسط نفوذها البحري أثناء الفترة الأخيرة من خلال تأسيس وتطوير قواعد عسكرية جديدة في المنطقة وبناء جزر اصطناعية، تقابلها اعتراضات من دول "أسيان" وتخوف من قبل جيرانها.

واتهمت التقارير الأميركية الصين بالسعي المتنامي إلى تحويل بحر الصين الجنوبي منطقة عسكرية من خلال المعدات العسكرية المتطورة التي شملت صواريخ مضادة للسفن ومدافع مضادة للطائرات وصواريخ أرض جو ومعدات التشويش الإلكتروني على الجزر الاصطناعية في المناطق المتنازع عليها.

وفي تطور ملحوظ لبث السيطرة الصينية على المناطق المتنازع عليها في البحر الصيني الجنوبي، أعلن الإعلام الصيني المحلي في سبتمبر (أيلول) الماضي أحقية خفر السواحل الوطني الصيني بمطالبة السفن الأجنبية بالكشف عن ماهية شحناتها عند عبور المياه التي تزعم الصين سيادتها عليها، ويخول القانون الصيني الجديد رفض دخول أي سفن أو قوارب يرى فيها خطراً على الأمن القومي الصيني.

وعلى الرغم من ذلك تنفي الصين السعي وراء الاستحواذ على منطقة بحر الصين الجنوبي، أو خلق إمبراطورية بحرية في المنطقة كما يقول المتحدث باسم وزير الخارجية، وتؤكد الحكومة الصينية أنها تعامل جيرانها على قدم المساواة وتسعى إلى حماية سيادتها وحقوقها في المنطقة البحرية.

تحركات مضادة

وتتخوف الولايات المتحدة وعدد من الدول الكبرى من سيطرة بكين على المنطقة البحرية التي تعد شرياناً أساساً في حركة التجارة العالمية، وكذلك لديها أهمية استراتيجية قصوى، لذلك تقترب واشنطن من دول المنطقة، وتشهد السنوات الأخيرة زيادة التعاون العسكري مع بلدانها لكسر الهيمنة التي يحاول الجانب الصيني فرضها على منطقة النزاع، ويظهر ذلك في عدد من الخطوات خلال العام الحالي، ففي يوليو (تموز) الماضي أعلنت إندونيسيا والولايات المتحدة إنشاء مركز تدريب لخفر السواحل في أقصى جنوب بحر الصين الجنوبي، وينظر إليه على أنه خطوة لتثبيت أركان الوجود الإندونيسي في المنطقة البحرية المتنازع عليها، إلى جانب تنظيم كثير من دول الإقليم تدريبات عسكرية مشتركة، مثل إجراء إندونيسيا والولايات المتحدة أكبر تدريب عسكري مشترك باسم "درع جارودا" هذا العام، والتدريبات البحرية بين الهند وفيتنام في بحر الصين الجنوبي.

ولتأكيد الولايات المتحدة على اهتمامها بالمنطقة، استكملت واشنطن تدريبها العسكري السنوي مع مانيلا هذا العام، وكذلك فإن الوجود الغربي أصبح ظاهراً من خلال إرسال السفن والقوات البحرية لعدد من الدول، مثل المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا مقاتلات وسفناً حربية بين حين وآخر إلى المنطقة لحماية "حرية الملاحة" وذلك لاستعراض القوة، وغالباً ما يعبرون من خلال البحر الذي تطاله النزاعات كي يثبتوا الحق في الإبحار خلاله باعتباره مياه دولية، مما يفسر إقدام الصين أحياناً على تصرفات وصفت بالعدوانية.

أستراليا على الخط

وعلى الرغم من أن أستراليا ليست طرفاً في نزاع بحر الصين الجنوبي وجيرانه، وبحكم موقعها الجغرافي، تتخوف من أي اضطرابات تحدث في المنطقة ما يبعثها على القلق المتزايد من سيطرة الصين على المنطقة البحرية، فلديها اهتمام ومصالح قوية في بحر الصين الجنوبي من الناحيتين الاقتصادية وحرية التجارة والملاحة.

وتظهر بعض التقارير تحذيرات من أن أستراليا أصبحت في الوقت الحالي تحت ضغط سياسي لإرسال مزيد من مقاتلاتها للحفاظ على مصالحها في الإقليم، ويتوقع مشاركة أستراليا في تدريبات بحرية ثنائية مع دول "أسيان" المنخرطة في النزاع، وخطت أستراليا خطوتها الأولى بالولوج إلى دائرة النزاع في المنطقة مع إعلانها إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا في منتصف سبتمبر الماضي، تكوين تحالف أمني جديد وصف بـ "التاريخي" في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفسرت الخطوة بمحاولة لوقف المد الصيني المتزايد في المنطقة، ويلمح مراقبون إلى أن التحالف الغربي هو أبرز اتفاق أمني بين الدول الثلاث منذ الحرب العالمية الثانية.

ويسمح الاتفاق الجديد لأستراليا بامتلاك غواصة بالطاقة النووية للمرة الأولى باستخدام تقنية أميركية، ويصف بعض المحللين الاتفاق بكونه واحداً من أكبر الشراكات الدفاعية بين الدول على الإطلاق، وسيركز الاتفاق على القدرات العسكرية، ويتضمن الاتفاق الثلاثي مشاركة القدرات الرقمية والتقنيات الخاصة بأعماق البحار، وأجمعت الدول الثلاث على أن الاتفاق فرصة تاريخية لحماية القيم المشتركة ودعم الأمن والرفاهية في منطقة المحيط الهادئ الهندي، وستصبح أستراليا بفضل التحالف الجديد الدولة السابعة عالمياً المشغلة للغواصات التي تعمل بالطاقة النووية بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين والهند وروسيا.

ووقعت أستراليا كذلك على اتفاق مع الحكومة الإندونيسية يمكن الطرفين من إجراء تدريبات عسكرية مشتركة، وابتعاث الطلاب الإندونيسيين للأكاديميات العسكرية الأسترالية.

مواقف متباينة

ورداً على التحالف الجديد استنكرت الصين الاتفاق الثلاثي واصفة إياه بغير المسؤول، مؤكداً أن الاتفاق الجديد يقوض السلم والأمن في المنطقة ويزيد من سباق التسلح، كما اتهمت السفارة الصينية في واشنطن البلدان الشريكة بعقلية الحرب الباردة والتحيز الأيديولوجي.

ويرى مراقبون صينيون أن الاتفاق الجديد تحالف أنشأته الولايات المتحدة لتنفيذ استراتيجيتها بشأن منطقة المحيط الهادئ والهندي، مع التركيز على أهداف عسكرية أقوى، بينما ينفي محللون آسيويون تشبيه التحالف الثلاثي الغربي الحالي بما حدث في الحرب الباردة، أو تأسيس تحالف "الناتو" في آسيا، معللين ذلك بالتوجه العام السائد المبني على التكامل الاقتصادي العالمي، والذي يختلف كثيراً عن الانقسام والمواجهة بين المعسكرين في الحرب البادرة، مشيرين إلى صعوبة اجتذاب الولايات المتحدة مزيداً من الدول الغربية في التحالف بسبب تراجع الهيمنة الأميركية وفقدانها للثقة بين حلفائها.

وفي "أسيان" اختلفت ردود الفعل بشأن التحالف الجديد المتباين في المواقف الخاصة بدول الإقليم المبني على رؤيتها للتدخل الغربي في نزاع بحر الصين الجنوبي، ففي الوقت الذي رأت فيه الفيليبين اتفاق "أوكوس" داعماً لمنع أي سلوك عدواني من الصين، أشارت إندونيسيا إلى إمكان إشعال التحالف سباق التسلح بالمنطقة، والإضرار باتفاقات عدم الانتشار النووي، في وقت ينظر للتحالف الغربي بأنه خطوة عملية من الدول الثلاث للتصدي للتحركات الصينية العدوانية في منطقة المحيط الهادئ والهندي.

الأزمة الإثيوبية بدأت دستورية فسياسية وتحولت إنسانية

أمر آبي أحمد بحملة "إنفاذ القانون" على الإقليم في أغسطس 2020

هاشم علي حامد محمد
كاتب وباحث في شؤون القرن الأفريقي

أخذت الأزمة الإثيوبية شكل الصراع مع تكوين "حزب الازدهار"، الذي تبناه رئيس الوزراء آبي أحمد كبديل لـ "تحالف الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية"، الذي ظل يحكم إثيوبيا خلال الأعوام الـ 27 الماضية.

تولى آبي أحمد رئاسة الوزراء بعد تقديم هيلي ماريام دسالين استقالته في فبراير (شباط) 2018، عقب الاحتجاجات القومية المعارضة في إقليمي أوروميا وأمهرة، التي أدت إلى مقتل عديد من الأشخاص.

أولى الخلافات

وبعد ترشيحه لتولي الوزارة لفترة انتقالية، بدأ رئيس الوزراء سياسات جديدة تبنى خلالها حزب "الازدهار" كحاضنة سياسية بديلة لتحالف "الجبهة الثورية الديمقراطية"، ما رفضته "جبهة تحرير تيغراي" التي ظلت الحاكمة عبره خلال الحقبة الماضية، ورفضت الانضمام للتحالف الجديد، وتبنى تنظيم "جبهة تحرير تيغراي" خانة المعارضة. كانت أولى الخلافات على تاريخ موعد الانتخابات حينما أسقطت الحكومة إجراءها في تاريخها المحدد في أغسطس (آب) 2019، بسبب تفشي جائحة كورونا، لتتخذ "جبهة تيغراي" تصعيداً سياسياً ضد آبي أحمد موجهة له الاتهام بانتهاك الدستور، وتمسكه بالسلطة من دون شرعية،

اعتبرت الحكومة الانتخابات الآحادية
التي أجراها إقليم تيغراي غير شرعية (أ ف ب)

لتُجري هي انتخابات أقاليمها التي فازت فيها الجبهة، ولتبدأ مسيرة جديدة للتنافس السياسي مع المركز.

إنفاذ القانون

اعتبرت الحكومة الإثيوبية انتخابات إقليم تيغراي غير شرعية، واتخذت عقوبات عليه بحجب ميزانيته الفيدرالية. شنت الحكومة الحرب على الإقليم بعد استيلاء "جبهة تحرير تيغراي" على القيادة العسكرية الشمالية القريبة من الإقليم، ما اعتبره آبي أحمد انتهاكاً خطيراً للمسلّمات الوطنية، وأمر بحملة إنفاذ القانون على الإقليم في نوفمبر (تشرين الثاني) 2020. فشلت جهود الوساطة الإقليمية والدولية في تحقيق سلام بين الطرفين، وبعد هيمنة الحكومة على إقليم تيغراي بتدخل مباشر من الجيش الأريتري، واستيلائها على العاصمة مقلي، اتهمت الولايات المتحدة الأميركية ومنظمات الأمم المتحدة الإنسانية حكومة آبي أحمد إلى جانب الجيش الأريتري، بارتكاب جرائم حرب واغتصاب في نطاق واسع في الإقليم، ووصفت الجرائم بالإبادة الجماعية. ولا تزال منظمات إنسانية ودول غربية تعمل على التحقيق في هذا الملف.

استطاعت حركة "جبهة تحرير تيغراي" في يونيو (حزيران) 2021 استعادة الإقليم، ومدن أخرى في إقليمي عفر وأمهرة،

كانتقام من الإقليمين لمشاركتهما الحكومة في الانتهاكات الإنسانية.

عملية تنافس

نجحت الحركة أخيراً في احتلال مدن جديدة في شمال إثيوبيا على الطريق المؤدي إلى أديس أبابا، وأعلنت تقدمها لاحتلال العاصمة أديس أبابا أثناء حربها المشتعلة مع الحكومة قبل أن تعدل من تكتيكها في الفترة الأخيرة، وتنسحب من مدن باتي ولاليبيلا، ودسي، وكومبلشا، وغيرها من مناطق في إقليمي أمهرة وعفر لأسباب تقول إنها وفق خطة عسكرية جديدة. الحكومة الإثيوبية من جهتها، أعلنت سيطرتها على هذه المدن كانتصار عسكري، وأعلنت استعادتها السيطرة على بعض المدن المهمة التي استولت عليها قوات المتمردين.

ويُنظر إلى إقليم تيغراي على أنه مهد الحضارة الإثيوبية، وفي هذا الإقليم الواقع شمال البلاد، نشأت حضارة إكسوم في تيغراي، الإمبراطورية الكبرى في تاريخ البلاد التي أسهمت في تشكيل الهوية الإثيوبية، وورثتها الإمبراطوريات الحبشية المختلفة من بعد.

ويعد الخلاف السياسي الحالي في أصوله الحقيقية عملية تنافس بين أهم مكونين قوميين هما: قومية تيغراي (7 في المئة) وقومية أمهرة (24 في المئة) التي ظلت المهيمنة سياسياً على إثيوبيا خلال عصور حديثة امتدت لفترات طويلة.

أما قومية الأورومو ذات الغالبية السكانية، التي تتولى رئاسة الوزراء للمرة الأولى في تاريخها عبر رئيس الوزراء الحالي آبي أحمد، المنتمي للقومية، فهي تمثل الحليف الأقرب (غير المتكافئ) لقومية الأمهرة خلال التاريخ قديمه وحديثه.

جهود دولية

استمرت دعوات السلام من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والولايات المتحدة الأميركية، ودول غربية، تُقدم مجتمعة وفرادى مبادرات لأطراف الصراع لأجل الوصول إلى حل سلمي للأزمة، وتولى الاتحاد الأفريقي جهود الوساطة. وخلال شهر نوفمبر الماضي، بذل مندوب الاتحاد الأفريقي للقرن الأفريقي أولوسيغون أوباسانجو جهوداً متواصلة، والتقى بطرفي الصراع.

وشهدت أديس أبابا عديداً من المباحثات بين المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان، والقيادة الإثيوبية، إلا أنها لم ترق إلى نتائج إيجابية لتحقيق سلام. وطيلة مسيرة التطورات التي تشهدها الحرب، بذل المجتمع الدولي عبر الهيئات والمنظمات الدولية كافة وبعض الدول محاولات عدة من خلال توجيه نداءات وتحذيرات، إضافة إلى جهود كبيرة الهدف منها إحلال السلام في إثيوبيا. والحرب الآن تتقدم في عامها الثاني من دون أي بوادر لحل يتراءى على الأفق.

أزمة الهجرة واللجوء ملف إنساني أم سياسي؟

صارت بيلاروس ممراً يتجمع فيه المهاجرون (أ ف ب)

يسعى الملايين حول العالم للهرب من الفقر والحروب وعدم الاستقرار إلى دول يعتبرونها مستقرة وقادرة على تأمين مستقبل أفضل لهم

سوسن مهنا
صحافية

تحتل أزمة النزوح والهجرة قمة الأزمات الدولية، وليس من المبالغة إذا ما أطلق عليها أزمة القرن، منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تعيش أعداد أكبر من المهاجرين أكثر من أي وقت مضى في بلد غير البلد الذي ولدت فيه.

ويواجه العالم أجمع تحديات كثيرة، لمعالجة الأزمات التي سببتها الأزمة أساساً، أي النزوح والهجرة، أبرزها النقص في المساعدات الدولية، حيث يسعى الملايين حول العالم للهرب من الفقر والحروب وعدم الاستقرار إلى دول يعتبرونها مستقرة وقادرة على تأمين مستقبل أفضل لهم.

ووفقاً لتقرير الهجرة العالمية لعام 2020 الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، اعتماداً على إحصاءات من يونيو (حزيران) 2019، قدر عدد المهاجرين الدوليين بنحو 272 مليوناً، بزيادة 51 مليوناً عن عام 2010. وكان ثلثهم تقريباً من العمال المهاجرين.

وشكل المهاجرون الدوليون 3.5 في المئة من سكان العالم عام 2019. وهذا مقارنة بنسبة 2.8 في المئة عام 2000، و2.3 في المئة في عام 1980. هذه الأزمات تقلق المجتمع الدولي، ولهذا عقد قادة الدول الـ193 الأعضاء في الأمم المتحدة، في نوفمبر (تشرين الثاني) 2016 في نيويورك أول قمة لمناقشة أخطر أزمة للهجرة منذ الحرب العالمية الثانية.

أعداد اللاجئين والمهجرين قسراً

كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعلنت في تقرير الاتجاهات العالمية السنوي الصادر في يونيو (حزيران) 2021 عن تجاوز أعداد المهجرين قسراً حول العالم 82.4 مليون شخص بنهاية عام 2020 نتيجة للاضطهاد أو الحروب والنزاعات، منهم 26.4 مليون لاجئ نحو نصفهم دون سن الثامنة عشرة من العمر.

وتستضيف الدول النامية 86 في المئة من لاجئي العالم، بينما يعيش 73 في المئة من اللاجئين في دول مجاورة لبلدانهم، وهو الرقم الأعلى الذي تسجله المفوضية في تاريخها.

في المقابل، يعيش 20.4 مليون لاجئ تحت ولاية المفوضية، و5.6 مليون لاجئ فلسطيني تحت ولاية الأونروا، و45.7 مليون نازح داخلي، و4.2 مليون طالب لجوء، و3.6 مليون فنزويلي نازحون في الخارج. وهناك ملايين الأشخاص عديمي الجنسية، وحُرموا منها ومن الوصول إلى الحقوق الأساسية، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والتوظيف، وحرية التنقل.

وفي التسعينيات من القرن الماضي، تمكن 1.5 مليون لاجئ تقريباً من العودة إلى ديارهم كل عام. وعلى مدى العقد الماضي، انخفض هذا العدد إلى حوالى 385 ألفاً.

الدول الأكثر استقطاباً للاجئين

تستضيف الدول منخفضة أو متوسطة الدخل 86 في المئة من لاجئي العالم. وتستضيف تركيا 3.7 مليون لاجئ، وهو أكبر عدد تستضيفه أي دولة في العالم، تليها كولومبيا وباكستان وأوغندا وألمانيا، حيث تستضيف كل منها أكثر من مليون شخص. خلال الأعوام القليلة الماضية، تحولت المساحة الممتدة بين ليبيا وإيطاليا في البحر المتوسط إلى ممر يزداد خطورة بصورة مطردة مع استخدامه من طرف اللاجئين والمهاجرين لدوافع اقتصادية؛ سعياً وراء حلم يائس بمستقبل أفضل أو أكثر أماناً في أوروبا.

الهجرة ملف سياسي أم إنساني؟

بدأت أزمة المهاجرين إلى أوروبا المعروفة أيضاً بأزمة اللاجئين، منذ عام 2015 بوصول عدد كبير من الأشخاص إلى الاتحاد الأوروبي عبر البحر الأبيض المتوسط، أو براً عبر جنوب شرقي أوروبا في أعقاب أزمة اللجوء في تركيا.

بدأت تلك الموجات من الهجرة في منتصف القرن العشرين وواجهتها العديد من الدول الأوروبية. لكن بداية شهدت تلك الموجات حركة تضامنية ضخمة مع المهاجرين من مواطني الدول الأوروبية، ووضعت منظمات دولية وأممية ومبادرات محلية وخطط حكومية في تصرف الهيئات التي كانت تعمل آنذاك على استيعاب موجات الهجرة، لتأمين ظروف معيشية لائقة نسبياً لهؤلاء المهاجرين.

لكن مع التغيرات التي شهدها العالم سياسية وديموغرافية لاحقاً، حولت معها قضية اللاجئين من ملف إنساني إلى وسيلة ضغط سياسية بيد بعض الدول. حيث باتت بعضها تمنع المهاجرين من الوصول إليها، عبر اقتراح قوانين غير إنسانية في أكثر الأحيان.

فمثلاً إيطاليا أقرت بعض القوانين التي تمنع سفن الإنقاذ من الرسو في موانئها. وفي بريطانيا اقترحت حكومتها قوانين لمنع المهاجرين من القدوم إلى البلاد، اعتبرت عنصرية، ومن الاقتراحات احتجاز المهاجرين على جزيرة تخضع للسيطرة البريطانية جنوب المحيط الأطلسي، وهي أقرب لمدينة كيب تاون أو ريو دي جانيرو منها إلى لندن.

ولكن إذا ما اطلعنا على الإحصاءات التي تشير إلى أن واحداً من كل سبعة من الذين يعيشون في بريطانيا اليوم ولدوا خارج البلاد، نجد أن تلك الاقتراحات تعبر عن مخاوف حقيقية للدول الأوروبية.

فمسقط رأس نحو ثلاثة ملايين من المهاجرين، أي حوالى ثلث عدد المهاجرين الإجمالي، من بلد من بلدان الكومنولث كالهند وجامايكا وأستراليا ونيجيريا.

مهاجرون ينطلقون من سواحل فرنسا باتجاه بريطانيا (رويترز)

كان وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان دعا بريطانيا إلى فتح أبوابها أمام "الهجرة الشرعية" وتحمل "مسؤولياتها"، غداة اجتماع أوروبي، استبعدت منه لندن، في كاليه شمال فرنسا حول ملف الهجرة، نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، بعد أيام من مأساة غرق 27 مهاجراً في قناة المانش.

ويحاول المهاجرون الوصول إلى الساحل البريطاني بشكل شبه يومي على متن قوارب متداعية عبر قناة المانش، فيما ارتفع عدد عمليات العبور منذ عام 2018 نتيجة تشديد الرقابة على ميناء كاليه والنفق الرابط بين ضفتي القناة.

وتفيد الأرقام التي نشرتها مفوضية الأمم المتحدة على موقعها، بأن إجمالي 2262 مهاجراً "ماتوا أو اعتبروا مفقودين" لدى محاولتهم اجتياز البحر المتوسط في 2018، مقابل 3139 في 2017، و3800 عام 2016.

وهذا ما يثير جدلاً واسعاً على الساحة السياسية الداخلية الأوروبية، خصوصاً بعد بروز أحزاب اليمين المتطرف التي بدأت تظهر بقوة على أرض الواقع. في السويد مثلاً تمكن حزب "الديمقراطيون السويديون"، المعروف بمجاراته أفكار النازيين الجدد، من اعتلاء المشهد السياسي وبات يحظى بفرصة للمشاركة في الحكومة المرتقبة، وكان لخطاب "معاداة الهجرة" دور بارز في نجاح ذلك الحزب، أخيراً.

مهاجرون عراقيون عند حدود بيلاروسيا وبولندا (رويترز)

البحر المتوسط "مقبرة عظيمة"

من هنا، كرس البابا فرنسيس جولته التي بدأت، الخميس 2 ديسمبر (كانون الأول) إلى قبرص واليونان للتركيز على قضيتي الحوار بين المذاهب المسيحية، وأزمة المهاجرين، وموضوع اللاجئين واستقبالهم.

وعبر عن ذلك عند وصوله إلى اليونان بالقول، إن أوروبا "تمزقها الأنانية القومية" حيال إدارتها أزمة الهجرة كما أن المجتمع الأوروبي "يواصل المماطلة" و"يعاني كما يبدو في بعض الأوقات من العجز وانعدام التنسيق" بدلاً من أن يكون "محركاً للتضامن" في مسألة الهجرة.

ودعا البابا للعودة إلى "السياسة التي تتسم بالصلاح". وفي رسالة مسجلة بالفيديو نشرها الفاتيكان قبل أيام من بدء جولته، وصف البحر المتوسط، بأنه تحول إلى "مقبرة عظيمة"، في إشارة إلى آلاف المهاجرين الذين غرقوا خلال محاولاتهم الهروب من نزاعات وحروب في بلدانهم في الشرق الأوسط إلى ملاذ آمن في أوروبا.

وفي رسالته بمناسبة الذكرى السنوية السبعين على تأسيس المنظمة الدولية للهجرة، نوفمبر الماضي، يقول "إن الهجرة ليست قصة مهاجرين فحسب، بل هي قصة عدم المساواة، واليأس، والتدهور البيئي، وتغير المناخ، وإنما أيضاً قصة الأحلام، والشجاعة، والدراسات في الخارج، ولم شمل العائلة، والفرص الجديدة، والسلامة والأمن، والعمل المجتهد وإنما الكريم".

قوارب الموت

قد تكون رسالة أحد المهاجرين العرب الذي ابتلعه البحر في أحد القوارب التي سميت "قوارب الموت"، من دون أن تعرف هويته تروي قصة آلاف المهاجرين الذين فروا من جحيم الحرب في سوريا والعراق وليبيا، أو الفقر والبطالة في أغلب البلاد العربية والأفريقية.

يقول فيها، "لا تحزني يا أمي إن لم يجدوا جثتي، فماذا ستفيدك الآن إلا تكاليف نقل وشحن ودفن وعزاء... أحلامي لم تكن كبيرة كالآخرين، كل أحلامي كانت بحجم علبة دواء للكولون لك، وثمن تصليح أسنانك".

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى النمو في عدد المهاجرين الدوليين على امتداد العقدين الماضيين، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية، 281 مليون شخص في عام 2020 بعد أن كان 173 مليوناً في عام 2000 و221 مليوناً في عام 2010.

حيث يمثل المهاجرون الدوليون حالياً حوالى 3.6 في المئة من سكان العالم، إلا أن البلدان العربية تشكل مجالاً كبيراً لهذه الظاهرة، فيما يشكل الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسة للهجرة العربية.

ستبقى في هذا المجال صور الطفل إيلان الذي قذفته أمواج البحر إلى الشاطئ جثة هامدة دليلاً على تقاعس الدول المتقدمة في مساعدة آلاف اللاجئين، الطفل إيلان كان بين مجموعة من المهاجرين السوريين الذين غرقوا عندما انقلب بهم زورق يقلهم من بودروم التركية إلى جزيرة كوس اليونانية. وكان بين القتلى شقيقه، خمس سنوات، ووالدته 28 عاماً، فيما نجا والده.

التغريبة السورية

لكن يبقى المشهد السوري الأبرز مع موجة اللجوء التي اجتاحت شعبه بعد الحرب السورية، في أكبر تغريبة من بعد التغريبة الفلسطينية.

ويختصر تعبير سيدة مسنة تحدثت إلى الإعلام معاناة شعب بأكمله، "الابن الأكبر لجأ إلى ألمانيا، أما الأوسط ففي النمسا، في حين ينتظر الأصغر في تركيا. وما بين الأوسط والأصغر خسرت اثنين في الحرب والثالث مفقود. أما البنات فقد استقررن مع أزواجهن في المخيمات المنتشرة على الحدود في لبنان والأردن"، إذ لا توجد دولة في العالم، لم يتجه إليها لاجئ سوري.

تشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن أكثر من نصف الشعب السوري بات لاجئاً في دول العالم المختلفة، أو نازحاً داخل بلده، في أكبر أزمة نزوح في جميع أنحاء العالم، مع نزوح أكثر من 6.7 مليون سوري داخل البلاد، واستضافة تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر لنحو 5.5 مليون لاجئ، ومئات الآلاف منتشرون في 130 دولة، ويعاني 70 في المئة من هؤلاء اللاجئين من فقر مدقع، من دون الحصول على الغذاء والماء والخدمات الأساسية.

وتداول، أخيراً، مدونون بشكل واسع هاشتاغ "أنا لاجئ" على مواقع التواصل الاجتماعي ضمن حملة رقمية روى فيها اللاجئون جزءاً من معاناتهم في رحلة البحث عن حياة أفضل وأكثر أماناً بعيداً من أوطانهم. وشهدت الحملة تفاعلاً كبيراً ووجدانياً من قبل اللاجئين السوريين، الذين تحدثوا عن المخاطر التي عايشوها، والعنصرية التي يواجهوها، والأسباب التي دفعتهم للهرب من ظلم النظام السوري.

حرائق غابات كاليفورنيا (أ ف ب)

العالم في مواجهة التغيّر المناخي... الرعب والخلاص

تداعيات كارثية... فهل تسمع الصرخة قبل فوات الأوان؟

كارين اليان ضاهر
صحافية

ازدادت وتيرة الظواهر المناخية المتطرفة في العالم، وضربت الفيضانات أوروبا وآسيا، وتعرّضت جنوب أفريقيا إلى الأعاصير المدمرة، واشتدت الرياح الموسمية في بنغلادش، وقضت الحرائق على مساحات واسعة من غابات اليونان وتركيا ولبنان والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وروسيا وغيرها من الدول التي شهدت موجات حرّ غير مسبوقة، كما غمرت المياه مزيداً من الأراضي.

المسؤولية تقع على الدول الصناعية

من أكثر من 30 عاماً، يدرس العلماء ظاهرة "الاحتباس الحراري"، وقد أُبرمت اتفاقيات عدة من حينها، بعد أن تبيّن أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتفعة جداً والناتجة من الاستهلاك الكبير للوقود الأحفوري منذ عام 1850، السبب وراء التغيّر المناخي الذي نشهد اليوم على تداعياته من خلال الأزمات المناخية التي تضرب مختلف دول العالم. ومن المتوقع أن تزيد حدتها ووتيرتها أكثر بعد في الأعوام المقبلة ما لم تُتّخذ إجراءات جدية في هذا الخصوص من قبل الدول، علماً أن المصدر الأكبر لهذه الانبعاثات هي الدول الصناعية، وثمة انتقادات حول الالتزامات التي تدعو دول تحمّلت تبعات ذلك طوال الأعوام الماضية، للتقيّد بها.

وتعتبر الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين، المسؤولة الأساسية عن النسبة الأعلى من الإجمالي العالمي من الانبعاثات. في المقابل، كانت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية التابعة للأمم المتحدة قد صنفت منطقة الشرق الأوسط التي يعيش فيها نحو نصف مليار شخص وتكاد الشمس لا تغيب عنها، على أنها الأكثر عرضة للخطر بشكل خاص، تحديداً أنها مركز الوقود الأحفوري في العالم وتعتمد في اقتصاداتها عليه، ما لم يعُد مؤاتياً للعصر. فالمطلوب وقف استخدامه، وفق ما ورد في التقرير.

مخاطر كثيرة وكوارث مع فقدان السيطرة على الوضع

موجات الحر التي تزداد حدة، والحرائق في الغابات، والاتجاه نحو التصحر والتغيير في النظام البيئي وموت النباتات والحيوانات وهجراتها الجماعية، وارتفاع منسوب البحر نتيجة ذوبان الجليد في القطبين، مع ما لذلك من مخاطر على المدن الساحلية، وخطر حصول فيضانات مدمرة، كلها من الأزمات المناخية التي بدأنا نشهد قسماً منها، ومن المتوقع أن تزيد أكثر بعد في الأعوام المقبلة. ويبدو واضحاً أن العالم أصبح أمام اختبار حقيقي في مواجهة هذه الكوارث المرتبطة بالتغيّر المناخي، لذلك يحذّر الباحثون من بلوغ نقطة اللاعودة مع ازدياد معدلات الجفاف والجوع والعطش والكوارث والهجرة الداخلية الضخمة غير المسبوقة بحلول عام 2050 بسبب نقص المياه وتراجع الإنتاج الزراعي وارتفاع مستوى البحر وغيرها من الآثار السلبية للتغيّر المناخي.

في "قمة المناخ 26" التي جمعت زعماء العالم في الرابع من نوفمبر (تشرين الثاني) 2021 في "غلاسكو"، رُفع سقف المطالب من الدول المشاركة في مسودة اتفاق جديدة، في ظل جدال حولها لاعتبار أن مسؤولية التغيّر المناخي تقع على مجموعة لا يستهان بها من الدول المشاركة. كانت هناك دعوة جدية في المؤتمر لتحرك الدول والتعامل بجدية مع قضية التغيّر المناخي وما نتج منها من أزمات، خصوصاً في عام 2021، إذ شهدنا تسارعاً واضحاً في وتيرتها وحدتها. وكان علماء في الأمم المتحدة قد أطلقوا صرخة مدوّية في تقرير لإنقاذ العالم من الاحتباس الحراري، أكدوا فيه على تأثير الإنسان في التغيّر المناخي نتيجة الانبعاثات المستمرة للغازات الدفيئة، ما يمكن أن يؤدي إلى تغيير في درجات الحرارة الرئيسة خلال حوالى عقد من الزمن، كما لم يستبعد المشرفون على التقرير ارتفاع منسوب البحر بنحو مترين مع نهاية القرن الحالي.

الجفاف أولاً وعناصر أخرى مساعدة

وفق ما يؤكده مدير برنامج التغيير المناخي والبيئة في معهد "عصام فارس" للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت نديم فرج الله، فإن الخطوة الأساسية التي على الدول القيام بها هي وقف الانبعاثات الغازية واستخدام الوقود الأحفوري لأن في ذلك كارثة حقيقية تهدد العالم بمزيد من الأزمات والكوارث التي لن يعود من الممكن السيطرة عليها والحد من تداعيتها، "قد لا تكون الأزمات المناخية والكوارث التي شهدناها أخيراً، ناتجة مباشرة من التغيّر المناخي. إنما هي ترتبط به في الواقع، كون الجفاف الحاصل في مختلف أنحاء العالم له الأثر الأكبر في حصول هذه الكوارث الطبيعية. أصاب الجفاف كاليفورنيا مثلاً بسبب التغيّر المناخي، وتسبب بموجات حر شديدة وتغيير في التساقطات ونمطها، فراوح المناخ بين الجفاف الحاد أحياناً والهطول الشديد للمطر، بخاصة في المناطق الساحلية، ما شكل عنصراً مسبباً لحرائق غير مسبوقة عام 2021 قضت على مساحات واسعة من غابات الولاية. في لبنان والمنطقة، يسود الجفاف من مدة طويلة وقد وصل إلى إيران وشمال سوريا، فتعرّضت المنطقة إلى جفاف حاد، وكل ما تتعرض له من كوارث مرتبط بهذا الجفاف بشكل خاص".

فإذا كان الجفاف طبيعي ومقبول أحياناً، يمكن أن يؤدي إلى هذا النوع من الكوارث والحرائق مع ارتفاع درجات الحرارة بمعدلات زائدة وجفاف التربة والأعشاب والأشجار ومع زوال الرطوبة، كما أن البرق في مناطق مثل كاليفورنيا يمكن أن يسبب بذا ته الحرائق إذا كانت الأرض جافة والأعشاب أيضاً، فتتوافر عندها العناصر التي تشكل الوقود لتشتعل الغابات.

في لبنان والمنطقة أسباب أخرى

في لبنان قد تكون للحرائق أسباب أخرى على رأسها الإهمال أو قلة الوعي، إضافة إلى العمران وشق الطرقات والتدخين وإشعال الفحم وحرق النفايات. فكلّها عوامل تلعب دوراً في الحرائق التي حصلت بوجود الجفاف المسيطر والحر الزائد، فيكون الوقود حاضراً للاشتعال أيضاً، علماً أنه مع التغيّر المناخي، ارتفع معدل الحرارة الدنيا في لبنان بحيث لم تعُد البلاد تشهد موجات برد قوية كما في السابق في الشتاء، كما باتت تشهد على تكرار للأزمات المناخية والأحداث، فمع مرور الأعوام، حصل تغيير أكبر في الطقس والمناخ مع ارتفاع درجات الحرارة وزادت هبّات الحر أكثر بعد مقارنة بهبّات البرد، ومن المتوقع أن تخف موجات الصقيع في مقابل زيادة موجات الحر في دول العالم.

أما في الجزائر وتونس والمغرب وتركيا واليونان، فالنظم الإيكولوجية متماثلة، ومعظم الحرائق الحاصلة فيها إما أنها متعمدة أو أنها ناتجة من إهمال، إنما في كل الحالات، يؤكد فرج الله أن العنصر الأساسي يبقى الجفاف الناتج من التغيّر المناخي، لكن لا بد من التوضيح أن ارتفاع الحرارة لا يسبب حريقاً إلا بوجود شرارة، باستثناء بلوغ الحرارة 100 درجة مئوية.

حتى إن حدة الفيضانات والأعاصير، تتزايد في العالم بسبب التغيّر المناخي، فمنطقة الشرق الأوسط لا تتعرض لها، إنما هي تضرب جنوب شرقي الولايات المتحدة المعدّة جغرافياً ومناخياً لذلك، مثل كارولينا الشمالية وتكساس وفلوريدا. فازدادت حدتها وأصبحت تحصل بوتيرة أسرع، بحيث تعرضت لـ24 إعصاراً في الموسم ما يشكل سابقة. ومن المناطق الأكثر عرضة للأعاصير أيضاً جنوب شرقي آسيا، وقد زاد التغيّر المناخي من قوتها هناك ومن معدل تكرارها، فبلغت سرعة الرياح أحياناً

200 كيلومتر في الساعة، ما تسبب بأضرار كبرى وخسائر بشرية ومادية فادحة، كما في كل الدول التي شهدت مثل هذه الكوارث الطبيعية.

كما ظهر تأثير التغيّر المناخي أكثر بعد في شبه الجزيرة العربية التي تعرّضت أيضاً إلى أزمات مناخية غير مسبوقة، خصوصاً في مناطق غير معتادة على الأمطار شهدت أمطاراً غير مسبوقة.

صرخة للتحرك

ما يجب أن تدركه الدول وأيضاً الأفراد، أن العالم لا يملك ترف الوقت، فتُعتبر سياسات الدول مفصلية اليوم لمنع وقوع مزيد من الأضرار، بوقف الانبعاثات الغازية واستخدام الغاز الأحفوري وبتطبيقها تعهداتها بالحدّ من التلوث البيئي، هي المرة الأولى التي يتربع فيها الخطر البيئي على قائمة المخاطر العالمية، وثمة كارثة كبرى يقدم عليها العالم مع ما لذلك من تداعيات على اقتصادات الدول وعلى مختلف النواحي الحياتية.

على الصعيد المحلي، تبيّن في دراسة أجرتها الجامعة الأميركية في بيروت على المدن الساحلية اللبنانية مدى تأثر القطاع السياحي فيها، مع تأثير الجفاف على القطاع وما يترتب عن ذلك من نفقات إضافية. كذلك بالنسبة إلى تأثير التغيّر المناخي في الصيادين لاعتبار أن دورة حياة السمك تتأثر وتتكسر القوارب الخاصة بهم بسبب العواصف. وفي مجال الإنتاج الزراعي يزيد الجفاف من الحاجة إلى الري ومن التكاليف الناتجة من ذلك وتبرز الحاجة لحفر آبار بتكلفة قد تصل إلى 20000 دولار أميركي للري. ومن الطبيعي أن تتأثر أيضاً مراكز التزلج في الجبال في حال عدم تساقط الثلوج، وتجف الأنهار أيضاً لأن المياه الجوفية لم تتغذَّ وتتضرر البنى التحتية جراء العواصف القوية غير المتوقعة، كما قد تتكسّر منشآت جراء ارتفاع موج البحر.

على صعيد الدول، أصدرت قمة المناخ تقريراً يحذر من تعرّض اقتصادات 65 دولة في العالم، على رأسها السودان، لآثار كارثية نتيجة التغيّر المناخي وقد تفقد نسبة 64 في المئة من ناتجها المحلي بحلول عام 2100 إذا ما ارتفعت درجة الحرارة بمعدل 2.9 درجة مئوية. وصحيح أن حصر الاحتباس الحراري بحدود 1.5 درجة مئوية يقلل إلى حد كبير من خسائر الدول، فهي ستفقد عندها نسبة 33 في المئة من مداخيلها. كما تبيّن أن ثلث دول العالم يحتاج إلى المساعدة في تعزيز القدرة على الصمود وتحمّل موجات الحر والجفاف والفيضانات والعواصف الناجمة عن الاحتباس الحراري المميت، وتقع ثماني من الدول الأكثر تضرراً في أفريقيا.

كما أتى في تقرير آخر أنه في حال استمرت السياسات العامة على ما هي عليه، خصوصاً في البلدان الصناعية، من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة بمعدل أربع أو خمس درجات في الأعوام المقبلة، ما يشكل كارثة حقيقية. أما في حال التزمت الدول التدابير التي يُفترض اتخاذها، فيمكن أن تقتصر الزيادة على 2.7 أو ثلاثة في المئة، أو أكثر بعد يمكن أن تنخفض إلى 2.4 في المئة مع ضرورة البدء من الآن باتخاذ الإجراءات كافة للاستثمار في هذا المجال.

ثمة مسؤولية كبرى على الدول، خصوصاً تلك المتقدمة منها التي لا بد لها من العمل على التنمية في الدول الأقل تطوراً، وهنا تبرز أهمية فصل السياسة عن التنمية في سبيل تحقيق المساواة في هذا الإطار، إنما لا يمكن الاستهانة أيضاً بمسؤولية الأفراد من خلال السلوكيات التي تسمح بالحدّ من الانبعاثات ومن استهلاك الطاقة والموارد.

الأزمات العالمية الناتجة عن كورونا ترافق عام 2022

احتمال "ضغط عالٍ أو شديد للغاية" على وحدات العناية المركزة في 49 دولة بحلول مارس المقبل

سوسن مهنا
صحافية

جنود من الوحدات الكيماوية التابعة للجيش يشاركون في تدريب لمنع انتشار كورونا في تايوان (أ ف ب)

ما زال العالم منذ خروج فيروس كورونا أو "كوفيد-19" إلى الضوء، يتلمّس طريقه للتعامل مع آثاره، في أشد أزمة واجهته خلال العقد الأخير. واستطاع الوباء أن يقلب مقاييس، ويعطل عجلة الحياة، بسبب التهديدات الصحية، ومن ثم الاقتصادية، التي فرضها على الحكومات، فلم يفرق هذا الفيروس بين دول متقدمة ونامية وبين فقير وغني، لكنه استهدف العالم أجمع، ما فاقم المشاكل الاجتماعية، وازداد معدل الفقر بشكل غير مسبوق منذ عقود، ما استدعى تضافر الجهود الدولية والمنظمات الإنسانية لمحاولة توحيد برامجها، في مواجهة هذا الفيروس الذي فتك بكثير من المشاهير والسياسيين والناس العاديين حول العالم.

استمرار أزمة كورونا

ومع ظهور المتحورة الجديدة "أوميكرون" في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، دخل العالم في الموجة الخامسة من تطور الفيروس، وحذرت منظمة الصحة العالمية من أن أوروبا عادت مرة أخرى لتصبح بؤرة لتفشي الوباء، مع ارتفاع عدد الإصابات في القارة. وقال المدير الإقليمي للمنظمة هانز كلوغه إن القارة قد تشهد نصف مليون حالة وفاة بحلول فبراير (شباط) المقبل، مشيراً إلى أن السبب هو عدم ارتفاع عدد حالات التطعيم بالشكل الكافي، وفي وقت ينتشر الفيروس في معظم دول الاتحاد الأوروبي بشكل مقلق للغاية، بحسب المركز الأوروبي لمكافحة الأمراض، ومع ظهور المتحورة الجديدة، اضطر عديد من الدول لفرض إلزامية اللقاح على الرغم من اعتراض فئة كبيرة من الأشخاص على تلقي أي جرعة منه، وبينما حصل نحو 80 في المئة في إسبانيا على جرعتين من اللقاح، ما زال معدل التطعيم في فرنسا أقل، مسجلاً 68 في المئة، مع تسجيل 20294 إصابة جديدة في نوفمبر الماضي، ليرتفع العدد الإجمالي للحالات إلى 7.33 مليون، وكذلك في ألمانيا التي سجلت 66 في المئة فقط من معدل التطعيم، و52826 إصابة بالفترة نفسها، لتبلغ الإصابات اليومية رقماً قياسياً آخر، وتوفي 294 شخصاً، ليرتفع الإجمالي إلى 98274، وعلى الرغم من أن الأرقام المسجلة في ألمانيا، أقل من معدل الإصابات المسجل في بريطانيا مثلاً، يبدي المسؤولون في الصحة العامة قلقهم من موجة رابعة قد تؤدي إلى عدد كبير من الوفيات، وإلى ضغوط على النظام الصحي الألماني. ويأتي هذا في الوقت الذي سجلت فيه ألمانيا نحو 34 ألف إصابة خلال 24 ساعة (الخامس من نوفمبر)، وهو رقم قياسي في ارتفاع عدد الحالات، مع ارتفاع يومي في عدد حالات الوفيات، ونبه خبراء الصحة في المملكة المتحدة إلى أن حالات الإصابة قد تصل إلى نحو 90 ألفاً في اليوم، بحلول عيد الميلاد، بعد أن بدأت ترتفع حالات الدخول إلى المستشفيات، حتى قبل أن يتفشى متحورة "أوميكرون".

وفي محاولة لمواجهة الموجة الخامسة من "كوفيد-19"، فإن فرضية إلزامية التطعيم تأخذ حيزاً للتنفيذ في أوروبا، بعد إعلان بعض الدول عن هذا الإجراء، كما هي الحال في النمسا التي أعلنت أن التطعيم سيصبح إلزامياً للجميع اعتباراً من الأول من فبراير 2022، بالإضافة إلى العودة إلى فرض تدابير الإغلاق، في وقت جعلت اليونان التطعيم إجبارياً بالنسبة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 60 عاماً. وقد تتخذ قريباً دول، من بينها فرنسا وألمانيا واليونان، قراراً يقضي بحصول مواطنيها على جرعات معززة من اللقاح كشرط لاعتبار المواطن حصل على التطعيم بالكامل، لكن دولاً عديدة شهدت احتجاجات عنيفة وأعمال شغب على الإجراءات الجديدة، كهولندا، بسبب فرض الإغلاق الجزئي، أما بلجيكا فقد اتخذت سلطاتها تدابير وقيود إلزامية، كاستخدام للكمامات في الأماكن المزدحمة، ويشمل القرار من يبلغون 10 أعوام، كما أن العمل عن بعد سيكون إلزامياً لمدة أربعة أيام من أسبوع عمل من خمسة أيام حتى 12 ديسمبر (كانون الأول).

كورونا فيروس موسمي في "الفترة الشتوية"

بحسب مديرة معهد علم الفيروسات في مستشفيات جامعة "ستراسبورغ"، سميرة فافي كريمر، في حديث إعلامي في الثالث من ديسمبر، أن الموجة الخامسة من وباء كورونا قد بدأت فعلياً في أوروبا، وتوضح أنه "في فرنسا مثلاً، تم تسجيل 300 إصابة في المتوسط لكل 100.000 نسمة، في وقت لم تكن تتعدى فيه قبل الموجة 50 حالة لكل 100.000 نسمة"، وعن أسباب هذا التطور السريع في الإصابات، تقول إنه "في الفترة الشتوية، يميل الناس إلى البقاء في البيت أكثر، ما يعني تهوية أقل. كما أن بعض الخطوات الاحترازية يتم تجاوزها، كوضع الكمامة أو غسل اليدين بشكل دوري. هذا بالإضافة إلى أنه بدأ يتضح أكثر أن فيروس كورونا هو فيروس موسمي كباقي الفيروسات التي تصيب الجهاز التنفسي في فصل الشتاء"، وستجل ذروة الموجة في بداية شهر يناير (كانون الثاني) المقبل.

ازدياد لحالات الوفيات

وحذرت منظمة الصحة العالمية من احتمال وفاة 700 ألف شخص بسبب الإصابة بوباء كورنا في أوروبا ومناطق في آسيا بحلول شهر مارس (أذار) 2022، وتجاوزت الوفيات بالفعل 1.5 مليون حالة وفاة في 53 دولة في ما تسميه منظمة الصحة العالمية منطقة أوروبا، وأشارت المنظمة في بيانها إلى احتمال "ضغط عالٍ أو شديد للغاية" على وحدات العناية المركزة في 49 دولة بحلول مارس المقبل، وحذرت المنظمة في تقييمها من أن الوباء كان السبب الأول وراء تسجيل حالات وفاة في منطقة أوروبا، وقالت في بيانها أواخر نوفمبر الماضي، "من المتوقع أن تصل الوفيات الإجمالية المبلغ عنها إلى ما يزيد على 2.2 مليون حالة بحلول ربيع العام المقبل 2022، بناءً على الاتجاهات الحالية". أضافت أن الوفيات المؤكدة المرتبطة بـ"كوفيد-19" تضاعفت أخيراً مسجلة نحو 4200 حالة يومياً، وفي روسيا وحدها تجاوز عدد الوفيات اليومي 1200 وفاة".

أضافت أن وجود عدد كبير من الأشخاص غير المحصنين باللقاح، فضلاً عن انتشار متحورة "دلتا" في بعض الدول، كانا من العوامل الرئيسة وراء ارتفاع نسب الإصابة في منطقة أوروبا، وطالب كلوغه، المدير الإقليمي للمنظمة، أولئك الأشخاص الذين لم يحصلوا على اللقاح حتى الآن بالحصول عليه، مشدداً على أن "لدينا جميعاً فرصة ومسؤولية للمساعدة في تجنب مأساة غير ضرورية وخسائر في الأرواح، والحد من اضطرابات أخرى في المجتمع والشركات خلال فصل الشتاء هذا".

وبحسب المنظمة، فإن دول أوروبا فضلاً عن إسرائيل ودول الاتحاد السوفياتي السابق، مثل طاجكستان وأوزبكستان، مجموع الدول التي تشكل "منطقة أوروبا".

200 مليون عاطل عن العمل 2022

كشفت جائحة "كوفيد-19" عن هشاشة اقتصادات العالم وعدم توقعها لمثل هذه الضربة، حتى الدول الأكثر تقدماً أو التي تتمتع بـ"متانة اقتصادية"، تلقت اقتصاداتها ضربات موجعة وعمت أسواقها بطالة جماعية، لم تستطع الخروج منها حتى الآن، بعد موجة الإغلاقات الإلزامية واسعة النطاق، كما حصل في بريطانيا والولايات المتحدة، وأوروبا عموماً، وتوقع خبراء في منظمة العمل الدولية، أن تسهم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة في بطالة عالمية لأكثر من 200 مليون شخص العام المقبل أي 2022، مع تضرر النساء والشباب العاملين بشكل أكبر، وفي تقرير للمنظمة صدر في يونيو (حزيران) الماضي، بعنوان "الاستخدام والآفاق الاجتماعية في

العالم: اتجاهات 2021"، أكدت فيه أنه على الرغم من أن دول العالم "ستخرج" من الأزمة الصحية المستمرة، فإن "خمس سنوات من التقدم المحرز نحو القضاء على فقر العمال قد تلاشت وكأنها لم تكن".

وقسمت المنظمة تقديراتها على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بين سيناريو "متفائل" وآخر "متشائم". وأشارت إلى أن ارتفاع البطالة العالمية بنسب تتراوح بين 5.3 مليون (السيناريو "المتفائل") و24.7 مليون (السيناريو "المتشائم")، وذلك زيادة على عدد العاطلين عن العمل في عام 2019 وعددهم 188 مليوناً. وكانت المنظمة قد أعلنت نهاية عام 2020 أن ملياري شخص، ممن يعملون في القطاع غير الرسمي، معرضون للخطر بشكل خاص، وللمقارنة، أدت الأزمة المالية العالمية (2008-2009) إلى زيادة البطالة في العالم بمقدار 22 مليون شخص، كما يتوقع أن تشهد العمالة الناقصة (البطالة المقنعة) زيادة كبيرة، وتترجم العواقب الاقتصادية لتفشي الفيروس إلى تخفيضات في ساعات العمل وفي الأجور، كما أن تراجع التوظيف يعني أيضاً خسائر كبيرة في دخل العاملين، وتقدر الدراسة هذه الخسائر بين 860 مليار دولار أميركي و3.4 تريليون دولار مع نهاية عام 2020.

الفقراء سيزدادون فقراً

تلك النسب كانت قبل ظهور "أوميكرون"، إذ من المتوقع أن يزداد عدد العاملين الفقراء بشكل كبير، بخاصة الفئة التي كانت تعيش على خط الفقر أو تحته، وكانت منظمة العمل قد قدرت في تقرير لها في مارس الماضي، أن ما بين 8.8 مليون و35 مليون شخص إضافي من العاملين في العالم سيعيشون في فقر، مقارنة بالتقدير الأصلي لعام 2020 (وهو 14 مليوناً في مختلف أنحاء العالم)، كما أدت الاضطرابات المرتبطة بالجائحة إلى "عواقب وخيمة" على ملياري عامل في القطاع غير الرسمي في العالم، ومقارنة بعام 2019، تم تصنيف 108 ملايين عامل إضافي في مختلف أنحاء العالم الآن على أنهم "فقراء" أو "فقراء للغاية"، ما يعني أنهم وعائلاتهم يعيشون على ما يعادل أقل من 3.20 دولار للفرد في اليوم.

لكن من يتحمل العبء الأكبر من هذه النسب هم النساء والأطفال، وهذا ما سيخلف وراءه 47 مليون امرأة يعشن في فقر مدقع. وأشار التقرير، الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى زيادة معدل الفقر بين النساء بنسبة 9.1 في المائة، ما سينعكس سلباً على الجهود الدولية في القضاء على الفقر.

وأفاد تقرير صادر عن منظمة الـ"يونيسف"، والبنك الدولي في أكتوبر الماضي، بأن نحو 365 مليون طفل كانوا يعيشون في فقر حتى قبل انتشار الجائحة، وتوقعت الهيئتان أن ترتفع هذه الأرقام بشكل كبير نتيجة للأزمة. وبحسب تقرير المنظمة، تضررت النساء "بشكل غير متناسب" من الأزمة، وشهدن انخفاضاً بنسبة خمسة في المئة في فرص التوظيف في عام 2020 مقارنة بـ3.9 في المئة بين صفوف الرجال. وقالت، "خرجت نسبة أكبر من النساء من سوق العمل، وأصبحن غير نشيطات"، مشيرة إلى أن "المسؤوليات المنزلية الإضافية" الناتجة عن الإغلاق قد تؤدي إلى خطر "إعادة إضفاء التقليدي" على أدوار الجنسين.

أزمات العالم العربي

سنة جديدة في عشرية الأزمة السورية

عام مليء بالأزمات المتلاحقة في سوريا (اندبندنت عربية)

إدلب ما زالت ترزح تحت وطأة تفجيرات متلاحقة تطاول المدينة والريف

مصطفى رستم
صحافي

عاشت سوريا عام 2021 كغيره من أعوام الحرب الفائتة، سنة قاسية مليئة بالأزمات المتلاحقة، وإن انطفأت جذوة الحروب ولهيب المعارك في أجزاء من الجغرافيا السورية وسط وجنوب البلاد، لكن تداعيات الحرب عاشها السوريون بكل أعبائها، وما أفضت إليه من حصار أطبق بقوة على مقدراتها.

ما زالت إدلب، شمال غربي سوريا، تعيش أزمة عدم استقرار أمني، وترزح تحت وطأة تفجيرات متلاحقة تطاول المدينة والريف، عدا عن التلويح بحملة تشنها قوات النظام، مدعومة من روسيا لاستعادة السيطرة على كامل إدلب.

أتى ذلك بالتوازي مع نية أنقرة التوغل باتجاه شمال شرقي سوريا، والتجهيز لحملة عسكرية، ورفضت كل من الولايات المتحدة وروسيا شن عملية قتالية، وبررت أنقرة حينها بشن الحملة للقضاء على كوادر حزب العمال الكردستاني التي تصنفه إرهابياً، وتتهم عدداً من الأحزاب الكردية المقاتلة على الأرض السورية بالتعاون مع حزب العمال.

أزمة العملية العسكرية التي كانت على وشك الانطلاق نزع فتيلها لقاءات بين الرئيسين التركي، رجب طيب أردوغان والأميركي جو بايدن على هامش قمة العشرين، وأيضاً لقاء ثنائي في سوتشي بين الرئيس التركي والروسي، فلاديمير بوتين، لمناقشة هذه الخطوة، وثنيه عن أي تصعيد، وأرسلت موسكو من جهتها طائرات مقاتلة "سوخوي" في تطور خطير وغير مسبوق لأول مرة منذ اندلاع الحرب السورية حطت في الشمال الشرقي الخاضع لنفوذ واشنطن وقوى التحالف الدولي وذراعها العسكري، قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، في رسالة لأنقرة عن لجم أي تحرك عسكري.

سياسياً، ظهرت أزمة اللجنة الدستورية السورية وانعقادها في جولتها الخامسة مخيبة لآمال السوريين، بعد وتائر عالية بذلها المبعوث الأممي، غير بيدرسون للقاء بين الأطراف في جنيف السويسرية من دون جدوى وسط تمسك السلطة والمعارضة بمواقفهما، من جهة ثانية. وعلى الرغم من فرض "قانون قيصر" ووضعه محل التطبيق في يونيو (حزيران)، برزت أزمة اقتصادية وسياسة بين سوريا والدول المتعاطفة مع السلطة، إذ أرخت فقرات قانون العقوبات الأميركي أزمة فرض عقوبات على أية دول وكيانات وأفراد تتعاون مع السلطة الحاكمة.

بالمقابل، زادت بشكل لافت للنظر الانعكاسات الاقتصادية وتداعيات انهيار الليرة وتدهور العملة، بعد تخطي (الليرة) خمسة آلاف مقابل الدولار الأميركي الواحد بدءاً بالتدهور منذ فبراير (شباط)، وسرعان ما عاود التحسن بفضل تدخل سريع من البنك المركزي عقب تعيين إدارة جديدة له، وكسبه نقاط

لصالحها في عالم الصرافة لتستقر بسعر 3500 للدولار الواحد الأميركي.

عام مليء بأزمات متلاحقة لم تنفك من محاصرة البلد القابع على مدار عشر سنوات من الحرب والنزاع الأهلي المسلح، علاوة عما يرزح تحت دمار واسع قدر حجمه بـ440 مليار دولار، لكن أكثر ما أقلق الشارع السوري على المستوى الاقتصادي أزمة تهاوي عملته، ومن جهة ثانية حديث أزمة الدعم الحكومي، والإصرار الرسمي على رفع يد الدولة عن دعم حزمة من سلع غذائية واستهلاكية ومحروقات، وبدأت برفع سعر مادة الخبز مئة في المئة مع زيادة بسعر الوقود ومازوت التدفئة والغاز المنزلي، مما أدى إلى رفع واسع بأسعار السلع والمنتجات.

الهزات الاقتصادية المتتالية لم تأتِ منفردة، فالطقس والعوامل الجوية الجافة، وموجات الجفاف قد "زادت الطين بلة"، حيث برزت مشكلة إفلات موسم القمح من أيدي الحكومة، والتي راهنت عليه بشدة، وسخرت لهذا الغرض معظم الأراضي الصالحة للزراعة، وأطلقت على هذا العام (عام القمح)، لكن موجة الحرارة والجفاف التي شهدتها عموم البلاد لم يمر ما يشبهه منذ سبعة عقود، لتبرز أزمة غذائية وأزمة جوع تلاحق الناس في حال لم تستطع الحكومة تأمين مليون طن من القمح، وهي الحاجة السنوية لإنتاج رغيف الخبز، في حين بلغ إنتاج هذا الموسم 400 ألف طن.

في غضون كل التطورات الميدانية والاقتصادية والعسكرية برز التحدي الصحي الطارئ ليزيد من قتامة المشهد في عموم سوريا بكل مناطقها، إذ لا تملك البلاد المستلزمات والإمكانات اللازمة للحد من تفشي جائحة كورونا، لا سيما في مخيمات النازحين على الحدود الشمالية، وحاجتهم الماسة للمواد الطبية والمعقمات، أو توفر شروط التباعد الاجتماعي في حين يقطن في الخيمة أكثر من عائلة.

لبنان العالق في عنق زجاجة الأزمات

فخامة القاضي ووباء السلطة ووطن بلا ميناء خلاص

نجم الهاشم
صحافي

يواجه لبنان الأزمة المصيرية الأخطر في تاريخه (رويترز)

لم يكن ليل 18 فبراير (شباط) 2021، عادياً في لبنان. ستة أشهر كانت مضت على انفجار العنبر رقم 12 في مرفأ بيروت في 4 أغسطس (آب) 2020 الذي دمر ميناء المدينة وأحياء واسعة منها، وقتل نحو 215 شخصاً وجرح نحو ستة آلاف وهجّر نحو 300 ألف من منازلهم المتضررة، ودمر السلطة القائمة التي بدت عاجزة عن إدارة الأزمات الكثيرة التي غرقت فيها منذ بدأت ثورة 17 أكتوبر (تشرين الأول) 2019.

كانت وزيرة العدل في الحكومة السابقة، ماري كلود نجم، تبحث عن تعيين محقق عدلي جديد بعد كف يد المحقق العدلي الأول، القاضي فادي صوان، ورغبته الشخصية بترك الملف نتيجة تهديدات تلقاها. تحت ضغط تحركات أهالي ضحايا التفجير الكبير، أعادت الوزيرة تصويب بوصلة الخيار نحو القاضي طارق البيطار. تواصلت الاجتماعات ذلك الليل. كان البيطار قد رفض في أغسطس 2019 أن يتولى هذه المهمة بعدما أحال مجلس الوزراء تلك الجريمة إلى المجلس العدلي، ولكنه هذه المرة وافق على الرغم من معرفته بخطورة القضية التي يتسلمها. وافق مجلس القضاء الأعلى على التكليف، فصدر القرار في اليوم التالي، في 19 فبراير.

كانت الباخرة "روسوس" المحملة بنحو 2750 طناً من نيترات الأمونيوم قد دخلت بطريقة مشبوهة إلى مرفأ بيروت، في 21 نوفمبر (تشرين الثاني) 2013، وأفرغت حمولتها الشديدة الخطورة في أكتوبر 2014. بين دخولها وتفريغها، كان لبنان يدخل عهد الفراغ في السلطة مع انتهاء عهد رئيس الجمهورية ميشال سليمان، وتشكيل حكومة الرئيس تمام سلام التي تسلمت إدارة الفراغ. بعد سبعة أعوام، يواجه لبنان الفراغ من جديد. سلسلة من الأزمات تنسل في الليل والنهار لتضع البلد أمام أخطر أزمة مصيرية في تاريخه، بينما يستمر التحقيق في قضية تفجير مرفأ بيروت محل خلاف سياسي كبير كاد أيضاً أن يفجر البلد. إنه خلاف يصل إلى حد الانشقاق، إذ يتم البحث في تغيير المحقق العدلي بينما البلد عاجز عن عبور المرحلة التي يتهددها الفراغ في الحكومة ورئاسة الجمهورية ومجلس النواب. خطورة هذه المسألة تكمن في أن اسم المحقق العدلي يكاد يوازي أو يتفوق على اسم رئيس الجمهورية الجديد مثلاً. صار طارق البيطار بمثابة فخامة القاضي الذي يعلو على فخامة الرئاسة، ويتعلق مصيره بمصير الجمهورية والدولة التي تتحلل وتتفكك في ظل أزمات كثيرة عالقة لا حل لها ولا أفق لهذا الحل بعد. بقدر ما حكي عنه، وبسبب جرأته في الادعاء على رئيس الحكومة السابق وثلاثة نواب ووزير سابق، وبسبب تصدي الأمين العام لـ"حزب الله" حسن نصر الله له ومطالبته بتغييره وتعطيل مجلس الوزراء حتى يتم هذا الأمر، يمكن أن يكون شخصية العام في لبنان.

التحقيق وطريق البحث عن رئيس

عندما تجرأ القاضي السابق فادي صوان على توسيع دائرة الاتهامات والشك والادعاء لتشمل رئيس الحكومة السابق حسان دياب والنائبين علي حسن خليل وغازي زعيتر من حركة "أمل" والوزير السابق يوسف فنيانوس من تيار "المردة"، وكلهم من الحلفاء لـ "حزب الله"، تعرض للتشكيك والطعن بمناقبيته وادعى خليل وزعيتر عليه بالارتياب المشروع، وطلبا كف يده ورده قبل نهاية عام 2020. تجمد التحقيق وتجمدت الجمهورية في ظل حكومة تصريف أعمال لا تعمل، وفي ظل تحركات شعبية كانت تستكمل حركة 17 أكتوبر، وفي ظل انهيار اقتصادي ومالي وإداري وأمني وتفلت اجتماعي وسوء إدارة الحرب الصحية ضد وباء كورونا، بحيث ضاعت السلطة بين الإقفال العام وفتح البلد على المجهول، بينما كان الناس يموتون على أبواب المستشفيات التي عجزت عن استيعاب الأعداد المتزايدة من المصابين. في ظل تلك الأزمة، بدا أن لبنان الدولة مصاب بوباء كبير لا شفاء منه ولا مناعة داخلية عنده لمواجهته. في ظل ذلك الانهيار الكبير، بدا وكأن تعيين القاضي طارق البيطار يكاد يكون فسحة الأمل الوحيدة أو الضوء الخفيف في داخل نفق طويل لا تعرف نهايته.

منذ بدأت ثورة 17 أكتوبر، فُقد التوازن الداخلي الذي بدا لوهلة أنه ممكن مع انتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية في 31 أكتوبر 2016. بعد خمسة أعوام، بدا كأن العكس هو ما حصل. التسوية الرئاسية التي وضعت رئيس الحكومة سعد الحريري في خانة التحالف مع العهد ورئيس التيار "الوطني الحر" جبران باسيل انهارت. في 29 أكتوبر 2019، كان الحريري مضطراً إلى الاستقالة تحت ضغط الشارع، وذلك خلافاً لرغبة الرئيس عون وباسيل و"حزب الله"، الذين تمسكوا به، وحاولوا إعادة تسميته لتشكيل حكومة جديدة، ولكن المحاولة فشلت. لذلك، اختاروا أن يكون حسان دياب رئيساً لحكومة يعينون له وزراءها، فتشكلت في 19 ديسمبر (كانون الأول) 2019.

في 10 أغسطس 2020، تحت ضغط عصف انفجار مرفأ بيروت، استقال دياب ودخلت حكومته مرحلة تصريف الأعمال. بدأ البحث عن حكومة جديدة وعن رئيس لها يقبل التكليف في ظل هذه الكارثة المستمرة والعالقة. تريث الحريري، فتمت تسمية السفير مصطفى أديب في 30 أغسطس 2020. ولكن، بعد اشتراط الثنائي الشيعي، حركة "أمل" و"حزب الله"، تسمية الوزراء الشيعة، وأن تكون لهما وزراة المالية، تعقدت عملية التأليف، فاعتذر أديب في 26 سبتمبر (أيلول).

سمير الخطيب ومحمد الصفدي وبهيج طبارة... أسماء سقطت على طريق البحث عن رئيس حكومة. في 22 أكتوبر 2020، بعد عام كامل على استقالته، عاد الحريري رئيساً مكلفاً بعدما اعتبر أنه مرشح طبيعي حكماً لهذا المنصب. لم يكن رئيس الجمهورية مع هذا الخيار. قبل أن يدعو إلى الاستشارات النيابية، وجه رسالة إلى البرلمان يحمله فيها مسؤولية الاختيار. قدم الحريري تشكيلته فرفضها الرئيس. اعتصم الحريري بالتمسك بموقفه، وتمسك عون برفضه. في 15 يوليو (تموز) 2021، التقى الحريري عون في قصر بعبدا. قال له عون "لن نتمكن من التوافق". رفض الحريري إدخال تعديلات على تشكيلته، وخرج ليعلن اعتذاره عن الاستمرار في تأليف الحكومة، قائلاً "الله يعين البلد"... عادت الأزمة إلى ما تحت الصفر.

تكليف ميقاتي والملفات العالقة

في 26 يوليو، تم تكليف الرئيس نجيب ميقاتي تشكيل الحكومة، فشكلها مع الرئيس عون في 10 سبتمبر. حكومة "معاً للإنقاذ" لم تستطع أن تنقذ نفسها من السقوط. في 12 أكتوبر، تحدى وزير الثقافة محمد المرتضى رئيسي الجمهورية والحكومة وطلب "قبع" القاضي طارق البيطار مهدداً بالوقوف في وجه قراراته في الشارع. قبل أيام، كان الأمين العام لـ "حزب الله" اتهم القاضي البيطار بالتسييس والانحياز، وبأنه ضالع في مؤامرة لضرب "حزب الله" واتهامه بتفجير المرفأ قبل موعد الانتخابات النيابية في الربيع المقبل. قبل نصر الله، كان رئيس وحدة التنسيق والارتباط في "حزب الله" وفيق صفا قد زار قصر العدل في بيروت، ووجه رسالة تهديد إلى القاضي البيطار، ولكن القاضي لم ينصَع وبقي مصمماً على متابعة مهمته. عندما تمّت تسميته لهذه المنصب، في 19 فبراير، اعتقد كثيرون أنه سيخاف. أعطى لنفسه مهلة ثلاثة أشهر للاطلاع على الملف الكبير، وتابع من حيث انتهى سلفه بتأكيد الادعاء على دياب وخليل وزعيتر وفنيانوس، وأضاف النائب نهاد المشنوق إلى اللائحة. عندما فشلت محاولة تغييره في مجلس الوزراء نظم "حزب الله"

وحركة "أمل" تظاهرة إلى قصر العدل في 14 أكتوبر. دخلت كوكبة من هذه التظاهرة إلى أحد شوارع عين الرمانة في ضاحية بيروت الشرقية، وقامت بأعمال شغب وفوضى. ما أدى إلى إشكال مع عدد من أهالي المنطقة وإلى تدخل الجيش اللبناني لإعادة فرض الأمن بعد سقوط عدد من القتلى. فأضيف هذا الملف إلى الملفات العالقة والمعلّقة للأزمة الكبيرة.

رئيس جمهورية ينتظر نهاية ولايته بعد عام ولا يرفض أن يمدِّد له مجلس النواب.

مجلس نواب ينتظر نهاية ولايته بعد خمسة أشهر، ولا يعرف إذا ما كانت ستحصل انتخابات نيابية يراهن عليها العالم كله من أجل إحداث تغيير في التركيبة السياسية الممسكة بالسلطة.

حكومة موجودة لا تستقيل ولكنها لا تجتمع.

غلاء فاحش وهبوط قياسي لسعر صرف الليرة.

موجة جديدة من تفشي وباء كورونا.

لبنانيون يبحثون عن ربطة خبز وحبة دواء وليتر بنزين أو مازوت في بلد بدأ يفقد مقومات الحياة بكرامة، بينما من يتولون الحكم يبحثون عن البقاء في السلطة.

في ظل هذا الانهيار، شكل القاضي طارق البيطار فسحة أمل. ولكن، رفضاً للتحقيق، هناك من يريد أن يقتل هذا الأمل.

في 4 ديسمبر، التقى في المملكة العربية السعودية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. نتيجة اللقاء كانت إعلاناً مشتركاً يتعلق بتطبيق القرارات الدولية 1559 و1680 و1701 المطالبة ببسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها وسحب السلاح غير الشرعي كمدخل لاستعادة العلاقات بين المملكة ولبنان. وجرى اتصال هاتفي بين ماكرون وابن سلمان وميقاتي. كان وزير الإعلام جورج قرداحي قد فجر هذه العلاقة بعد كلام قاله في برنامج تلفزيوني اعتبر فيه أن الحرب في اليمن عبثية، وأدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية. عندما استقال قرداحي قبل زيارة ماكرون إلى المملكة ساد اعتقاد بأنه الوقت المناسب لاستعادة العلاقات. ولكن، يبدو أن الطريق طويل، وأن الأزمة اللبنانية ستمتد إلى عام جديد تتخلله انتخابات نيابية ورئاسية وتغييرات حكومية ترتسم حولها علامات استفهام كثيرة، إذا لم يتم تغيير القاضي البيطار.

الحصاد العراقي: انتخابات مبكرة ومحاولة لاغتيال الكاظمي

تأزم العلاقة مع قادة الفصائل الشيعية الموالية لإيران وخروج القوات الأميركية

مؤيد الطرفي
صحافي

اتسعت رقعة التنديد والاستنكار المحلي والدولي باستهداف الكاظمي (أ ف ب)

شهد العراق عدداً من الأحداث والتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية خلال عام 2021، كان لها تأثير قوي في الشارع المحلي وانعكاسات مهمة على المستوى الإقليمي.

الانتخابات العراقية

نظّم العراق في العاشر من أكتوبر (تشرين الأول) الماضي انتخابات برلمانية مبكرة، بعد نحو عامين من تظاهرات تشرين الأول المطالبة بإصلاح النظام السياسي ومحاسبة الفاسدين، وجاءت بعد نحو عام وسبعة أشهر من تسلّم حكومة مصطفى الكاظمي إدارة البلاد، والتي وعدت بتنظيمها بشكل يعيد الثقة بالمنظومة السياسية العراقية والدولة، بعد أن تلاشت شعبياً خلال الأعوام الماضية، في وقت كانت التكهنات من قبل جهات سياسية بتأجيل الانتخابات، إلا أنها أُجريت في موعدها المحدد.

اللافت في هذه الانتخابات، أنها حققت أكبر عملية تغيير شهدها مجلس النواب العراقي منذ عام 2006، إذ غيّرت نحو 80 في المئة من وجوه البرلمان السابق. ولهذا، فإن الاعتراضات التي وصلت إلى حد التهديد بتخريب السلم المجتمعي من قبل الخاسرين، لم تكُن من فراغ بل من إحساس القيادات الشيعية في الإطار التنسيقي الذي يُعدّ خيمة الخاسرين.

محاولة اغتيال الكاظمي

ولعل الحدث الأبرز عام 2021، المحاولة الفاشلة لاغتيال الكاظمي في 7 نوفمبر (تشرين الثاني) عبر طائرات مسيّرة استهدفت مقر إقامته وجاءت بعد يومين من اشتباكات عنيفة في بغداد بين قوات الحكومة وأنصار أحزاب سياسية مدعومة من إيران، خسرت عشرات المقاعد في البرلمان في الانتخابات العامة.

وقوبلت محاولة الاغتيال بحملة انتقادات لاذعة داخلياً وخارجياً، فيما نفت الجماعات المسلحة الموالية لإيران صلتها بها.

العلاقة مع الفصائل

استمر تأزم العلاقة بين رئيس الحكومة العراقية وقادة الفصائل الشيعية الموالية لطهران في 2021، لكنه بلغ مرحلة خطيرة في شهر مارس (آذار) الماضي، بعد اعتقال الاستخبارات قائد الحشد الشعبي في الأنبار قاسم مصلح، إذ اقتحمت مجموعات تابعة لهذه الميليشيات المنطقة الخضراء وحاصرت مكتب الكاظمي لأيام عدة قبل أن يقرر القضاء العراقي الإفراج عن مصلح لعدم كفاية الأدلة المتعلقة باتهامه بالفساد والمسؤولية عن قتل الناشطين.

وكشفت هذه المواجهة صعوبة التصدي لهذه الجماعات من دون دعم دولي وتأييد شعبي كبير، كونها تغلغلت في معظم مؤسسات الدولة.

ملف الأمن و"داعش"

واصل تنظيم "داعش" هجماته على أطراف محافظات ديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين وبنسبة أقل في الأنبار، واستهدفت نقاط التفتيش التابعة لمختلف صفوف القوات العراقية والدوريات العسكرية والقرى والأرياف التي تضم مدنيين، يراهم التنظيم متعاونين مع الأجهزة الأمنية.

وتقدّر جهات أمنية ومتابعين للملف الأمني حصيلة ضحايا الهجمات التي شنّها "داعش" بنحو 900 شخص بين قتيل وجريح، وعلى الرغم من سيطرة التنظيم للمرة الأولى على منطقة منذ طرده من جميع المدن العراقية في نهاية 2017 وهي قرية لهبيان في محافظة كركوك لساعات، إلا أنه فشل في استعادة نشاطاته داخل المدن العراقية، باستثناء الهجوم المزدوج في 21 يناير (كانون الثاني) الماضي، الذي استهدف المدنيين في ساحة الطيران وسط بغداد وراح ضحيته 37 قتيلاً وأكثر من 70 جريحاً.

فيما شهد عام 2021 القبض على عدد من القادة البارزين لـ"داعش"، منهم أبو غزوان الزوبعي الملقب بـ"أبوعبيدة بغداد" بعد أكثر من خمسة أعوام على إشرافه على أكبر تفجير شهدته العاصمة العراقية خلال الأعوام العشرة الماضية، وراح ضحيته نحو 500 شخص بين قتيل وجريح في منطقة الكرّادة، إضافة إلى عدد من العمليات الإرهابية في مناطق بغداد، فضلاً عن مقتل قيادات في التنظيم منها أبو ياسر العيساوي الذي يطلق على نفسه "نائب الخليفة" ووالي العراق. ويرى مراقبون أن تعاوناً استخبارياً بين الحكومة ودول صديقة أسهم في اعتقال قيادات التنظيم وقتل عدد منهم، لا سيما أن بعض هؤلاء أُلقي القبض عليه خارج البلاد.

إنهاء وجود القوات الأميركية القتالية

أثار ملف وجود القوات الأميركية في العراق جدلاً واسعاً، خصوصاً في ظل انقسام شعبي وسياسي بشأن هذا الأمر ما بين مؤيد لبقاء هذه القوات، تحديداً القتالية منها، ودعوات لخروجها من قبل الأحزاب والفصائل الشيعية الموالية لإيران.

وأسفرت الاجتماعات ما بين وزيري الخارجية في العراق والولايات المتحدة في مايو (أيار) ويونيو (حزيران) الماضيين عبر دائرة مغلقة عن تفاهم حول ضرورة تعزيز العلاقات بين البلدين وإعادة صياغة العلاقات العسكرية والسياسية بين الجانبين.

لكن البارز في هذا الملف، اتفاق الرئيس الأميركي جو بادين مع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي خلال لقائهما في البيت الأبيض على سحب القوات القتالية الأميركية نهاية العام الحالي، وجعل العلاقة العسكرية بين البلدين استشارية واستخبارية وهذا ما تم خلال الأسابيع الماضية، إذ سلّمت قوات التحالف الدولي أكثر من 1000 مركبة ومعدات إلى القوات العراقية كانت تستخدمها قبل الانسحاب.

الانفتاح الدولي على العراق

في المقابل، مثّلت زيارة البابا فرنسيس إلى البلاد في مارس 2021، حدثاً تاريخياً بالنسبة إلى العراق منذ تأسيسه وجذبت الأنظار مجدداً إليه من مختلف دول العالم، فكانت هذه الزيارة التي استمرت أياماً وشملت بغداد والنجف وأور في ذي قار وأربيل والموصل، بمثابة نجاح مهم للحكومة في تحسين صورة العراق أمام المجتمع الدولي.

كما مثّلت القمة الثلاثية التي عُقدت في بغداد بين زعماء العراق ومصر والأردن، فضلاً عن قمة دول الجوار العراقي التي شارك فيها زعماء عرب بارزون مثل الرئيس المصري والعاهل الأردني وأمير قطر وولي عهد دبي والرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء الكويتي، خطوتين مهمّتين إضافيتين لاستعادة العراق مكانته العربية والإقليمية بعد أعوام طويلة من العزلة.

وجاء مهرجان بابل الدولي بمشاركة عربية ودولية واسعة وتنظيم العراق لبطولة غرب آسيا لكرة القدم كرسائل مهمة أيضاً حول جدية الحكومة في إيجاد صورة جديدة مغايرة لما حملته البلاد من لون واحد يمثل الإرادة الإيرانية في غالبية توجهاتها السياسية.

الاقتصاد والطاقة والمياه

سجّل العراق خلال 2021، إيرادات بقيمة 81.659 تريليون دينار (أكثر من 55 مليار دولار) لغاية أكتوبر الماضي، بارتفاع قدره 47 في المئة، مقارنة بالشهر ذاته من العام السابق. وجاء ارتفاع تلك الإيرادات نتيجة زيادة أسعار النفط المصدر لتشكّل 90 في المئة من إجمالي الإيرادات، مدعومة بارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار.

وأعلن البنك الدولي أن "الناتج المحلي الإجمالي للعراق نما في النصف الأول من عام 2021، بنسبة 0.9 في المئة على أساس سنوي (سنوياً)، كما نما الاقتصاد غير النفطي بأكثر من 21 في المئة.

وأدّى تراجع الإيرادات المائية سواء من إيران وتركيا والأمطار إلى خفض المساحات المزروعة في البلاد وإلى هبوط كبير في إنتاج القمح العراقي، إذ بلغ 3.5 مليون طن بعدما كان 4.75 مليون طن عام 2020.

وتتوقع وزارة الزراعة العراقية أن يتراجع الإنتاج إلى 2.5 مليون طن بسبب الجفاف خلال 2022، مما يمثّل تهديداً للأمن الغذائي القومي.

النفط والطاقة

خلال عام 2021، وقّع العراق على سلسلة من الاتفاقات الجديدة مع شركة "توتال" لتطوير حقوله النفطية جنوب البلاد وشركات أخرى بهدف رفع الإنتاج إلى 6 ملايين برميل يومياً عام 2025. وينتج العراق حالياً نحو 4 ملايين برميل وبموجب اتفاق "أوبك" الجديد، سيصبح الرقم نحو 4.2 مليون برميل يومياً.

2021 عام الأزمات الأطول على السودانيين

تتواصل التظاهرات والاحتجاجات رفضاً للانقلاب والاتفاق معاً في مختلف أنحاء البلاد

جمال عبد القادر البدوي
صحافي

يُعد عام 2021 من أطول الأعوام التي مرّت على السودانيين نتيجة ما انطوى عليه من أزمات ما زالت تداعياتها تتفاعل، وكادت تعصف بوحدة البلاد وأمنها واستقرارها، بالدفع بها إلى هاوية التشرذم والتفتت والحرب الأهلية، ومصاف الدول الفاشلة، إذ لم تكد أيام عام 2020 تنتهي حتى انتقلت معها كل أزمات وتعقيدات الأوضاع السياسية والاقتصادية الموروثة المعلقة منذ 2019.

تراكم وتمدد

يمكن اختصار ما تعانيه البلاد بعنوان واحد هو "أزمة الشراكة الانتقالية" بين المكونين المدني والعسكري، التي نمت على رصيد هش ومُتضعضع من الثقة، ووقع الطرفان الوثيقة الدستورية عام 2019، حيث تقاسما بموجبها سلطة إدارة الفترة الانتقالية.

وتفاعلت سلسلة الأزمات الموروثة، وصولاً إلى انقلاب قائد الجيش عبدالفتاح البرهان في 25 أكتوبر (تشرين الأول)، على الشراكة وإطاحة قوى إعلان الحرية والتغيير، وتجميد مواد أساسية في الوثيقة الدستورية، وإعلان حال الطوارئ، وحل مؤسسات الفترة الانتقالية المتمثلة في مجلسي السيادة والوزراء واعتقال معظم الأعضاء المدنيين بالحكومة السودانية، من بينهم رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، وغالبية قيادات الصف الأول بالأحزاب السياسية.

الأزمات توالت والاحتجاجات تواصلت في السودان (أ ف ب)

ذروة الأزمات

وعلى مدى سنوات الممارسة الفعلية للشراكة الانتقالية، شهدت البلاد ذروة أزماتها على كل المستويات، تمثل في تصدع مدني – مدني، وآخر مدني - عسكري، شمل معظم المكونات الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن المخاطر الأمنية التي كانت ماثلة وتهدد البلاد، وفوق كل ذلك وضع انقلاب 25 أكتوبر البلاد على شفا حرب أهلية مباشرة في ظل الاحتقان السياسي والاجتماعي وتوفر السلاح خارج المنظومة العسكرية والمدنية، لا سيما في ظل وجود الحركات المسلحة التي ما زالت تحتفظ بكامل عتادها وسلاحها، ما وضع البلاد أمام مخاطر العودة مجدداً إلى العزلة الدولية والمقاطعة الاقتصادية والانهيار الاقتصادي.

وفي الوقت الذي كانت فيه الشراكة المدنية العسكرية تترنح، تصاعدت حدة الخلافات وسط الحاضنة السياسية (قوى إعلان الحرية والتغيير)، الشريك المدني في السلطة، التي تشهد بالأساس صراعاً داخلياً أفضى إلى انشقاقها، ودخل المكون العسكري على خط هذا الصراع، محاولاً اجتذاب إحدى المجموعات المنشقة عن قوى الحرية والتغيير، والتي يطلق عليها "منصة التأسيس"، التي نظمت اعتصام القصر وساندت مطالب العسكريين، بحل الحكومة الانتقالية، ما عزز انقسامات الشارع السوداني، التي تجسدت في ما عرف بحرب

الشوارع السياسية، شارع يطالب بـ"حل الحكومة مساندا المكون العسكري"، وآخر يريدها مدنية كاملة من دون حتى شراكة العسكر تحت شعار (لا شراكة، لا تفاوض، والردة مستحيلة)، وهكذا تجذر الانقسام وسط الشارع إلى معسكرين متضادين.

وكانت المحاولة الانقلابية الفاشلة، في 21 سبتمبر (أيلول) الماضي، الشرارة التي أشعلت حرباً كلامية حادة بين الشريكين، وضعت الشراكة على فوهة بركان، تبادل فيها الطرفان أقسى الاتهامات بالسعي للانفراد بالسلطة.

احتجاج ضد الانقلاب العسكري في الخرطوم (أ ف ب)

الأزمة الاقتصادية

وأضافت الأزمة الأم وروافدها وما تبعها من انقسامات واعتصامات وإغلاق طرق وموانئ، عبئاً جديداً على الوضع الاقتصادي الهش الموروث، بخاصة بعد أن عملت حكومة الثورة ما بعد نظام عمر البشير، على تطبيق حزمة سياسات لمعالجة الديون الخارجية والتزامات مع صندوق النقد الدولي، وعمدت إلى رفع الدعم السلعي وتحرير سعر الصرف، في وقت بلغت فيه معدلات التضخم ما يقارب نسبة 400 في المئة.

وبات الوضع الاقتصادي المتدهور، الذي زادت من حدته جائحة كورونا العالمية، القاسم المشترك بين كل الأزمات، ودخل ضمن أدوات الصراع السياسي بين مكوني الشراكة الانتقالية، وأصبح مثاراً للخلافات وتبادل الاتهامات بين المدنيين والعسكريين، إذ ظل المكون العسكري يتهم رئيس مجلس الوزراء عبدالله حمدوك بالفشل في معالجة الأزمة المعيشية، بينما عزا الأخير سبب الفشل إلى هيمنة الجيش على غالبية موارد البلاد الاقتصادية، وترك نسبة 18 في المئة فقط منها تحت سيطرة الحكومة.

ورأى الاقتصادي عبدالعظيم سليمان المهل أن الشلل الذي يعيشه القطاعان العام والخاص في البلاد سببه ضبابية الرؤية في الوضع السياسي، وما ينتج عنه من خسائر اقتصادية كبيرة يتكبدها كل من والدولة والقطاع الخاص، ويدفع ثمنها المواطن الضعيف.

ويتفق معه المحلل الاقتصادي محمد النابر في أن المشهد السياسي المضطرب ألقى بظلاله القاتمة على الواقع الاقتصادي الذي يعاني الركود التضخمي المتفاقم.

إغلاق الشرق

وعلى الرغم من الآمال التي انعقدت على توقيع اتفاق السلام ليكون مدخلاً للاستقرار، فإن تفاصيل التنفيذ وتعقيداته حولته إلى جزء من المشكلة بدلاً من أن يكون جزءاً من الحل، وقد سبقت أزمة مسار شرق السودان، أزمة ملف الترتيبات الأمنية التي كادت تعصف بالاتفاق نفسه، على أثر اتهام الحركات الموقعة على الاتفاق المكون العسكري بالتلكؤ في تنفيذ هذا البند، بيد أن الأزمة الكبرى التي أفرزها اتفاق السلام، كانت أزمة مسار الشرق، الذي يطالب مجلس نظارات "البجا" بإلغائه، كشرط لإنهاء الإغلاق.

وتسببت أزمة إغلاق مجلس تنسيق نظارات "البجا" في شرق السودان ميناء بورتسودان الرئيس على البحر الأحمر والطريق القومي الرابط بينه وبين الخرطوم، مدة 45 يوماً متتالية، في إضعاف الإيرادات القومية ما أنهك الميزانية العامة للدولة، وظهرت أزمات متتالية، في الوقود ورغيف الخبز والسكر والمواصلات والكهرباء.

وعلى صعيد شرق السودان أيضاً، هناك التوتر الحدودي مع إثيوبيا بعد استعادة الجيش السوداني أراضي منطقة "الفشقة"، ما قد يهدد بمواجهة شاملة في أي لحظة، وتشكل الاشتباكات المسلحة الأخيرة نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، أحدث تداعياتها المتجددة، فضلاً عن تقاطعها مع قضيتي سد النهضة والملء الثاني له.

الاتفاق السياسي

وفي محاولة لإصلاح ما أفسده انقلاب 25 أكتوبر الماضي، وبعد وساطات وضغوط دولية وإقليمية ومحلية، جاء الاتفاق السياسي (البرهان – حمدوك) كطريق وسط وخطوة أولى على طريق استعادة النظام الدستوري من دون العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع إلى ما قبل الانقلاب، لكن الاتفاق السياسي نفسه أحدث تصدعات جديدة في الجبهة الداخلية، أدت إلى انقسام شارع الثورة نفسه، بين مع وضد حمدوك، شق يتهمه بخيانة الثورة وموالاة المكون العسكري، وآخر يرى في الاتفاق شراً لا بد منه لتلافي انهيار البلاد وأهداف ثورة ديسمبر (كانون الأول) 2019، في وقت تتواصل التظاهرات والاحتجاجات رفضاً للانقلاب والاتفاق معاً في مختلف أنحاء البلاد.

ليبيا بين ساحات الحروب وملاعب السياسة

النصف الثاني من السنة شهد تجدد الخلافات حول قضايا مفصلية ما زال حل بعضها معلقاً مثل خروج القوات الأجنبية من البلاد

زايد هدية
صحافي

الحدث الأبرز في الربع الأول من العام الاتفاق على تشكيل أول حكومة موحدة منذ عام *2014* بقيادة عبد الحميد الدبيبة (رويترز)

عرفت الأزمة الليبية وجهاً جديداً وسياقات مختلفة في العام 2021، الذي كان عام انتقال النزاع من ساحات الحروب إلى مطابخ السياسة، وكان هذا التحول الجوهري بقيادة دولية من الأمم المتحدة، التي أشرفت على توقيع الأطراف المحلية على اتفاق سلام وصف بالتاريخي، وخريطة طريق تنتهي بانتخاب رئيس وبرلمان، في الأسبوع الأخير من العام.

وعلى الرغم من النجاحات الكثيرة التي حققها الفرقاء المحليون وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في النصف الأول من العام الحالي، بالتوصل إلى أكثر من اتفاق مهم في المسارات السياسية والاقتصادية والأمنية، إلا إن النصف الثاني شهد تجدد الخلافات حول قضايا مفصلية ما زال حل بعضها معلقاً، مثل خروج القوات الأجنبية من البلاد.

وتجدد النزاعات السياسية، دفع الشارع إلى التعلق أكثر بطوق النجاة الوحيد، وهو الانتخابات العامة، لكن حتى بصيص الأمل هذا سرعان ما حاصرته المخاوف والشكوك، مع ظهور خلافات قانونية لا حصر لها حول التشريعات الانتخابية والشخصيات المترشحة لها، كل هذه التطورات أنتجت أسئلة كثيرة حول مصير الأزمة الليبية، وأبرزها، هل تكون نهاية العام نهايةً للصراعات المتعددة الأشكال والتداعيات، أم تكون بداية العام الجديد بداية لصراع أشد بأساً وتأثيراً؟

من منقذ إلى مشكلة

كان الحدث الأبرز في ليبيا والأكثر مدعاة للتفاؤل في الربع الأول من العام، هو الاتفاق على تشكيل أول حكومة موحدة للبلاد منذ عام 2014، بقيادة رجل الأعمال المصراتي عبد الحميد الدبيبة، الذي هزم أقطاباً كبيرة في الساحة الليبية، في الاقتراع على اسم رئيس الوزراء على هامش الملتقى السياسي الذي رعته الأمم المتحدة، في جنيف.

لكن النزاعات التي ظهرت بعد ذلك بسبب الخلاف على اقتسام الحقائب الوزارية، الذي شاركت فيه كل الأطياف السياسية والجهوية وحتى العسكرية، التي دخلت في نزاع على حقيبة وزير الدفاع، ما تسبب في رفض أسماء الوزراء التي طرحها الدبيبة أكثر من مرة من قبل البرلمان في طبرق.

وانتهت هذه الأزمة بعد أسابيع بسبب الضغوط الدولية التي مورست على البرلمان لتمرير الحكومة، لكنها أعطت مؤشرات تحولت إلى واقع سياسي ملموس بعد أشهر قليلة، خلاصتها أن الوفاق الليبي الذي تغنت به الأمم المتحدة منذ بداية العام ما

هو إلا وفاق هش، يفتقد لبناء ثقة حقيقية، وأن الصراع على السلطة باق على حاله، مع تغير الأدوات، فما لم ينتزع بالسلاح يؤخذ بالسياسة.

تقاسم الكعكة

ويرى أستاذ العلوم السياسية جمال الشطشاط أن "الارتباك الذي صاحب تشكيل الحكومة والتنازع على تقاسم الكعكة، كان دليلاً واضحاً على أن اتفاق السلام الليبي عالج أزمات سطحية وترك جذور الخلاف باقية على حالها، فكان في كل مرة ينمو حول مسألة جديدة، حتى وصل إلى ما وصل إليه عند فتح باب النقاش حول مسألة الانتخابات وقوانينها وتشريعاتها"، ويعتبر الشطشاط أن غياب الحلول الجذرية جعل حيثيات الصراع باقية كالنار تحت الرماد، وقابلة للاشتعال في أي لحظة، "حتى الآن، لا يمكن لأحد إعطاء توقع منطقي ونهائي حول الفصل الأخير من الأزمة الليبية، فكل المسائل الخلافية لا تزال معلقة، وليس صحيحاً أنها حلت، من أزمة الوجود الأجنبي إلى توحيد المؤسسات السيادية، بخاصة العسكرية والاقتصادية، والأكثر أهمية هو مصير العملية الانتخابية "، ويخلص إلى أنه "لا يوجد أي ضامن لإجراء الانتخابات ولا لقبول نتائجها إذا أجريت، ولا يوجد أي شيء مؤكد بخصوص السيناريو التي ستودع به البلاد العام الحالي، مع اقتراب موعد الانتخابات واتساع الخلافات حولها".

معضلة الوجود الأجنبي

ظلت معضلة الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا من أكثر القضايا إثارة للجدل والخلاف بين كل الأطراف المرتبطة بالأزمة الليبية، وبقيت صداعاً مزمناً ليس على الصعيد المحلي فقط، بل الدولي كذلك، وكانت المفاوضات العسكرية التي أنتجت وقف إطلاق النار في جنيف، قد نصت كذلك على تشكيل لجنة عسكرية مشكلة من خمسة أعضاء من كل طرف، في الشرق والغرب، من أبرز مهامها إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية.

وعلى الرغم من الإشادات التي تتلقاها اللجنة على عملها من قبل المجتمع الدولي تحديداً، إلا أنها عجزت حقيقة عن حسم أهم ملفين كلفت بإيجاد حل لهما حتى الآن، وهما، إضافة إلى إنهاء الوجود العسكري الأجنبي، توحيد مؤسسة الجيش التي ظلت منقسمة بين بنغازي وطرابلس، وتحاول اللجنة العسكرية حالياً إقفال ملف الوجود العسكري الأجنبي بشكل نهائي، عبر مفاوضات شرعت فيها للمرة الأولى مع المتدخلين البارزين من خارج الحدود موسكو وأنقرة.

ورأى الصحافي الليبي محمد حركة، أنه "لا معنى لإجراء الانتخابات في ليبيا واختيار سلطات جديدة للبلاد مع استمرار فقدان السيادة، باستمرار وجود قوات عسكرية أجنبية فوق الأراضي الليبية"، واستغرب حركة "إصرار الأمم المتحدة على إجراء انتخابات غير مضمونة النتائج، ووسط مشهد معقد ومن دون ضمانات حقيقية على كل المستويات، من دون إجبار القوات الأجنبية على مغادرة ليبيا، وهي التي تبقى تهديداً حقيقياً للاستقرار، ومن الممكن أن تستخدم من قبل حلفاء الداخل في حال رفض أي طرف نتائج الانتخابات، ومحاولته للانقلاب عليها كما حصل في مرات سابقة "، وأضاف أن "المشهد العسكري مع اقتراب نهاية العام الحالي، يبقى أكثر المشاهد غموضاً وتعقيداً، وفي ظل استمرار انقسام الجيش وبقاء القوات الأجنبية، فإن حصيلة هذا المسار في حصاد السنة الفائتة يبقى صفراً كبيراً".

استمرار الأزمة الاقتصادية

وكان العام الحالي، عام انتعاش للإنتاج النفطي في البلاد، مع نهاية الإقفال القسري للحقول والموانئ النفطية، واقتراب مستويات التصدير من معدلاتها السابقة، وعلى الرغم من هذه الخطوة المهمة للاقتصاد الليبي الريعي الذي تأتي معظم موارده من انتاج النفط، إلا أن البلاد لم تجد حلاً حقيقياً لأزمتها الاقتصادية، مع استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي وغلاء الأسعار ونقص السيولة في المصارف.

ويظل تغير الواقع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه ليبيا مرتبطاً بالحالة السياسية والأمنية في البلاد، وهو ما دفع البنك الدولي إلى توجيه دعوة منذ أسابيع، حثّ فيها على "تقدم العملية السياسية الليبية بشكل إيجابي، وإلى استقرار الوضع الأمني، حتى تتمكن البلاد من مواصلة طريق الانتعاش الاقتصادي".

وتوقع البنك في تقرير عن ليبيا، أن "تسجل البلاد نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.78 في المئة، إذا أجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها ووحدت المؤسسات العامة واستمر إنتاج النفط، كما توقع أن "تسجل أرصدة التجارة والحساب الجاري فوائض كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، كما سيسجل الميزان المالي فائضاً أيضاً، نظراً للانتعاش القوي في إنتاج النفط وصادراته وانخفاض قيمة العملة، ما قلل من تكلفة تمويل رواتب القطاع العام والسلع والخدمات باستخدام عائدات النفط المقومة بالدولار"، وامتدح البنك الدولي "التقدم الهائل الذي أحرزته ليبيا نحو إنهاء الصراع الذي دام عقداً من الزمن، ما أدى إلى انتعاش قوي في إنتاج النفط والنشاط الاقتصادي، وما تبعه من انتعاش في الموازين المالية والتجارية والحسابات الجارية".

"سد النهضة"... أزمة تحمل فتيل اشتعالها في 2022

المسار التفاوضي جامد وخيارات الحفاظ على الأمن المائي تضيق أمام القاهرة... وتطورات الحرب الإثيوبية وعدم الاستقرار في السودان يفتحان كل الاحتمالات

تبقى قضية "سد النهضة" وتحديات ملف المياه في دول حوض النيل من بين القضايا التي تنذر بمزيد من التدهور (أ ف ب)

أحمد عبد الحكيم
صحافي

بعد سنوات من الجمود والتأزم، بدأ الربع الثاني من العام 2021 بمزيد من الأمل المشوب بالحذر لحلحلة الأزمة المستعصية والمعقدة بين دولتَي مصب نهر النيل، مصر والسودان من جهة، وإثيوبيا من جهة أخرى، بسبب السد المثير للجدل الذي تبنيه أديس أبابا على النيل الأزرق، إذ أعلن حينها عن جولة مفاوضات جديدة استضافتها العاصمة الكونغولية كينشاسا في أبريل (نيسان) الماضي، وذلك بعد نحو ستة أشهر من تحذير أطلقه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب في أكتوبر (تشرين الأول) 2020، من أن "مصر قد ينتهي بها الأمر إلى تفجير السد".

لكن كسابقاتها، اصطدمت جولة كينشاسا بجدار الخلافات الصلب بين البلدان الثلاثة، وباءت ما سمته القاهرة حينها بـ"مفاوضات الفرصة الأخيرة" بالفشل من دون تحقيق أي تقدم يُذكر، لتتلاحق التطورات وتتسع هوة الخلافات على وقع اتهامات متبادلة بالتعدي على السيادة وتهديد حياة الملايين، وصلت إلى حد التلويح بالخيارات العسكرية للحفاظ على الأمن القومي المائي لدولتَي المصب، وذلك في وقت تمسكت فيه أديس أبابا باستكمال خطة الملء الثاني للسد في موسم الفيضان الماضي يوليو (تموز)، وأغسطس (آب) بشكل أحادي، ليدخل ملف الخلاف لاحقاً أروقة مجلس الأمن الدولي الذي أوصى بعودته إلى مظلة الاتحاد الأفريقي مع الدعوة إلى استئناف المفاوضات "بصورة بناءة وتعاونية".

وفيما يستعد العالم والمنطقة لاستقبال العام الجديد، تبقى قضية "سد النهضة" وتحديات ملف المياه في دول حوض النيل من بين القضايا التي تنذر بمزيد من التدهور والانفجار إقليمياً، في حال عدم الوصول إلى حل توافقي يقضي بتجاوز الخلافات بين كل من القاهرة والخرطوم وأديس أبابا، إذ ضاعفت التحديات الأمنية الداخلية التي يشهدها السودان وإثيوبيا تعقيدات المشهد. ويبعد تمسك الحكومة الاتحادية الإثيوبية بالمضي في خطتها نحو إتمام عملية الملء الثالث المرتقبة للسد في موسم الفيضان المقبل، إمكانية الوصول إلى حل على المدى القريب، ما يعني وفق مراقبين "مزيد من الضبابية والغموض بشأن مستقبل الأزمة في 2022".

سنوات من الخلاف

على مدى السنوات العشر الماضية، لم تنجح محطات المفاوضات الممتدة والمحادثات الطويلة ومحاولات الوساطات المتعددة أو المبادرات المطروحة في إذابة الخلافات القائمة بين

البلدان الثلاثة، أو الوصول إلى جدول زمني لمَلء وتشغيل السد، وهو إحدى العقبات الكبرى على طريق حلحلة أزمة سد النهضة، الذي ترى فيه أديس أبابا قاطرة للتنمية وتحريك عجلة الاقتصاد، من خلال كمية الطاقة المتوقع أن ينتجها، فيما تخشى كل من الخرطوم والقاهرة تأثيره العميق في إمداداتهما المائية.

ووفق رصد أجرته "اندبندنت عربية" للبيانات والتصريحات الرسمية الصادرة من العواصم الثلاث، تكمن نقاط الخلاف بالأساس، في قواعد الملء والتشغيل، وحجم الأضرار على دولتَي المصب، فضلاً عن عملية إدارة السد مستقبلاً، الذي تبلغ تكلفته الإنشائية 4.5 مليار دولار أميركي، وتأثيره في قدرات مصر والسودان التخزينية للمياه.

وفي ما يتعلق بالملء والتخزين، تسعى إثيوبيا إلى ملء بحيرة خزان السد، البالغة 74 مليار متر مكعب، خلال فترة تمتد بين أربع وسبع سنوات، وذلك في وقت تتمسك فيه مصر بأن يتم الملء على مدى عشر سنوات مع الاتفاق على منظومة قانونية لإدارة السد، بما لا يؤثر في السد العالي (أكبر السدود المصرية المائية) والسدود السودانية وإدارة التدفق المائي مع الأخذ في الاعتبار سنوات الجفاف. بالإضافة إلى ذلك، تتمسك أديس أبابا بالمضي قدماً في خطتها لعملية الملء (أتمت الملء الأول والثاني على مدى العامين الأخيرين) بشكل أحادي حتى من دون موافقة دولتَي المصب أو الاكتراث لاعتراضاتهما.

علاوةً على ذلك، وبحسب تصريحات مصرية وسودانية متواترة، فإن الخلاف مع أديس أبابا بشأن سد النهضة لم يتعلق فقط بمسألة الحصص المائية (تُقدر بـ55 ملياراً ونصف المليار متر مكعب لمصر، و18.5 مليار متر مكعب للسودان)، إنما بمسائل أخرى تشمل أمان السد والآثار البيئية المترتبة عليه والأضرار المحتملة على دولتَي المصب. إذ تخشى القاهرة والخرطوم من مدى قوة السد وأمانه وتأثيراته في قدرات التخزين المائية، وهي بنود ضرورية برأيهما، في أي اتفاق مستقبلي.

وعلى الرغم من أن الدول الثلاث تقدمت بـصيغ بديلة لمحاولة تقريب وجهات النظر في النقاط الخلافية المتعلقة بالجوانب الفنية والقانونية للملء والتشغيل، فإن الخلافات راوحت مكانها. وتعثرت هذه المفاوضات أكثر من مرة في السابق بسبب عدم التوصل إلى اتفاق حول هذه الجوانب، الأمر الذى دفع مصر والسودان إلى اللجوء لمجلس الأمن الدولي للتدخل، فأحال بدوره الأمر على الاتحاد الأفريقي.

وخلال العامين الأخيرين، ارتفعت نبرة الاتهامات المتبادلة بين القاهرة والخرطوم من جهة وأديس أبابا من جهة أخرى، إذ اتهمت دولتَا المصب في أكثر من مناسبة إثيوبيا، "بالتعنت والعمل على إفشال المفاوضات والتصعيد المستمر عبر اللجوء إلى التصرفات الأحادية"، معتبرتين أن ذلك "يؤثر في استقرار المنطقة، ويقود إلى عواقب سلبية، ويُعد خرقاً لاتفاق المبادئ الموقع في عام 2015". في المقابل، لطالما نفت أديس أبابا هذه الاتهامات، وكررت في أكثر من مناسبة أهمية السد في تنميتها الاقتصادية مع حرصها على عدم الإضرار بدولتَي المصب، متهمةً القاهرة بـ"محاولة السيطرة على مياه النيل".

ونصت الاتفاقيات الموقَّعة في عامي 1929 و1959 على حصة مائية لكل من مصر والسودان، وهو الأمر الذي ترفضه إثيوبيا باعتبار أن تلك الاتفاقيات "من الحقبة الاستعمارية"، وعليه وقعت اتفاقاً في عام 2010 مع ست من دول حوض النيل لسحب حق الفيتو من مصر والسودان ضد إنشاء مشروعات على ذلك النهر.

هل نشهد حلحلة في 2022؟

وفق أغلب المراقبين المصريين والسودانيين، الذين تحدثت إليهم "اندبندنت عربية"، فإن العام المقبل أو في أقل تقدير حتى الوصول إلى موسم الفيضان في العام الجديد (يوليو وأغسطس المقبلَين) ومدى تفاعل أديس أبابا معه في ما يتعلق بالملء الثالث، ما من مؤشرات إلى قرب حلحلة الأزمة والوصول إلى حل توافقي بين البلدان الثلاثة لتلك المشكلة المعقدة في النصف الأول من العام الجديد. وأشار المراقبون في الوقت ذاته إلى الحرب الأهلية المتصاعدة وتيرتها في إثيوبيا وتداعياتها على مستقبل الحكم في أديس أبابا، والمنطقة، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده السودان.

ويقول وزير الموارد المائية والري المصري الأسبق، محمد نصر علام، "تأثرت إثيوبيا كثيراً بأوضاعها الداخلية والحرب بين الحكومة الاتحادية وجبهة تحرير شعب تيغراي، وأصبحت الأوضاع في أديس أبابا مرتبطة بمستقبل الدولة ذاتها وليس أي

شيء آخر". مضيفاً أن "الحرب في إثيوبيا والانقسام الداخلي العميق لهما بالتأكيد تداعيات على مستقبل أزمة سد النهضة، ولو جزئياً، ما يضفي مزيداً من التعقيد والصعوبات أمام احتمالات انطلاق مفاوضات جادة مع مصر والسودان على المدى المنظور"، مرجحاً استبعاد حدوث أي انفراجة دبلوماسية متوقعة طوال النصف الأول من العام المقبل.

وتابع علام، "ستكون المحطة المفصلية المقبلة، التي سيزداد معها القلق لدى دولتَي المصب وبالتالي عودة الملف إلى الصدارة مجدداً، مع قرب موسم الفيضان المقبل، في يوليو وأغسطس المقبلين، حيث عملية الملء الثالث للسد بشكل أحادي على الرغم من رفض القاهرة والخرطوم وتمسكهما بالتوصل إلى اتفاق ملزم قبل إتمامه"، وهو ما يعني، وفق رؤية علام، "ضرورة انتهاج مصر والسودان خطوات جادة قبل الوصول إلى هذه المحطة، مع العمل على تغيير آلية التفاوض وأدواتها تجنباً لتكرار الفشل الذي وصلت إليه المفاوضات في السنوات الماضية".

وبرؤية مقاربة، قال الباحث السوداني قذافي جمعة، إنه وبشكل عام، سيكون العام المقبل، "شائكاً وصعباً على البلدان الثلاثة، حيث الحرب الأهلية المشتعلة في إثيوبيا، وترقب مصر والسودان عملية الملء الثالث لسد النهضة وتداعياته على أمنهما القومي والمائي"، موضحاً أن "لا بد من قراءة ما يدور داخل إثيوبيا ومآلاته، فضلاً عن تداعيات الحرب الأهلية الإثيوبية على ملف سد النهضة ومنطقة القرن الأفريقي كلها".

وأوضح جمعة أن "تطورات الأحداث الداخلية المتلاحقة في إثيوبيا تضعنا أمام سيناريوهين، أولهما في حال انتصار جبهة تحرير شعب تيغراي والقوى المتحاربة معها على الحكومة المركزية في أديس أبابا، أو استمرار الحرب، ما يعني بقاء وضع المفاوضات متجمداً". مضيفاً أنه "في حال استمرار الحرب قد نشهد تعقيدات إضافية في قضية السد، لا سيما مع ترجيح لجوء حكومة رئيس الوزراء آبي أحمد إلى التصرف أحادياً والمضي قدماً في عملية بناء وملء السد وعدم الاكتراث بالمواقف المصرية والسودانية، وهنا قد يعود الحديث عن الخيارات العسكرية كحل نهائي للأزمة".

وفي أكثر من مناسبة طوال العام 2021، كررت القيادة المصرية أن الأمن القومي المائي للبلاد "خط أحمر"، وأنها لن تتهاون في نقطة مياه واحدة من حصتها المائية وأن "ملف المياه مسألة حياة أو موت للمصريين"، وهو ما انعكس في تحركات عسكرية مصرية شملت اتفاقيات أمنية واستخباراتية وتدريبات عسكرية مع دول الطوق الإثيوبي، ما عده مراقبون استعداداً مصرياً للسيناريو الأسوأ في التعامل مع أزمة سد النهضة.

وتابع الباحث السوداني قائلاً إن "البعض يرجح أن تقود الأحداث الداخلية الإثيوبية، في حال انتصار الحكومة المركزية على جبهة التيغراي، إلى الميل نحو المضي في اتفاق مرضٍ لكل الأطراف في ما يتعلق بسد النهضة، من منطلق تفضيل حكومة آبي أحمد تصفية القضايا الخلافية الخارجية والالتفات إلى ترتيب البيت الداخلي".

ويُعتبر سد النهضة، وهو مشروع طموح للطاقة الكهرومائية، رمزاً لهدف إثيوبيا في أن تصبح لاعباً إقليمياً رئيساً، معتمدة في ذلك على استغلال مياه نهر النيل، الذي يمتد لأكثر من أربعة آلاف ميل ويمر بـ11 دولة. ويبدأ النيل الأزرق، وهو الشريان الذي يزود النهر بـ80 في المئة من مياهه، عند بحيرة تانا في إثيوبيا، ويلتقي النيل الأبيض في الخرطوم، ويتدفق بعد ذلك إلى مصر.

وذكرت منى عمرو، مساعدة وزير الخارجية المصري الأسبق للشؤون الأفريقية، أن "العقبات والمعوقات تبقى قائمة في ما يتعلق بقضية سد النهضة"، معتبرة أنه "منذ سنوات والحكومة الإثيوبية غير راغبة في الوصول إلى حل لهذه القضية على الرغم من كل المحاولات والمبادرات التي طُرحت من قبل دولتَي المصب أو الوسطاء الدوليين والاتحاد الأفريقي".

واعتبرت عمرو أن "استئناف المفاوضات بغرض استئنافها ليس السبيل نحو الوصول إلى حل، ما لم تبدِ الأطراف الثلاثة نيات حقيقية لإنهاء الخلاف فيما بينها". وتابعت، "الموضوع الآن في طور التجمد ما لم تظهر معطيات أخرى على الأرض أو لدى القيادة السياسية في الدول الثلاث، أو بالأخص إثيوبيا لبدء التعاطي معها، بالإضافة إلى ذلك فإن التطورات الأخيرة سواء الداخلية في أديس أبابا أو على الصعيد الإقليمي زادت من

الصعوبات والتحديات بشأن خطوات جادة وحقيقية لإنهاء الأزمة المستمرة منذ أكثر من عشر سنوات".

في عام 2015 وقع قادة كل من السودان ومصر وإثيوبيا اتفاق "إعلان مبادئ" بهدف لحلحلة الخلافات حول سد النهضة (أ ف ب)

أي سيناريوهات متوقعة؟

في ضوء "الضبابية والغموض" الذي يخيم على مشهد الأزمة في ضوء التطورات الداخلية الإثيوبية والسودانية، وفق تعبير خالد عكاشة، مدير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تبقى "كل الخيارات مفتوحة لحفاظ دولتَي المصب على أمنهما المائي والقومي".

وقال عكاشة، "في الظروف الحالية إثيوبيا غير قادرة على عقد اتفاق بشأن أزمة سد النهضة"، مشيراً في الوقت ذاته، إلى أنه على الرغم من هذه التطورات، فلا يزال "الخيار الاستراتيجي بالنسبة إلى مصر والسودان هو العمل على الوصول إلى اتفاق قانوني وملزم بالطرق الدبلوماسية لحل المسائل الخلافية، إلا أن هذا المسار لا يتعارض مع احتمالات اللجوء إلى الخيارات العسكرية في حال الإضرار بحصة مصر المائية، وهو ما عبرت عنه القاهرة في أكثر من مناسبة".

وفي مقابلة أجريت في 8 سبتمبر (أيلول) الماضي، مع وزير الخارجية المصري سامح شكري، أكد الأخير أن بلاده حريصة على "تجنب الصراع المسلح" مع إثيوبيا في ما يتعلق بمياه النيل، في حين نقلت وكالة الأنباء الإثيوبية (فانا) عن مسؤول إثيوبي، قوله إن "الصراع لم يكن أبداً خياراً بالنسبة إلى أديس أبابا". ومع ذلك، اتخذت مصر والسودان خلال فصلَي الربيع والصيف الماضيَين خطوات باتجاه التصعيد الدبلوماسي والعسكري وذلك تحسباً للتعبئة الثانية، كما تصاعدت التوترات بشكل خاص نتيجة الاشتباكات العسكرية المتفرقة على طول الحدود السودانية - الإثيوبية.

وتابع عكاشة قائلاً إن "مسألة المياه بالنسبة إلى مصر والسودان هي قضية أمن قومي، وتبقى كل الخيارات مفتوحة أمام الدولتَين للتعاطي مع حجم الضرر الذي قد يسببه سد النهضة ومدى تهديد أمنهما القومي".

من جانبه، قال نزار الأنصاري، الكاتب والإعلامي السوداني، إن "أزمة سد النهضة مرشحة لأن تأخذ مسارات تصعيدية ومتعددة الأطوار"، مضيفاً أنه "ما لم تتغير آلية التفاوض فلا يمكن الوصول إلى اتفاق على المدى القريب، إذ كانت جولات التفاوض السابقة تشبه حوار الطرشان بين البلدان الثلاثة، يكرر فيه كل طرف مواقفه من دون ملل. ففي الوقت الذي ترى فيه إثيوبيا حقاً مشروعاً ومفخرة قومية لإنجاز إحدى قلاعها الاقتصادية، ترى مصر والسودان في السد تهديداً لوجودهما وأمنهما القومي".

وتابع الأنصاري "حتى الآن، لم تنجح جهود ممارسة الضغط الدولي على إثيوبيا من أجل انتهاج سياسة أكثر مرونة في التعامل مع الأزمة، الأمر الذي يدفع بدوره نحو احتمالات اللجوء إلى الخيارات العسكرية مع استمرار الجمود في المواقف، وهو ما يشير إلى عواقب وخيمة على الاستقرار الأمني في المنطقة وأفريقيا كلها". وأوضح "ربما يكون الصراع على المياه بسبب سد النهضة هو أكبر خطر يهدد باندلاع حرب على الماء، من بين كل الخلافات المائية الموجودة حول العالم في الوقت الراهن".

إلى ذلك، رأى محمد نصر علام، وزير الري المصري الأسبق، أن "الإشكالية الكبرى في ما يتعلق بقصة التوتر بين القاهرة وأديس أبابا أنها تتجاوز الخلاف حول سد النهضة، بل تعود الخلافات إلى عصور سابقة، الهدف النهائي منها هو التحكم والسيطرة على المياه"، مستدلاً على ذلك بالقول إن "أديس أبابا لم تبدأ في بناء السد إلا مع تدهور الأوضاع الداخلية في مصر في أعقاب ثورة يناير (كانون الثاني) 2011، وأصرت بعد ذلك على التشدد

في التعاطي مع الملف". وزاد "يمكن تلخيص الموضوع بأن مصر والسودان لن تستطيعا الحفاظ على حقهما إلا بالقوة".

ولفت علام إلى أنه "في ضوء التطورات الأخيرة، قد تستخدم القاهرة والخرطوم كل البدائل للضغط من أجل حل الأزمة، ما يعني أن المشهد ليس ببعيد عن اللجوء إلى عمل عسكري".

محطات في عمر الأزمة

على مدى السنوات العشر الماضية، وبعد بدء عملية البناء الفعلي لسد النهضة في أبريل 2011، مرت أزمة سد النهضة بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا بمحطات مفصلية، شهدت في بعض جوانبها محاولات للتعاون والتوافق، لكن الخلاف والصدام كان السمة الأبرز بين الدول الثلاث.

وعلى الرغم من أنه بعد نحو خمسة أشهر من بداية البناء الفعلي اتفقت السلطات المصرية والإثيوبية في سبتمبر 2011، على تشكيل لجنة دولية، تدرس آثار بناء السد، فإنه سرعان ما بدت هوة الخلافات تتسع بين البلدين، مع السنوات التالية، وذلك قبل الوصول إلى محطة توقيع "إعلان المبادئ لسد النهضة" في مارس (آذار) 2015، الذي تضمن عشرة مبادئ أساسية، تتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الأنهار الدولية.

وفي سبتمبر 2014، كانت اللجنة الثلاثية التي تضم كلاً من مصر وإثيوبيا والسودان، عقدت الاجتماع الأول، لبحث صياغة الشروط المرجعية للجنة الفنية وقواعدها الإجرائية، والاتفاق على دورية عقد الاجتماعات، وذلك قبل شهر من اتفاق البلدان الثلاثة في أكتوبر 2014، على اختيار مكتبين استشاريين، أحدهما هولندي والثاني فرنسي لعمل الدراسات المطلوبة بشأن السد.

وكان لافتاً أنه وبعد أقل من خمسة أشهر كذلك من توقيع "إعلان المبادئ"، انسحاب المكتبين الاستشاريين في سبتمبر (2015)، بعدما كان موكل تابع لهما وضع دراسات تقييم لآثار السد في دولتي المصب، وذلك لـ"عدم وجود ضمانات لإجراء الدراسات بحيادية"، وبعدها بنحو ثلاثة أشهر، وقع وزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا على وثيقة الخرطوم، التي تضمنت تأكيد اتفاق إعلان المبادئ الموقع من قيادات الدول الثلاث، وتضمن ذلك تكليف مكتبَين فرنسيين بتنفيذ الدراسات الفنية الخاصة بالمشروع.

وبعد نحو عام من إعلان إثيوبيا في مايو (أيار) 2016 أنها على وشك إكمال 70 في المئة من بناء السد، كان خلاف محتدم بين الدول الثلاث قد نشب في مايو 2017، حول التقرير المبدئي بشأن سد النهضة، لتتصاعد بعدها حدة المواقف والاتهامات المتبادلة.

ففي ديسمبر (كانون الأول) 2017، اقترحت القاهرة على أديس أبابا، مشاركة البنك الدولي في أعمال اللجنة الثلاثية، التي تبحث في تأثير إنشاء السد الإثيوبي في مصر والسودان، لكن في يناير 2018، أعلن رئيس وزراء إثيوبيا آنذاك، هايلي مريم ديسالين، رفض بلاده دعوة من مصر لتحكيم البنك الدولي في النزاع. وبعدها بنحو ثلاثة أشهر وتحديداً في أبريل 2018، لم ينجح الاجتماع التّساعي الأول لوزراء الخارجية والمياه ورؤساء أجهزة المخابرات، في مصر والسودان وإثيوبيا، في الوصول إلى اتفاق في تلك الجولة من المفاوضات.

ومع استمرار تعثر جولات التفاوض، طوال عام 2018، التقي قادة الدول الثلاث في فبراير (شباط) 2019، على هامش القمة الأفريقية، في أديس أبابا، وتوافقوا شفهياً على عدم الإضرار بمصالح شعوبهم، كأساس تنطلق منه المفاوضات، وكذلك التوافق حول كل المسائل الفنية العالقة، لكن سرعان مع أعلنت وزارة الري المصرية في سبتمبر من العام ذاته، تعثر مفاوضات وزراء الري في الدول الثلاث بالقاهرة، والفشل في الوصول إلى اتفاق لـ"عدم تطرق الاجتماع إلى الجوانب الفنية"، لنشهد بعد ذلك تصعيداً في لهجة التصريحات الرسمية لا سيما من الجانب المصري، إذ أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي في 5 أكتوبر 2019، أن "الدولة المصرية بكل مؤسساتها ملتزمة، بحماية الحقوق المائية المصرية في مياه النيل، ومستمرة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات على الصعيد السياسي، وفي إطار محددات القانون الدولي لحماية هذه الحقوق"، وذلك قبل أيام من إعراب الخارجية المصرية عن صدمتها، إزاء تصريحات إعلامية منسوبة إلى رئيس الوزراء آبي أحمد أمام البرلمان الإثيوبي، بأنه "يستطيع حشد الملايين على الحدود، في حالة حدوث حرب... ولا توجد قوة تستطيع منع بلاده من بناء سد النهضة".

وقبل نهاية العام 2019، كان لافتاً إعلان واشنطن في السادس من نوفمبر (تشرين الثاني) دخولها على خط الأزمة واستضافتها الأطراف الثلاثة، بمشاركة وزير الخزانة الأميركي، ورئيس البنك الدولي للمرة الأولى، حيث صدر في أعقاب الاجتماع بيان مشترك جاء فيه أنه "تقرر عقد أربعة اجتماعات عاجلة للدول الثلاث، على مستوى وزراء الموارد المائية وبمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي، تنتهي بالتوصل إلى اتفاق حول ملء وتشغيل سد النهضة خلال شهرين بحلول منتصف يناير 2020". وهو الأمر الذي تم في الشهر ذاته، بحضور ممثلين عن وزارة الخزانة الأميركية والبنك الدولي في أديس أبابا، واتفاق الأطراف على "استمرار المفاوضات والمناقشات الفنية حول آليات تشغيل وملء السد، خلال الاجتماع الثاني للجان الفنية".

وبعد أربعة اجتماعات شهدتها واشنطن والقاهرة والخرطوم وأديس أبابا لمناقشة كل التفاصيل الخلافية، استضافت العاصمة الأميركية في يناير 2020، وفود الدول الثلاث، لتقييم نتائج الاجتماعات السابقة، وخرجت المفاوضات بتوافق مبدئي على إعداد خارطة طريق، تتضمن ستة بنود، أهمها تنظيم ملء السد خلال فترات الجفاف والجفاف الممتد، إلا أنه وفي وقت لاحق مع الوصول إلى اتفاق مبدئي بشأن النقاط الخلافية، وقعته القاهرة بالأحرف الأولى، بينما رفض الوفد الإثيوبي ذلك، واتهمت أديس أبابا واشنطن بالتحيز للموقف المصري، كما اتهمت القاهرة بمحاولة السيطرة على النيل، ما قاد في النهاية إلى "فشل" الجهود الأميركية.

وشهد مسار التوتر بُعداً آخر في يونيو (حزيران) 2020، إذ طلبت القاهرة رسمياً تدخل مجلس الأمن، وذلك قبل أيام من إعلان الاتحاد الأفريقي رعايته المفاوضات بين البلدان الثلاثة، الأمر الذي أيده مجلس الأمن في جلسته في 28 يونيو، وأعرب عن دعمه جهود الاتحاد الأفريقي لتسوية النزاع.

لكن كسابقاتها، وبعد إعلان أديس أبابا نجاح عملية الملء الأول للسد في يوليو 2020، وعلى الرغم من الاعتراضات المصرية والسودانية، فشلت جولة مفاوضات جديدة في نوفمبر من العام ذاته، وبدأت الأمور تأخذ طابعاً تصعيدياً بين الدول المعنية الثلاث.

وفي أبريل 2021، فشلت آخر جولة تفاوضية بين مصر والسودان وإثيوبيا برعاية الاتحاد الأفريقي، التي استضافتها العاصمة الكونغولية كينشاسا، ووصلت الخلافات إلى طريق مسدود، تحركت بعده القاهرة والسودان مجدداً باتجاه مجلس الأمن الذي دعا بدوره في سبتمبر الماضي، الدول الثلاث إلى استئناف المفاوضات برعاية الاتحاد الأفريقي، مع دعم انخراط أي مراقبين تدعوهم العواصم الثلاث لدعم مفاوضات سد النهضة وتسهيل حل المسائل الفنية والقانونية، ودفع عملية التفاوض "بروح بناءة وتعاونية".

في الأثناء وفي أعقاب فشل جولة مفاوضات كينشاسا، كانت لافتةً التحركات العسكرية المصرية باتجاه دول حوض النيل، إذ أتمت تدريبات عسكرية مشتركة مع الخرطوم سميت بـ"نسور النيل2/1 وحماة النيل"، فضلاً عن تعزيز العلاقات الثنائية في المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية مع أربع دول أفريقية أخرى هي جيبوتي وأوغندا وبوروندي وكينيا.

اقتصاد 2021

خسائر "بريكست" في عامها الأول أكثر من المكاسب

الجدل ما زال مستمراً حول بروتوكول إيرلندا الشمالية في حقوق الصيد والقطاع المالي والتعاون العلمي

أحمد مصطفى
صحافي

لا يزال بريكست يثير جدلا في بريطانيا على الرغم من مرور عام على الانفصال عن الاتحاد الأوروبي (أ ف ب)

منذ أصبحت بريطانيا رسمياً خارج الاتحاد الأوروبي "بريكست" يوم 31 يناير (كانون الثاني) 2021، لم تخل وسائل الإعلام البريطانية يوماً على مدى العام الأول من الإشارة إليه. ليس فقط من باب الرأي والتحليل، من مؤيدي بريكست ومعارضيه، إنما في الأخبار اليومية السيارة حول القضايا والمشكلات الآنية، بدءاً من أزمة عبور الشاحنات بين أوروبا وبريطانيا مطلع العام، حتى مشكلة إيصال الأدوية من بريطانيا لإيرلندا الشمالية قرب نهاية العام.

الأيام الأخيرة من العام تشهد وصول المفاوضات بشأن بروتوكول إيرلندا الشمالية إلى حد الانهيار، بالضبط كما حدث مع اتفاقية بريكست التي خرجت بموجبها لندن من الاتحاد الأوروبي. وكانت الاتفاقية على وشك الانهيار وخروج بريطانيا من دون اتفاق، ليتم التوافق عليها في اللحظات الأخيرة قبل نهاية عام 2020.

ونتيجة التهديد بانهيار بروتوكول إيرلندا الشمالية ضمن الاتفاقية التجارية لبريكست بين بروكسل ولندن، علقت الولايات المتحدة إلغاء العقوبات على صادرات الصلب والألومنيوم البريطانية إلى أميركا، على الرغم من إلغاء تلك العقوبات على الاتحاد الأوروبي.

ربما يكون من المبكر وضع كشف حساب إجمالي للعام الأول لبريطانيا خارج الاتحاد الأوروبي، لكن نظرة سريعة على أهم محطات هذا العام توضح المكاسب والخسائر على الجانبين نتيجة خروج بريطانيا رسمياً ونهائياً من الاتحاد والسوق الأوروبية المشتركة، خصوصاً أن هناك كثيراً من القضايا لم تحسم، على الرغم من اتفاقية بريكست التي أقرها البرلمان الأوروبي ومجلس العموم (البرلمان البريطاني) مطلع هذا العام. من بين القضايا غير المحسومة، الحدود التجارية والجمركية بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا، واتفاق حقوق الصيد المؤقت في المياه المشتركة بين أوروبا وبريطانيا وقضايا أخرى من بينها مشاركة بريطانيا في مشروعات البحث العلمي الأوروبية.

إيرلندا الشمالية

ربما تعد القضية الأكثر حساسية، المتعلقة بالسيادة، هي بروتوكول إيرلندا الشمالية الذي تم التوصل إليه لتفادي إقامة حدود فعلية بينها وبين جمهورية إيرلندا. ويتعلق البروتوكول بالحفاظ على اتفاقية "الجمعة الطيبة" التي أحلت السلام بين "الشمالية" والحكومة البريطانية، وأنهت سنوات طويلة من الصراع ومحاولة انفصالها عن المملكة المتحدة.

ولكي يضمن الاتحاد الأوروبي ألا تكون إيرلندا الشمالية، التي تتشارك حدوداً برية مع جمهورية إيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي، بوابة خلفية للسلع والبضائع والخدمات البريطانية إلى السوق المشتركة تم الاتفاق على بروتوكول خاص بإيرلندا.

لكن الشركات البريطانية تشكو الإجراءات الإضافية والتعقيدات الجديدة المفروضة على منتجاتها التي تصل إلى إيرلندا الشمالية، إذ عملياً تخضع كل تلك التجارة إلى شروط اتفاقية بريكست. وفي الفترة الأخيرة أثارت لندن مشكلة توصيل الأدوية إلى إيرلندا الشمالية، وتريد بريطانيا تعديل البروتوكول، وذلك يتعين أن يتم بالاتفاق مع المفوضية الأوروبية.

خلال المفاوضات، تشددت بروكسل فهددت لندن بتفعيل المادة 16 من الاتفاقية، أي اعتبارها لاغية والتصرف من دونها. وبالطبع إذا فعلت بريطانيا ذلك سيلجأ الاتحاد الأوروبي إلى رد فعل عقابي بإعادة فرض رسوم وجمارك وتقييد وصول بريطانيا للسوق المشتركة.

ولأن أحداً في الجانبين لا يريد الوصول إلى تلك الحالة، تراجع كبير المفاوضين البريطانيين ديفيد فروست عن ذلك التهديد قبل عطلات أعياد الميلاد، لتتواصل المفاوضات مع الفريق الأوروبي حول إيرلندا الشمالية، إذا لم يتم التوصل إلى تفاهم وحل وسط خلال الأيام القليلة المتبقية من عام 2021، كما حدث مع اتفاق بريكست الرئيس العام الماضي، يمكن أن تستمر المفاوضات في العام الجديد 2022.

اتفاقيات التجارة الحرة

هذا الجدل والخلاف حول بروتوكول إيرلندا الشمالية بين بريطانيا وأوروبا يؤثر سلباً في فرص إبرام اتفاقية تجارة حرة بين لندن وواشنطن. وذلك أحد أهداف حكومة بوريس جونسون التي تدافع عن بريكست باعتباره أعطى بريطانيا فرصاً تجارية أفضل وهي خارج أوروبا. لكن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ليست متحمسة لإبرام تلك الاتفاقية بسرعة، وواضح أنها تربطها بحل مشكلات بريطانيا مع أوروبا أولاً، حتى زيارة وزير التجارة الدولية في الحكومة البريطانية "آن – ماري ترفليان" إلى واشنطن قبل أعياد الميلاد، التي كان الهدف منها دفع مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة، تركزت على إقناع الإدارة الأميركية برفع العقوبات عن صادرات بريطانيا أسوة بما حدث مع الصادرات الأوروبية.

خلال العام الأول من بريكست، توصلت بريطانيا إلى اتفاقيات تجارة حرة مع عدد من شركائها التجاريين مثل اليابان وأستراليا ونيوزيلاندا وكوريا الجنوبية وفيتنام وسنغافورة. لكن الاتفاق الأهم الذي كانت تسعى لإتمامه بسرعة هو مع الولايات المتحدة الأميركية، لكن الجدل بشأن إيرلندا الشمالية عطل ذلك إلى أجل غير مسمى.

في تحليل أعد لصحيفة "اندبندنت" من قبل كبار الأكاديميين في مرصد السياسات التجارية البريطانية في جامعة ساسكس، خلص الباحثون إلى أن كل اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها بريطانية لا تعادل أكثر مما بين 0.01 و0.02 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي البريطاني على مدى الـ15 عاماً المقبلة. بينما قدرت الحكومة البريطانية نفسها الخسائر نتيجة بريكست بنسبة 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة نفسها.

وهكذا، تكون خسائر بريطانيا من بريكست أكبر 187 مرة من مكاسبها من اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها وهي خارج الاتحاد الأوروبي.

ويشير التحليل الخاص بـ"اندبندنت" إلى أن أغلب تلك الاتفاقيات ليست سوى شروط وبنود مماثلة لما كانت تتمتع به بريطانيا وهي ضمن أوروبا. وكتب كبير الاقتصاديين الذين أعدوا التحليل، البروفيسور "آلان وينتر"، عن تلك الاتفاقيات، "إنها لا تضيف شيئاً للتجارة البريطانية، لأنها ليست حتى نسخاً (من اتفاقيات تلك الدول مع الاتحاد الأوروبي) جيدة".

مشكلات أخرى

القضية الأخرى التي كانت ضمن شعارات أنصار بريكست منذ استفتاء عام 2016 وتم اختبارها في العام الأول، بعد مسألة اتفاقيات التجارة و"تولي بريطانيا زمام أمورها بنفسها"، هي قضية الهجرة. وكان حشد نصف البريطانيين للتصويت لصالح بريكست قبل خمس سنوات اعتمد على إثارة مشكلة الهجرة إلى بريطانيا، وكيف أن "هؤلاء المهاجرين يأخذون وظائف البريطانيين".

حين تفاقمت أزمة محطات البنزين بنهاية الصيف، أفاق البريطانيون على أن السبب الرئيس في نقص سائقي الشاحنات هو رحيل حوالى 24 ألف سائق من أوروبا عن بريطانيا مع بريكست. ولم تفلح محاولة الحكومة تعديل قوانين الهجرة والتأشيرات في جلب السائقين أو عمل الزراعة الموسميين في ظل النقص الشديد الذي واجهته بريطانيا.

ليس هذا فحسب، بل إن كارثة غرق العشرات من المهاجرين بشكل غير شرعي في حادث القارب بين فرنسا وبريطانيا في نوفمبر (تشرين الثاني) كانت جرس إنذار حول زيادة أعداد المهاجرين بطرق غير رسمية. وتشددت فرنسا، وخلفها كل دول الاتحاد الأوروبي، في عدم الاستجابة لطلب بريطانيا لحماية حدودها البحرية من موجات الهجرة تلك التي زادت بقوة بعد بريكست.

أما الاتفاق المؤقت لحدود الصين ضمن اتفاقية بريكست فكان سبباً في اندلاع أزمة مرتين مع فرنسا، كادت إحداهما تتحول إلى مناوشة عسكرية حين أغلق الصيادون الفرنسيون في مايو (أيار) ميناء جزيرة جيرسي البريطانية احتجاجاً على عدم منحهم تصاريح صيد بعد بريكست. وتكرر الأمر قرب نهاية العام حين احتجزت السلطات الفرنسية قارب صيد بريطاني في أحد موانئها.

أما القطاع الذي كان أكثر تأثراً في العام الأول لبريكست، ويتوقع أن يستمر كذلك حتى يتم التوصل لاتفاقيات نهائية بشأنه، فهو القطاع المالي. وخلال مفاوضات بريكست في عام 2020 اشتكى رجال المال والأعمال من أن تلك المفاوضات أهملت تماماً القطاع المالي ضمن اتفاقية بريكست. وخسر حي المال والأعمال (سيتي أوف لندن) في العاصمة البريطانية قدراً كبيراً من نشاط المصارف والمؤسسات المالية الدولية التي كانت تتعامل في أوروبا من لندن بحرية قبل بريكست. وكان ذلك لصالح أسواق أوروبية مثل أمستردام وباريس وفرانكفورت.

تعثر في أعوام "الفأر" و"الثور"... فهل ينقذ "النمر المائي" اقتصاد التنين عام 2022؟

ركود التصنيع وأزمة عقارية وأخرى للطاقة ولوائح متشددة تطال التكنولوجيا والإنترنت والتعليم والبناء

كفاية أولير
صحافية

تنحدر "إيفرغراند" التي تعتبر أحد أكبر مطوري العقارات في الصين تحت وطأة ديون تتجاوز 300 مليار دولار (رويترز)

يرتبط عام "الثور" (2021) بحسب السنة القمرية والأبراج الصينية، بحسن الحظ الذي لم يحالف الصين التي ما زالت تعيش موجة من الأزمات، بعد أن غادرت منهكة عام "الفأر" (2020)، الذي شهد ولادة فيروس كورونا الذي سرعان ما تفشى في مختلف مناطق العالم، وما زالت متحوراته تتكاثر يوماً بعد يوم بتداعيات أشد فتكاً تهدد مستقبل الاقتصاد العالمي.

وفي ما خص الأزمات التي شهدتها الصين عام 2021، نتساءل، إن كان "النمر المائي" الذي تطلقه الأبراج الصينية على عام 2022، سينجح في انتشال ثاني أكبر اقتصاد في العالم من أزماته، وبخاصة أنه يرمز للطاقة والقوة والقيادة.

ضغوط عالمية على الصين للكشف عن مصدر كورونا

ما زالت الصين تواجه ضغوطاً عالمية للكشف عن مصدر فيروس كورونا على الرغم من مرور أكثر من 22 شهراً منذ اكتشاف "كوفيد-19" في مدينة "ووهان" الصينية، وما زال السؤال عن كيفية ظهور الفيروس لأول مرة لغزاً حير العالم.

الرئيس السابق دونالد ترمب كان أول من أثار الادعاء المثير للجدل بأن الوباء ربما يكون قد تسرب من مختبر صيني، وهو ادعاء رفضته الصين وكثيرون باعتباره نظرية مؤامرة هامشية، ثم تولى الرئيس الأميركي جو بايدن الرئاسة الأميركية، وتابع حملة ترمب ضد الصين، وطالب بإجراء تحقيق عاجل للنظر في الادعاء بأن الصين هي أصل محتمل للمرض. وفي أكتوبر (تشرين الأول)، أعلنت منظمة الصحة العالمية أنها تستعد لإرسال بعثة "الفرصة الأخيرة" للعثور على منشأ الفيروس، ومعرفة سبب تفشي الوباء العالمي قبل 22 شهراً في الصين. ورشحت المنظمة 26 خبيراً للانضمام إلى المجموعة الاستشارية العلمية لمعرفة أصول مسببات الأمراض الجديدة والتي أطلقت عليها اسم "ساغو"، ولا تزال الصين ترفض الاتهامات الأميركية وتصفها بالمسيسة.

إغلاقات جديدة وتراجع نمو الاقتصاد

بعد ما يقرب من عامين من انتشار كورونا، دخلت آلة الدعاية الصينية في نقاش غير مجد مع العالم الخارجي، ويدور الخلاف حول ما إذا كانت هذه الدولة العملاقة تدفع ثمناً باهظاً لسياستها "الخالية من الوباء". فمحاولات الصين للقضاء على الفيروس، بدلاً من مجرد إدارته، مكلفة بالتأكيد، وتقول الـ"إيكونوميست" إنهم أغلقوا حدود الصين إلى حد كبير لمدة 19 شهراً، في وقت تعاني العشرات من مناطق المدن والبلدات والمحافظات من عمليات إغلاق حيث يتسبب متحور "دلتا" شديد العدوى ونوبات البرد المبكرة في تفجر العدوى، وهناك مئات عدة من حالات المرض على الصعيد الوطني، العديد منها

عبارة عن عمليات نقل محلية وليست واردات من الخارج، ما يبرز مخاطر "دلتا"، مع الإشارة إلى أن الصين لم تعلن عن أي حالة من المتحور الجديد الأكثر فتكاً "أوميكرون".

تداعيات الإغلاق بسبب سياسة عنوانها "صين خالية من الوباء" كان لها وقع كبير على اقتصاد البلاد، الذي نما بنسبة 4.9 في المئة عن الربع الثالث من العام الماضي، بحسب مركز الإحصاء الصيني، وهو أقل من توقعات الاقتصاديين، وتباطأ بشكل حاد عن معدل التوسع في الربع السابق البالغ 7.9 في المئة، وارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 3.1 في المئة في سبتمبر (أيلول)، أقل من 4.5 في المئة التي توقعتها "رويترز".

وفي الآونة الأخيرة، تأثر النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل بما في ذلك نقص الطاقة وقضايا سلسلة التوريد وقمع القطاعات الخاصة بما في ذلك التكنولوجيا والعقارات والتعليم، وكانت هيئة الصحة الصينية، قد أعلنت منذ أيام تسجيل 38 حالة إصابة مؤكدة جديدة بمتحورات فيروس كورونا، ارتفاعاً من 17 حالة في وقت مبكر من هذا الشهر.

ركود قطاع التصنيع

الصين كانت قد انتعشت بقوة من الموجة الأولى من جائحة كورونا في أوائل العام الماضي، لكن استراتيجيتها الخاصة بالحد من انتشار المتحورات الجديدة من فيروس كورونا خففت من نمو ثاني أكبر اقتصاد في العالم، حيث أجبرت شركات التصنيع والنقل على الإغلاق بشكل دوري وسط تفشي متحورات كورونا، ومع تقلص طلبات التصنيع الجديدة، وصل التضخم في قطاع التصنيع عند مستويات لم يتم الإبلاغ عنها منذ عام 2016.

وكان قطاع التصنيع في الصين قد تقلص على امتداد الشهرين الماضيين بعد أن ضرب نقص الطاقة والاضطراب في صناعة العقارات ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفقاً لمسح حديث لمديري المشتريات، في حين أثارت البيانات مخاوف من تزايد حدة التباطؤ في الاقتصاد الصيني مع تراجع وتيرة البناء وارتفاع أسعار السلع الأساسية الذي ضرب المصانع، ونما الإنتاج في البلاد خلال سبتمبر الماضي، بأضعف وتيرة له منذ مارس (آذار) من العام الماضي بسبب القواعد البيئية الجديدة وتقنين الطاقة وارتفاع تكاليف المواد الخام.

عمالقة التكنولوجيا ولوائح بكين المتشددة

وكان عمالقة التكنولوجيا هم الأكثر تأثراً بأزمة التباطؤ الاقتصادي للبلاد، ما أضاف ضغوطاً مالية على صناعة تعاني جراء فرض بكين مجموعة من اللوائح المتشددة هذا العام.

وعزت بعض أكبر شركات التكنولوجيا في الصين ضعف نمو الإيرادات في الفترة من يوليو (تموز) إلى سبتمبر، إلى تدهور أوضاع الاقتصاد الكلي، وكانت المبيعات الفصلية لـ"تينسنت هولدينغز"، عملاق الوسائط وألعاب الفيديو تسير بأبطأ وتيرة لها منذ طرح الشركة للاكتتاب العام في عام 2004، في حين قالت شركة التوصيل عبر الإنترنت "ميتيوان" إن نمو طلبات توصيل الطعام قد تباطأت هي الأخرى، وسجلت شركة محرك البحث "بايدو" تباطؤاً هي الأخرى في الإعلانات، في حين خفضت شركة التجارة الإلكترونية العملاقة "علي بابا هولدينغ غروب"، توقعات النمو للسنة المالية.

وهي نتائج تخالف أداء نظرائها الأميركية، بما في ذلك "غوغل"، و"مايكروسوفت كورب" التابعة لشركة "ألفابت إنك"، والتي دعمها التحول إلى التسوق عبر الإنترنت والعمل عن بعد وسط تفشي الوباء، بينما تباطأ نمو مبيعات "أمازون" ربع السنوية وسط اضطرابات في سلسلة التوريد ونقص العمالة، وقالت كل من الشركة و"غوغل"، إن الطلب على أعمال الإعلانات الرقمية لا يزال قوياً.

وتتعامل منصات الإنترنت الصينية مع تأثير السياسات الجديدة التي تتحكم بشكل أكثر صرامة في مجالات مثل جمع البيانات والخوارزميات والوقت الذي يقضيه القاصرون على الإنترنت، وقال مايكل نوريس، مدير البحوث والاستراتيجيات في شركة الاستشارات "إيجينسي تشاينا"، ومقرها شنغهاي لـ"وول ستريت جورنال"، "ليس هناك كثير من هؤلاء في الوقت الحالي، والسؤال هو ما إذا كانت هذه المنصات معدة لخدمة التجار في ما يمكن أن تصفه بأنها صناعات مقاومة للركود أو مقاومة للقمع".

القيود الصينية دفعت بعض الشركات إلى تنويع محركات النمو كما هو الحال في الاقتصاد الصيني، وقالت "علي بابا"، إن أرباحها من يوليو إلى سبتمبر، عانت من تباطؤ الاستهلاك المحلي إضافة إلى زيادة المنافسة، وتوقعت أن تنمو الإيرادات المالية

لعام 2022 بنسبة 20 في المئة إلى 23 في المئة، مقارنة بتوقعاتها البالغة 30 في المئة تقريباً في مايو (أيار)، وقالت الشركة، إنها تتطلع إلى الحوسبة السحابية والتجارة الدولية كمجالات للنمو، على الرغم من أنها لا تمثل سوى جزء بسيط من تجارة الخبز والزبدة الصينية، وفي الوقت نفسه، قالت "بايدو"، إن إيراداتها الأساسية كانت مدفوعة بنسبة 73 في المئة على أساس سنوي في الحوسبة السحابية.

كبح قدرات شركات الإنترنت

عملت الصين على كبح قدرة شركات الإنترنت العملاقة في البلاد على استخدام البيانات الضخمة للإقراض وإدارة الأموال والأعمال المماثلة، ما أنهى حقبة من النمو السريع الذي قالت السلطات، إنه يشكل مخاطر على النظام المالي، وفي أبريل (نيسان) الماضي، أمر البنك المركزي الصيني والجهات التنظيمية الأخرى 13 شركة، بما في ذلك العديد من أكبر الأسماء في قطاع التكنولوجيا، بالالتزام بقواعد تنظيمية أكثر صرامة بشأن البيانات وممارسات الإقراض، وهذه الخطوة كانت الأحدث في جهد أوسع من قبل الحزب الشيوعي الحاكم في الصين لتغيير ما يسمى "اقتصاد المنصة"، أو الشركات القائمة على الإنترنت والتي نمت على مدى العقد الماضي إلى عمالقة مع إشراف تنظيمي خفيف نسبياً.

وفي العام الماضي، تدخل الرئيس شي جينبينغ شخصياً لعرقلة محاولة مؤسس السوق الإلكترونية "علي بابا"، الملياردير جاك ما، للقيام بطرح عام أولي لشركته للتكنولوجيا المالية، "آنت غروب"، وقال بعض المسؤولين الصينيين، إنهم كشفوا خطط "ما"، وما سموه المشاكل العميقة الجذور التي يمكن أن تعرض الأمن المالي للبلاد للخطر.

ويوم الجمعة، نشرت أعلى هيئة تنظيمية في بكين مسودة قواعد لصناعة الإعلان عبر الإنترنت، بما في ذلك حظر إعلانات التدريب بعد المدرسة التي تستهدف الطلاب الشباب، وتحميل المعلنين ومنصات الإنترنت المسؤولية عن محتوى الإعلان.

أزمة الطاقة

تخضع مناطق التصنيع الرئيسة في الصين مثل "قوانغدونغ" و"جيانغسو" و"تشجيانغ" لتدابير تقنين الكهرباء، منذ تاريخ 28 أكتوبر، كما تخضع 20 مقاطعة من أصل 31 في الصين لقيود بدرجات متفاوتة في ظل أزمة طاقة غير مسبوقة تواجهها الصين اليوم.

وتسبب ارتفاع أسعار الفحم في أكثر من الضعف في العام الماضي إلى ارتفاع تكاليف الكهرباء، ووفقاً للجنة الوطنية للإصلاح والتنمية الصينية نقلاً عن موقع عملاق النقل البحري "ميرسك"، قد ترتفع أسعار الطاقة إلى 20 في المئة أعلى من المستويات الحالية أو إلى الأسعار المعيارية المعتمدة مسبقاً التي تحددها الحكومة، إضافة إلى ذلك، قد تستلزم الإصلاحات الجديدة أن يضطر المستخدمون الصناعيون والتجاريون إلى شراء الكهرباء بأسعار السوق، وليس من خلال مخطط شراء الطاقة الحالي الذي أبقى التكاليف منخفضة بشكل مصطنع لكبار المستهلكين، وقد يؤدي هذا إلى زيادة تكلفة الإنتاج.

هناك أيضاً حجم الإنتاج، حيث أدت إجراءات التقنين إلى تقييد عدد أيام الإنتاج في العديد من المصانع، ومع دخول الصين فصل الشتاء، حيث تزداد الحاجة العامة للكهرباء، من المتوقع أن تستمر أزمة الفحم وإمدادات الطاقة، في حين سيعتمد مستوى الاضطراب في التصنيع جزئياً على شدة الشتاء والحاجة المقابلة للكهرباء لأغراض التدفئة، إلى جانب عامل آخر وهو التأخير في التسليم، إذ من المتوقع أن تكون احتياجات المستهلكين عالية خلال موسم التسوق في عطلة نهاية العام، وخطوط الإمداد تتأثر بارتفاع تكاليف المواد الخام وتأخيرات الموانئ ونقص حاويات الشحن، وقد يكون لذلك تأثير سلبي على سلاسل التوريد والتسليم.

ارتفاع أسعار السلع

لجأت الصين في يونيو (حزيران) الماضي، إلى إجراءات لم يتم استخدامها منذ الأزمة المالية العالمية في عامي 2007 و2008 لتخفيف ارتفاع عملتها حيث تكافح البلاد ارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية وتباطؤ النمو الاقتصادي. وتشير الخطوة التي اتخذها بنك الشعب الصيني، التي ستجبر المقرضين على الاحتفاظ بمزيد من العملات الأجنبية إلى أن صانعي السياسة يريدون كبح جماح مكاسب "الرنمينبي" بعد أن لامس أقوى مستوياته مقابل الدولار في ثلاث سنوات. ويمثل ذلك انعكاساً عن سنوات إدارة ترمب، التي وصفت بكين بأنها متلاعب

بالعملة في عام 2019 بعد أن ضعف "الرنمينبي" بعد المستوى المهم البالغ 7 رنمينبيات للدولار الواحد، وكانت قوته قد خلقت مزيداً من الصداع لواضعي السياسات في الصين الذين يتصارعون بالفعل مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية والمخاطر الناجمة عن كميات كبيرة من الرافعة المالية عبر الاقتصاد.

منع الأميركيين من الاستثمار في شركات صينية

أصدر الرئيس الأميركي جو بايدن، في يونيو الماضي، أمراً تنفيذياً جديداً، يمنع الأميركيين من الاستثمار في الشركات الصينية المرتبطة بالجيش، أو المشاركة في بيع تكنولوجيا المراقبة، المستخدمة لقمع المعارضة أو الأقليات الدينية، داخل وخارج الصين. الأمر الجديد، الذي يدرج في البداية 59 شركة صينية، تم توسيعه بشكل كبير بعد أمر كان قد أصدره الرئيس السابق دونالد ترمب، لكنه أصبح الآن يشمل الشركات المتورطة في صنع ونشر تكنولوجيا المراقبة، التي يتم استخدامها ضد المنشقين في الشتات.

أزمة "إيفرغراند" وموجة ركود عقاري

تأسست "إيفرغراند" في أواخر التسعينيات كمطور عقاري، قبل التوسع في صناعات مثل مركبات الطاقة الجديدة، والتأمين على الحياة، ومياه الينابيع. وتنحدر الشركة اليوم، والتي تعتبر أحد أكبر مطوري العقارات في الصين، تحت وطأة ديون تتجاوز 300 مليار دولار، في حين أثارت أزمة ديون الشركة المخاوف من انهيار سوق العقارات السكنية والتجارية في الصين، والتي تقود ما يصل إلى ثلث ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وتسبب الذعر من أزمة ديون الشركة الصينية العملاقة، والتي تعتبر الأكبر مديونية في آسيا، في سلسلة من ردود الفعل العالمية في الأسابيع الماضية، حيث دفعت أسواق الأسهم للانخفاض، وتراجعت أسهم شركات بناء المنازل الصينية والشركات الكبيرة متعددة الجنسيات. كما تراجعت أسهم وسندات "إيفرغراند" بعد توقعات يسودها القلق حول مصيرها، وقالت "أس أند بي غلوبال" للتصنيف الائتماني، "نعتقد أن بكين ستكون مضطرة للتدخل فقط في حال تسبب أزمة إيفرغراند في فشل العديد من المطورين الرئيسيين الآخرين وتشكيل مخاطر نظامية على الاقتصاد الصيني"، وعلى الرغم من تداعيات أزمة "إيفرغراند"، لا تزال بكين تقف بصمت تراقب وكأنها تلقن المطورين العقاريين في الصين درساً قاسياً في إدارة الأعمال.

ويتمتع الرئيس الصيني شي جينبينغ بفهم أفضل للتحديات الاقتصادية التي تواجه بلاده أكثر من معظم المستثمرين بحسب ما تقول "رويترز"، ففي السنوات الأخيرة، حذر الزعيم مدى الحياة من المخاطر التي تشكلها فقاعة العقارات، ومستويات الديون المفرطة، والفساد المستشري، وتزايد عدم المساواة، هذه المشاكل ليست مقصورة على الصين وحدها، ففي الماضي، واجهت كل دولة في المنطقة التي تبنت ما يسمى نموذج التنمية الآسيوي مشاكل مماثلة، ومعضلة شي هي أنه لا توجد طريقة سهلة للصين للتغلب عليها.

ويتميز نموذج التنمية الآسيوي بسمات مشتركة عدة، وهي: تقدم البنوك التي تسيطر عليها الدولة قروضاً رخيصة للصناعات المفضلة، ويتم الاحتفاظ بالعملة عند مستوى مقوم بأقل من قيمتها من أجل تعزيز الصادرات، وقمع الاستهلاك المحلي لخلق مدخرات للاستثمار، والتحديث السريع يتم من خلال تبني التقنيات الأجنبية، منذ الحرب العالمية الثانية، وقد أثبت هذا المزيج من السياسات نجاحه الملحوظ في تضييق فجوات التنمية بين آسيا والغرب.

سنة أفريقيا الصعبة: متلازمة الفقر والوباء

قيود السفر بعد ظهور المتحورة الجديدة في جنوب أفريقيا تنبئ بربع أخير للسنة الحالية أكثر صعوبة اقتصادياً على القارة (رويترز)

في ظل عجز اقتصاديات القارة السمراء على استعادة نشاطها... هل تخلى المجتمع الدولي عن أفريقيا؟

انتصار عنتر
صحافية

مرت سنة صعبة على الاقتصاد الأفريقي الذي كان من المتوقع أن تتمكن فيه بلدان جنوب الصحراء من الخروج من الركود الناجم عن وباء كورونا، وأن تحقق انتعاشاً يبلغ 3.3 في المئة عام 2021 وفق التقديرات. لكن لا يزال النشاط الاقتصادي هشاً، بسبب انخفاض معدل التطعيم في القارة، والضرر الاقتصادي الناجم عن الجائحة، وعدم القدرة عن تجاوزه في غياب التمويل اللازم. حيث عجزت أغلب بلدان القارة السمراء إن لم يكن جميعها عن استعادة النسق العادي لاقتصادياتها. ورافقها الركود الذي كرسته المديونية وتفاقم النفقات الناتجة عن زيادة الاستحقاقات الصحية. ووصف النشاط في أفريقيا بالأكثر بطئاً بين اقتصاديات المناطق الأخرى في العالم سنة 2021. وإن بدا الأداء متفاوتاً بين البلدان النفطية والمصدرة للثروات الباطنية والأخرى المصدرة للخدمات بأنواعها، فقد أجمع المحللون الذين تحدثوا إلى "اندبندنت عربية" أن سنة 2021 كانت مضنية مليئة بالتعقيدات الاقتصادية بالقارة التي رزحت طوال السنة تحت مخلفات الوباء وعجزت عن استعادة نشاطها، بل زادت فيها مستويات الفقر والمديونية. وعبرت الصناديق المانحة عن ارتفاع حاجيات التمويل لأغلب بلدان القارة لتتمكن من بلوغ النمو المأمول في السنتين المقبلتين.

إصلاحات

وظهرت بوادر الانتعاش في أكتوبر (تشرين الأول) في بلدان جنوب الصحراء بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام مثل البترول والصادرات الزراعية وتخفيف الإجراءات المتخذة لمكافحة الوباء واستئناف التجارة الدولية. ومع ذلك ظلت هذه البلدان متخلفة عن نسق الانتعاش مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة. وبلغ معدل عجز الموازنة الإقليمية 5.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

وعانت البلدان الأفريقية من محدودية الميزانية لديها، التي ظلت محدودة وغير كافية لتمويل الاستثمار. مما منعها من ضخ الموارد اللازمة لإطلاق سياسة انتعاش قوية في مواجهة مخلفات الجائحة إضافة إلى الضغوط المالية المتزايدة ومستوى ديونها وخدمات الدين. كما زاد من هذه الصعوبات في غضون هذه السنة الآثار المتزايدة لتغير المناخ على بلدان جنوب الصحراء وشمال أفريقيا أيضاً، والتي اتسمت بضعف التنمية، واضطراب الإنتاج في علاقة بالزراعة بسبب المعطيات المناخية الموجودة مسبقاً في بلدان جنوب الصحراء. فضلاً عن الاعتماد الكبير على القطاعات الحساسة وأهمها السياحة مثل الحال في المغرب وتونس ومصر والسنغال.

في المقابل شهدت المنطقة إصلاحات هيكلية اقتصادية كلية، تمكنت البلدان الأفريقية من تنفيذها خلال الأزمة. حيث شرعت عدة دول في إصلاحات هيكلية صعبة ولكنها ضرورية، مثل توحيد أسعار الصرف في السودان، وإصلاح دعم المحروقات في نيجيريا، وفتح قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في إثيوبيا للمنافسة.

تفاوت

وذكر المحلل ووزير الاقتصاد السابق في موريتانيا، محمد ولد العابد، أن الاقتصاديات الأفريقية تأثرت بانعكاسات جائحة "كوفيد-19" التي أدت إلى تراجع ملحوظ في المداخيل الضريبية نتيجة لتوقف العديد من الأنشطة. كما بدت تكاليف الإجراءات التي اتخذت للحد من انتشار الوباء وتلك الرامية إلى تعزيز قدرات القطاع الصحي باهظة للغاية، ورغم مساهمة المانحين في تغطيتها زادت معاناة الاقتصاديات الأفريقية. إذ ترتب عليها تأجيل أو إلغاء استثمارات كانت سترفع نسب النمو وتخلق فرص العمل والدخل للمواطنين وخصوصاً الشباب الذين يمثلون قرابة الثلثين من سكان جل الدول الأفريقية.

كما مثلت المديونية عائقاً في طريق استرجاع نسق النمو، رغم توقف تسديدها خلال فترة "كوفيد-19" وحالت دون إمكانية تعبئة الموارد والاقتراض لتمويل الاستثمارات الكبرى.

وفي نفس السياق، واجهت البلدان النفقات الطارئة، سواء كانت لتعزيز قدرات القطاع الصحي قصد التصدي للجائحة أو كانت متعلقة بالإجراءات المتخذة للحيلولة دون انتشارها. وترتب عنها تأجيل أو إلغاء استثمارات في البنى التحتية أو القطاعات الخدمية التي كان من المفترض أن تسرع من وتيرة النمو على المدى القصير والمتوسط والطويل.

كما أدت التهديدات الأمنية في عدة بلدان، خصوصاً في غرب ووسط أفريقيا، إلى زيادة بالغة في النفقات العسكرية. مما أدى إلى الحد من الموارد الموجهة إلى البرامج التنموية.

وبلغت المديونية العمومية للقارة الأفريقية أعلى مستوى لها سنة 2021 إذ وصلت إلى 65 في المئة من الناتج الداخلي الخام، مقابل 60 في المئة سنة 2020. وكانت المديونية قد ارتفعت سنة 2020 بدورها بزيادة 6 نقاط في سنة واحدة. وتفاقم خطر الدين نتيجة الصدمة التي مثلتها جائحة كورونا في إثيوبيا وكينيا وأوغندا والتشاد وزامبيا وتونس.

في حين بدت البلدان الأكثر تأثراً بالأزمة في السنة الحالية هي تلك التي تعتمد أكثر على تصدير المحروقات مثل: نيجيريا، الجزائر، ليبيا، الغابون، أنغولا، أو المعادن مثل جنوب أفريقيا أو على السياحة مثل المغرب وتونس.

وأبدت اقتصاديات كل من: رواندا، وجزر الموريس، وبوستوانا، والمغرب، وكوت ديفوار والسيشل استعداداً أفضل لاستعادة نشاطها سنة 2021.

وأضاف محمد ولد العابد أن البلدان ذات الاقتصاد المرتكز أساساً على الثروات الاستخراجية وهي النفط والمعادن ستحتاج إلى وقت أطول للتعافي، مثل الحال لدى أكبر اقتصادين في القارة، وهما نيجيريا وجنوب أفريقيا، رغم ارتفاع أسعار النفط والمعادن هذه السنة مقارنة مع 2020. وعلى المدى المتوسط، ستكون البلدان غير المعتمدة أساساً على الموارد الاستخراجية أفضل حال اقتصادياً.

نمو سالب

ووصف المحلل السوداني، محمد الناير محمد النور، سنة 2021 في أفريقيا بالسلبية حيث كانت معدلات النمو سالبة بكل البلدان. وبعد أن بلغت 2 سلبي ببلدان جنوب الصحراء سنة 2020، و3 سلبي بشرق وجنوب أفريقيا، و1.1 سلبي بوسط وغرب أفريقيا، كان انتظار تحقيق نسب إيجابية سنة 2021 وكانت التقديرات 2 و3 في المئة ببلدان جنوب الصحراء و3 في المئة بشمال وشرق وجنوب القارة، لكن لم يتحقق ذلك وتسير السنة نحو الانتهاء بنسب ضعيفة للغاية.

ويعود ذلك إلى عدم تمكن القارة من النفاذ إلى التطعيم ضد فيروس كورونا بالكميات والنسب المطلوبة، بسبب عدم القدرة على توفير التمويل نظراً لارتفاع كلفة اللقاحات. ولم تلتزم البلدان المتقدمة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه البلدان الأفريقية في هذا الصدد ولم تمدها باللقاحات، إضافة إلى عوامل مختلفة أهمها ضعف الخدمات والنتيجة غياب التعافي.

كما تدهورت قطاعات اقتصادية استراتيجية مثل "الطيران، والسياحة، والصحة، والتعليم". وعجزت أغلب البلدان الأفريقية عن مواصلة النشاط عن بعد بسبب ضعف التطور التكنولوجي.

وانعكس الهبوط في أسعار البترول سنة 2020 على حصيلة سنة 2021 بفعل التأثير المتواصل لتداعيات الخسائر. وأثر ذلك على البلدان الأفريقية المنتجة للبترول مثل "نيجيريا، والجزائر، وليبيا، والكاميرون، وغينيا". وانتفعت البلدان غير المنتجة بتراجع السعر، لكن نسبياً نظراً لمحدودية قدراتها التخزينية.

كما تكبدت الاقتصاديات المعتمدة على السياحة مثل "جنوب أفريقيا، والمغرب، وتونس، ومصر" خسائر جمة بتوقف النشاط بسبب الغلق، وبالتالي تأثرت مداخيلها من النقد الأجنبي ومدخراتها من العملات.

وبالتالي نشأت في غضون سنة 2021، وبفعل امتداد الأزمة الصحية تعقيدات اقتصادية وركود ومعدلات بطالة ضخمة بلغت في جنوب أفريقيا 32 في المئة، وفي شمال القارة 18 في المئة، ونسب فقر مرتفعة، حيث قدر عدد الأشخاص الذين مسهم الفقر المدقع بـ43 مليون شخص إضافي.

وبالتالي يصعب تحقيق نسبة النمو المقدرة من قبل البنك الدولي وهي 4 في المئة. وينتظر أن تنهي أفريقيا سنة 2021 بنسبة نمو تتراوح بين 1 و2 في المئة. وقد أعلن البنك الدولي عن حاجة أفريقيا لمبلغ قدره 1.2 تريليون دولار على مدى الثلاث سنوات المقبلة للتعافي، وطالب بمساعدتها. وهو مبلغ ضخم بالنظر إلى عدم الالتزام الذي أظهره المجتمع الدولي تجاه أفريقيا سنة 2021، إضافة إلى ظهور المتحورة الجديدة "أوميكرون" في جنوب أفريقيا وانطلاق إجراءات إيقاف الرحلات إليها مما ينبئ بربع أخير للسنة الحالية أكثر صعوبة اقتصادياً على القارة.

أما البلدان المعتمدة على السياحة، فقد يأخذ تعافيها فترة أطول إذا عاد فيروس كورونا المتحور إلى الانتشار، وأغلقت الحدود من جديد وتوقفت الرحلات الجوية.

ويمثل مناخ الاستثمار الشرط الأساسي لتعافي الاقتصاد في أفريقيا. وهو يتأثر بالحوكمة الرشيدة التي تتفاوت جودتها في أفريقيا.

ومن الجلي أن الدول التي تستقطب الاستثمارات حالياً هي التي انخفضت فيها نسب تفشي الرشوة ولديها أنظمة قضائية يطمئن لها المستثمرون الأجانب والمحليون.

وفي أفق سنة 2022 يتحتم على البلدان الأفريقية جلب الاستثمارات الأجنبية، والعمل على تخفيف المديونية وتسريع وتيرة الاندماج الاقتصادي والتبادلات في نطاق السوق الأفريقية المشتركة (ZLECA).

وأشار البنك الدولي إلى انتعاش اقتصادي غير متجانس في القارة الأفريقية سنة 2021. حيث بدا التطور متفاوتاً وفق توزيع البلدان بالمنطقة. وتوقع تواصل التفاوت مع اقتصاداتها الرئيسة الثلاثة، أنغولا 0.4 في المئة ونيجيريا 2.4 في المئة و4.6 في المئة في جنوب أفريقيا. كما توقع انتعاش بقية أفريقيا جنوب الصحراء بمعدل نمو يبلغ 3.6 في المئة. بينما ينتظر تطور الاقتصادات التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية الوفيرة، مثل ساحل العاج بنمو قدره 6.2 في المئة و5 في المئة لكينيا.

ومن المنتظر أن يكون النمو حوالى 4 في المئة في عامي 2022 و2023 وفق ألبرت زوفاك، كبير الاقتصاديين لمنطقة أفريقيا بالبنك الدولي: "إن الوصول السهل والعادل إلى لقاحات كوفيد-19 الآمنة والفعالة أمر ضروري لإنقاذ الأرواح وتعزيز الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا. من شأن النشر الأسرع للقاحات أن يسرع النمو الإقليمي إلى 5.1 في المئة في عام 2022 و5.4 في المئة في عام 2023، مع تدابير احتواء أقل تعزز الاستهلاك والاستثمار".

إضافة إلى ذلك، وبفضل السياسات النقدية والمتعلقة بالميزانية الحكيمة، من المتوقع أن ينخفض عجز الموازنة الإقليمية، والذي يبلغ 5.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، ليصل إلى 4.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 و3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023. ومع ذلك، فإن صرامة الميزانية، المرتبطة بمساحة محدودة للمناورة، منعت البلدان الأفريقية من ضخ الموارد اللازمة لإطلاق سياسة انتعاش قوية في مواجهة الوباء.

يوصي مؤلفو Africa Pulse البلدان باغتنام هذه الفرصة لبدء تحولاتها إلى نماذج اقتصادية أنظف، تماماً كما انتهزت الفرصة

التي أتاحها الوباء لبدء الإصلاحات. سيوفر لهم هذا التحول فوائد طويلة الأجل، ويقلل من المخاطر الطبيعية ويخلق فرصاً للتنمية الاقتصادية.

يسلط التقرير الضوء على التحديات الخاصة بالسياق الأفريقي، والتي تتميز بضعف التنمية الأساسية، ونقاط الضعف المناخية الموجودة مسبقاً، ومحدودية الوصول إلى الطاقة، فضلاً عن الاعتماد الكبير على القطاعات الحساسة للمناخ. ومع ذلك، يمكن أن توفر هذه التحديات أيضاً فرصاً لتحويل الاقتصاد الإقليمي وخلق فرص العمل. وهكذا تقدم الشركات الخاصة والحكومات الأفريقية تدريباً مهنياً في قطاع الطاقة الشمسية (في توغو وجنوب أفريقيا). ويمكن أن يساعد الاستثمار في البنية التحتية الذكية مناخياً المدن على خلق فرص عمل. يمثل الحد من الانبعاثات فرصة تطوير لأنشطة التصنيع في المنطقة، لا سيما في إنتاج المكونات اللازمة لإنترنت الأشياء، وإضافة قيمة للمعادن التي تغذي الاقتصاد الأخضر، والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية.

كيف أظهر عام التعافي أهمية الطاقة كمحرك رئيس للاقتصاد؟

أزمة أسعار الغاز أسهمت في ارتفاع معدلات التضخم عالمياً وأضرت بالنمو بعد كورونا

أحمد مصطفى
صحافي

إذا كان عام 2020 حمل وصف "عام الوباء" بسبب ظهور وانتشار فيروس كورونا، فإن عام 2021 يمكن وصفه بأنه "عام الطاقة"، لما شهده من تقلبات سوقها وأسعارها، وتأثير ذلك على حياة الناس في أنحاء العالم.

إن معظم نشاطات البشر التي تحتاج إلى الطاقة بأشكالها المختلفة تأثرت بتقلبات سوقها بشدة خلال العام، يضاف إلى ذلك أن عام 2021 شهد اهتماماً عالمياً بقضايا البيئة والمناخ وزيادة التحذيرات من أضرار التغيرات المناخية، وكان في القلب من كل تلك الحملات الجدل حول مصادر الطاقة المسببة لانبعاثات الكربون كالفحم والنفط والغاز والطاقة المتجددة من مصادر طبيعية قليلة أو عديمة الانبعاثات الكربونية التي تسهم في الاحتباس الحراري للغلاف الجوي حول كوكب الأرض.

كل ذلك جعل أخبار الطاقة لا تغيب عن العناوين الرئيسة في معظم دول العالم ليوم واحد خلال العام كله تقريباً، من ارتفاع أسعار النفط تدريجاً منذ بداية العام نتيجة تحسن الطلب إلى التعافي الاقتصادي وعودة القطاعات التي توقفت خلال عام الوباء للنشاط، إلى ارتفاع أسعار الغاز، بالتالي أسعار الكهرباء بالجملة، وحتى ارتفاع أسعار وقود السيارات في محطات البنزين حول العالم.

وقرب نهاية العام، وبينما بريطانيا تستضيف القمة العالمية للمناخ "كوب 26" في "غلاسكو" في اسكتلندا، كانت أسعار الغاز

ارتفعت أسعار خام برنت القياسي فوق 55 دولاراً للبرميل منذ نهاية 2020 نتيجة زيادة الطلب على النفط (رويترز)

الطبيعي تضاعفت أربع مرات تقريباً عن بداية العام، وبدأت بعض الدول تشغل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم بعدما كانت تخطط لإخراجها من الخدمة للحد من الانبعاثات الكربونية. ومع ارتفاع أسعار الوقود في محطات البنزين، دعا الرئيس الأميركي جو بايدن نظراءه في الدول الصناعية الكبرى من اليابان إلى بريطانيا مروراً بالصين إلى الإفراج عن كميات من النفط من المخزونات في محاولة لزيادة المعروض في السوق لخفض الأسعار.

سوق النفط و"أوبك+"

منذ نهاية العام الماضي، ونتيجة زيادة الطلب على النفط، ارتفعت أسعار خام برنت القياسي فوق 55 دولاراً للبرميل، في الأسبوع الأول من العام، اتفقت منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" وحلفاؤها من المنتجين من خارجها ضمن تحالف "أوبك+" على زيادة تدريجية في الإنتاج بما يقارب نصف برميل يومياً بدءاً من شهر مارس (آذار). كان تحالف "أوبك+" اتخذ قراراً استثنائياً في ربيع العام السابق مع عز أزمة وباء كورونا وانهيار الطلب العالمي على الطاقة بخفض الإنتاج بنحو 10 ملايين برميل يومياً لضبط توازن سوق النفط.

وعلى الرغم من قرار الزيادة التدريجية والحفاظ على توازن معادلة العرض والطلب بتوافق بين المنتجين الرئيسين في التحالف، السعودية وروسيا، ظلت الأسعار ترتفع تدريجاً،

ولكن في نطاق معقول. وبنهاية أكتوبر (تشرين الأول)، وصل سعر خام برنت إلى 85 دولاراً للبرميل قبل أن يتراجع إلى ما دون 70 دولاراً بنهاية نوفمبر (تشرين الثاني) وبداية ديسمبر (كانون الأول)، وذلك مع القلق الذي ساد العالم ومخاوف الإغلاق الجزئي للاقتصاد نتيجة ظهور "أوميكورن" فيروس كورونا. وحسب موقع "تريدينغ إيكونوميكس" بلغ متوسط الزيادة في أسعار النفط الخام في عام 2021 حتى الأسبوع الأول من ديسمبر نسبة 43.7 في المئة.

ولم يفلح الإفراج عن ملايين البراميل من مخزون النفط الاستراتيجي في الولايات المتحدة وغيرها في التأثير في السوق، وعلى الرغم من أن "أوبك" في اجتماعها مطلع الشهر الأخير من العام أبقت على معدل الزيادة التدريجية في الإنتاج، إلا أن الأسعار لم تتأثر كثيراً بقدر تأثرها بعدم اليقين في شأن رد الفعل العالمي على الموجة الجديدة من وباء كورونا.

وأرجع المحللون في أسواق الطاقة استمرار قوة أسعار النفط إلى الزيادة الكبيرة في أسعار الغاز الطبيعي، التي وصلت في أشهر الصيف إلى ما بين 3 و4 أضعاف في أوروبا ما فاقم من أزمة توليد الكهرباء، كما أن الإنتاج المتوقع للطاقة من مصادر متجددة لم يستطع أن يفي بالزيادة في الطلب على الكهرباء.

الطاقة والبيئة

تلك الأزمة التي شهدها العالم بسبب ارتفاع أسعار الطاقة أدت إلى عودة محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالفحم في الصين وألمانيا وبريطانيا وغيرها، وانتعشت عائدات أستراليا، أكبر مصدر للفحم في العالم، ذلك على الرغم من أن الفحم تصدر عنه أعلى انبعاثات من ثاني أوكسيد الكربون وتفوق كثيراً الانبعاثات من حرق النفط أو الغاز.

لذلك، وصلت الزيادة في أسعار الفحم في المتوسط لعام 2021 حتى الأسبوع الأول من ديسمبر ما يقارب 120 في المئة، واعتبر ذلك نيلاً واضحاً من سبل تحقيق أهداف الأمم المتحدة لمكافحة التغير المناخي التي كانت البند الرئيس على جدول أعمال قمة المناخ في "غلاسكو"، بخاصة تبني الإدارة الأميركية الجديدة للرئيس الديمقراطي جو بايدن لقضية المناخ.

والحقيقة أن سياسات الإدارة الأميركية كان لها أثر غير مباشر على أسواق الطاقة بخططها للتحول السريع للطاقة المتجددة وفرضها القيود على الاستثمارات في قطاع الطاقة من مصادر تقليدية كالنفط والغاز. وحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، فإن تراجع الاستثمارات في قطاع النفط والغاز في عام الوباء كان له تأثير واضح في عام التعافي من الوباء. وقدرت الوكالة أن العالم بحاجة إلى نحو تريليوني دولار من الاستثمارات في قطاع الطاقة لضمان تلبية الطلب العالمي المتزايد.

الطاقة المتجددة

ذلك في الوقت الذي يريد البيت الأبيض، وغيره حول العالم، الاستثمار أكثر في الطاقة المتجددة على حساب مصادر الطاقة التقليدية، لكن في أوروبا، تعلم كثيرون درسا مهماً وقاسياً في فصل الصيف، حين أدى توقف توربينات توليد الطاقة من الرياح نتيجة التغيرات الجوية إلى نقص شديد في توريد الطاقة للشبكات، فضلاً عن أن الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة تحتاج إلى رؤوس أموال هائلة، تتوفر غالباً من عائدات إنتاج مصادر الطاقة التقليدية.

لذلك شهد عام 2021 تغييرات واسعة في شركات الطاقة الكبرى حول العالم، حيث بدأت في وضع استراتيجيات تتضمن تعزيز نشاطها في مجال الطاقة المتجددة، وتخشى الشركات من مواجهة تشريعات وقيود تشغيلية على نشاطاتها في مجال إنتاج النفط والغاز في سياق تنفيذ الحكومات لتعهداتها المتعلقة بمكافحة التغيرات المناخية.

ومع استمرار تحالف "أوبك+" في الحفاظ على توازن سوق النفط، وعودة إنتاج الغاز الطبيعي العالمي لمستوياته قبل عام الوباء، يتوقع أن يشهد عام 2022 استقراراً نسبياً في أسواق الطاقة. ويبقى ذلك مرهوناً إلى حد كبير باستمرار منحنى النمو في الاقتصاد العالمي، بالتالي استمرار الطلب على النفط والغاز في مستويات معقولة وغير متقلبة بشدة، هذا ما لم تحدث أي تطورات مفاجئة واستثنائية في جانب العرض، بخاصة للنفط والغاز المتوقع أن يظلا الدينامو الأساس لدوران الاقتصاد العالمي لسنوات مقبلة.

هل يعود اقتصاد العالم إلى المربع "صفر" في 2022 بعد تعاف هش؟

محللون: خطط التحفيز وطباعة النقد لمواجهة الجائحة الصحية أخطر أزمات تنتظر الاقتصادات

خالد المنشاوي
صحافي

ظهرت جائحة كورونا لتقلب الموازين وتتحول المؤشرات إلى حالة من اليقين بأن الاقتصاد العالمي سيدخل بالفعل في أزمة (أ ف ب)

في عام 2019، كانت المؤشرات تؤكد أن الاقتصاد العالمي قد يتجه للتعافي في 2020، لكن بنهاية العام ظهرت جائحة كورونا لتقلب الموازين وتتحول المؤشرات إلى حالة من اليقين بأن الاقتصاد العالمي سيدخل بالفعل في أزمة. وحتى الآن، لم يخرج الاقتصاد العالمي من "عنق الزجاجة"، وتشير البيانات والمعطيات القائمة إلى أن العالم لم يخرج بعد من أزمة كورونا، وأن التعافي الـ "هش" الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال عام 2021، ربما يتلاشى إلى حين القضاء على الوباء وتجاوز الأزمة.

بخلاف المعطيات والمؤشرات الاقتصادية، وقبل أيام، تنبأ عالم الفلك الشهير ميشيل دي نوسترادام، الشهير بـ "نوستراداموس" بما سيحدث في عام 2022، إذ يعد العالم الفرنسي الذي ولد عام 1503، من أشهر من تنبأوا في العالم وتحققت نبوءاتهم حتى بعد وفاته بمئات السنين، العراف الفرنسي توقع أن يتعرض كوكب الأرض إلى ضرر كبير في عام 2022 بسبب النيازك، وربما يعني هذا أيضاً اصطدام كويكب عملاق بالأرض، والمؤكد أن الكرة الأرضية ستواجه خطراً كبيراً، إذ تنتظر وكالة "ناسا" وصول المركبة الفضائية "دارت" لمسارها التصادمي مع كويكب يهدد البشرية، ومن المنتظر أن تصل المركبة الفضائية إلى مسارها في بداية العام المقبل في مهمة لإنقاذ العالم.

وتنبأ نوستراداموس بأن عام 2022 سيشهد تضخماً ملحوظاً وربما يخرج عن نطاق السيطرة، ويؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار الأميركي، كما توقع أن تدخل فرنسا في أزمة بسبب عاصفة كبيرة ستؤدي إلى فيضانات وحرائق وجفاف في أجزاء أخرى من العالم، وتوقع العراف الفرنسي أن الذكاء الاصطناعي والكمبيوتر يحكمان البشرية، وأن تسيطر الآلات على كل شيء.

تباطؤ معدلات التعافي من أزمات 2020

وعلى الرغم من أن الدراسات وشركات الاستشارات لم تقدم ما يطمئن بخصوص الاقتصاد العالمي في 2022، لكن بالفعل، فإن المعطيات القائمة تؤكد زيادة حدة الأزمات التي تواجه الاقتصاد العالمي، إذ يواصل فيروس كورونا حصد أرواح البشر مع ظهور سلالات ومتحورات جديدة، كما أصبح التضخم أكثر رعباً، وزادت معدلات البطالة بسبب تداعيات الوباء، كما تفاقمت مشاكل الديون بسبب توسع الحكومات في خطط التحفيز والإنفاق العام.

أيضاً، واصلت أزمة الطاقة تفاقمها لتندفع الدول الكبرى نحو الاحتياطات الاستراتيجية من النفط، ومع استمرار ارتفاع أسعار الطاقة، فقد زادت حدة مشكلات أزمات الشحن الذي ارتفعت تكلفته بنسب خيالية، وأخيراً، كل ذلك أثر وسيؤثر في سلاسل التوريد والإمدادات لندخل العام الجديد بحزمة من الأزمات

التي تحتاج إلى قرارات وتعاون عاجل من قبل الحكومات للخروج بأقل قدر من الخسائر من عام 2022.

ويرى المحلل الاقتصادي المدير التنفيذي لشركة "في إي ماركتس"، أحمد معطي، أن المؤشرات تؤكد اتجاه الاقتصاد العالمي إلى التعافي من مخاطر كورونا خلال العام الحالي، لكن هذا لا يعني انتهاء مخاطر الجائحة، إذ يواجه الاقتصاد العالمي مشكلات عدة حتى الآن أبرزها تباطؤ معدلات التعافي، وأشار إلى أن الحديث عن التعافي من مخاطر كورونا يعني العودة إلى مؤشرات النمو الاقتصادي خلال فترة ما قبل ظهور الجائحة، ففي الولايات المتحدة الأميركية كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قبل كورونا عند مستوى 4.9 في المئة، لكنه نزل إلى مستوى سالب 0.9 في المئة. وفي الصين، كان معدل نمو الناتج الإجمالي في حدود خمسة في المئة لكنه نزل بعد ظهور كورونا إلى سالب 0.8 في المئة، وفي دول الاتحاد الأوروبي، انخفض معدل النمو إلى سالب 14.5 في المئة مقابل نحو 3.7 في المئة في الوقت الحالي، وهو ما يحدث في غالبية الدول المتقدمة.

وأرجع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى عدم استيعاب الاقتصاد العالمي للأزمة حتى الآن، بخاصة مع ظهور متحورات جديدة كل فترة تعيد الاقتصاد إلى المربع "صفر" بخاصة مع عودة بعض الدول الكبرى إلى الإغلاق من جديد، وهو ما يدفع إلى التحول والعودة إلى المؤشرات السلبية، وذكر أنه في حال تطور الأزمة الصحية من جديد فإن الاقتصاد العالمي سيتحرك في شكل "W"، ما يعني التحول من مؤشرات نمو مرتفعة إلى معدلات سالبة، ثم تطورت خلال العام الحالي إلى الارتفاع، ومع المتحور الجديد، فمن المتوقع أن تهوي المؤشرات من جديد، وهو عكس ما يحدث في حال التحرك في شكل "V".

وأوضح معطي أن هناك مشكلات أخرى تواجه الاقتصاد العالمي، مثلما يحدث في سوق النفط من ارتفاعات الأسعار واتجاه عدد من الدول الكبرى إلى الاستعانة بالاحتياطي الاستراتيجي من النفط، أيضاً، فإن أزمة تغير المناخ ما زالت قائمة حتى الآن، يضاف إلى ذلك أزمة سلاسل الإمدادات وارتفاع تكلفة الشحن، وأيضاً أزمة نقص العمالة التي أصبحت تهدد أكبر الاقتصاديات، وأخيراً أزمة التضخم التي بدأت بالفعل في السوق الأميركية التي شهدت أكبر موجة تضخم في أكثر من 30 عاماً، ولفت إلى أن كل هذه الأزمات تسببت في أن يواجه العالم أزمة ديون كبيرة.

10 مخاطر تواجه الاقتصاد العالمي

وقبل أيام، سلطت مجموعة من الخبراء من شركة الاستشارات البريطانية "إيكونوميست إنتليجنس يونيت"، الضوء على المخاطر الـ 10 الكبرى التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي، وتشير الدراسة إلى أنها مخاطر سياسية وعسكرية واقتصادية وبيئية، مع وجود احتمالية أكبر أو أقل في الحدوث، لكنها كامنة ويمكن أن تطل برأسها في حال تهيأت الظروف، وتوقعت الدراسة أن تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين سيفرض انفصالاً تاماً في الاقتصاد العالمي، وقد يؤدي التشديد النقدي السريع وغير المتوقع إلى انهيار سوق الأسهم الأميركية، وقالت إن الركود العقاري في الصين سوف يتسبب في تباطؤ اقتصادي حاد، ورجحت أن تشديد الأوضاع المالية المحلية والعالمية سيعرقل الانتعاش في الأسواق الناشئة.

وتوقعت ظهور أنواع جديدة من فيروس كورونا أثبتت قدرتها على مقاومة اللقاحات، وقد يؤثر انتشار الاضطرابات الاجتماعية على الانتعاش العالمي. ورجحت أن اندلاع الصراع بين الصين وتايوان سيجبر الولايات المتحدة على التدخل، وذكرت أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين ساءت بشكل ملحوظ، وحذرت الدراسة من الجفاف الشديد الذي ربما يتسبب في انتشار المجاعة، وقالت إن الحرب الإلكترونية بين الدول سوف تشلّ البنية التحتية العامة في الاقتصادات الكبرى.

وأشارت الدراسة، إلى أن هذه المخاطر أكثر خطورة من تلك التي قاموا بتحليلها في السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، ليس فقط لأن التهديدات أكثر حدة، ولكن لأنها تحدث في سياق اقتصادي يتميز بآثار وباء كورونا. وذكرت أن البلدان التي لم تقدم التطعيمات الكافية، هي الأكثر تعرضاً للضغوط التضخمية، كما ستواجه صعوبات إضافية في بدء تشغيل المحرك الاقتصادي.

الديون تتفاقم بشكل مرعب

في ما يتعلق بأزمة الديون، قال البنك الدولي في تقرير حديث، إن عبء ديون الدول المنخفضة الدخل ارتفع بنسبة 12 في المئة

إلى مستوى قياسي عند 860 مليار دولار خلال عام 2020 مع اتخاذ تلك الدول إجراءات مالية ونقدية ضخمة للتصدي لأزمة كورونا. وأظهر التقرير زيادة كبيرة في مواطن الضعف المتعلقة بالديون التي تواجه الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، ودعا إلى خطوات عاجلة لمساعدتها على الوصول إلى مستويات للدين أكثر استدامة.

أضاف، "نحتاج إلى مقاربة شاملة لمشكلة الديون، بما يشمل خفض الدين وإعادة هيكلة أسرع وتحسين الشفافية، من الحيوي أن تكون هناك مستويات مستدامة للديون من أجل التعافي الاقتصادي وخفض الفقر". وأظهر التقرير أن مجمل الديون الخارجية للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل ارتفع بنسبة 5.3 في المئة في 2020 إلى 8.7 تريليون دولار، بما يشمل دولاً في كل المناطق، وأوضح أن الزيادة في الدين الخارجي فاقت إجمالي الدخل القومي ونمو الصادرات، إذ ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدخل القومي، مع استبعاد الصين، خمس نقاط مئوية إلى 42 في المئة في 2020، في حين قفزت نسبة الدين إلى الصادرات إلى 154 في المئة في 2020 من 126 في المئة خلال عام 2019.

وأظهر التقرير أن صافي التدفقات من الدائنين متعددي الأطراف إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل زاد إلى 117 مليار دولار في 2020، وهو أعلى مستوى في 10 سنوات، وذكر أن صافي الإقراض إلى الدول المنخفضة الدخل ارتفع 25 في المئة إلى 71 مليار دولار، وهو أيضاً أعلى مستوى في 10 سنوات، وأن صندوق النقد الدولي والدائنين الآخرين المتعددي الأطراف قدموا 42 مليار دولار و10 مليارات دولارات على الترتيب.

صدمة كبيرة لكل الاقتصادات

ويقول محمود شكري المدير التنفيذي لمجموعة "إي أم سي" للاستثمار، أنه لا شك أن الاقتصاد العالمي بدأ يتعافى بالفعل من أزمه كورونا منذ أواخر العام الماضي، حيث تسببت الجائحة الصحية في أن يواجه الاقتصاد العالمي أزمات ضخمة خلال العام الماضي، وذكر أن التطورات السريعة التي شهدتها الجائحة ووصولها ذروة الانتشار خلال الربع الأول من العام الماضي، تسببت في صدمة كبيرة لكل الاقتصادات، ما دفع كل الحكومات إلى التحرك سريعاً لاحتواء هذه الأزمات. ولذلك، بدأت خطط التحفيز تتوالى، وكلما اشتدت الأزمة الصحية تبعتها أزمات مالية واقتصادية عصفت بأكبر اقتصاد في العالم، وهو ما شهدناه بالفعل خلال العام الماضي، حيث تهاوت المؤشرات الاقتصادية سواء على الصعيد العالمي، أو على صعيد الدول المتقدمة والأسواق الناشئة.

وقال إن خطط التحفيز الضخمة التي تم الإعلان عنها في 2020 وضخ كميات هائلة من الأموال في الاقتصاد بهدف دعم القطاعات الأكثر تضرراً كانت لها تداعيات سلبية، ظهرت خلال عام 2021. وعلى الرغم من بدء تعافي الاقتصاد العالمي في 2021، لكن كمّ السيولة الضخم الذي أعلنت عنه الحكومات خلال العام الماضي، تسبب في دخول العالم في أزمة تضخم عنيفة، ثم حالة من الركود، سواء كان ذلك نتيجة تعويض القطاعات لخسائرها من كورونا، أو لزيادة حجم النقد في الأسواق مع الزيادة الطبيعية في حجم الطلب بناء على زيادة النقد.

لكن الاختلاف في الوقت الحالي، أن هناك قطاعات كثيرة شهدت تضخماً كبيراً، في وقت شهدت قطاعات أخرى ركوداً عنيفاً، ولا شك أن بعض القطاعات في دول العالم تواجه في الوقت الحالي ركوداً تضخمياً، وعلى الرغم من انحسار الطلب، فقد قفزت أسعار السلع والخدمات عالمياً، وربما تستمر هذه الموجة من زيادات الأسعار حتى الربع الأول من عام 2022.

كيف نخرج من الكبوة؟

وذكر أنه لخروج الاقتصاد العالمي من هذه الكبوة، فإنه يجب اتباع سياسات مختلطة ما بين السياسة النقدية والمالية، حتى يتوازن العرض والطلب مرة أخرى، ويحدث التوازن المطلوب في الاقتصاد العالمي.

وبخصوص التجارة العالمية، فما شهده العالم من أزمة مالية وتوقف حركة الطيران، جعل التجارة الإلكترونية مجالاً أكبر وفرصاً ضخمة في التوسع واستقطاب رؤوس أموال أكبر، وكان لها نصيب الأسد من النمو على الرغم من الأزمة التي تواجهها حركة التجارة العالمية، وأشار إلى أن الأزمات التي ظهرت بسبب كورونا، كانت بمثابة جرس إنذار لإعادة ترتيب الأوراق لرؤوس الأموال ووجهات الاستثمار، والقطاعات التي ستشهد تطوراً

ونمواً سريعاً في العام المقبل، أيضاً، فإن التغيرات التي طرأت على أسعار النفط وظهور أزمة طاقة في أوروبا وأكبر أسواق العالم، يدفع إلى ضرورة البحث عن مصادر بديلة للطاقة حتى لا يعود الاقتصاد العالمي إلى المربع "صفر" ويواجه مشكلات جديدة.